محمد عمر توفيق

طه حسين والشيخان

مكتبة المعارف في بيروت

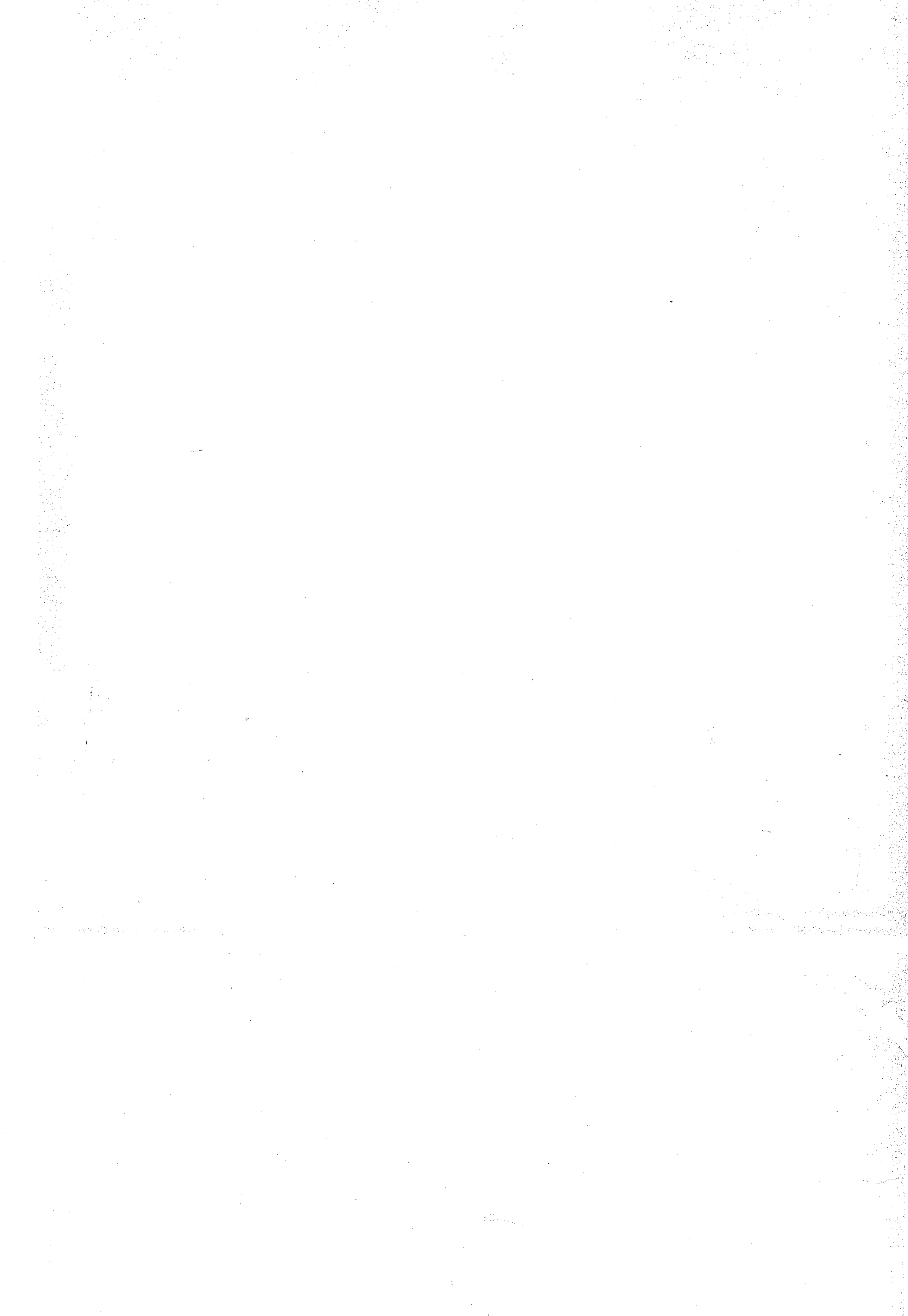
محمّد عمر توفيق

طه حسين والشيخان

مكتبة المعارف في بيروت

الطبعـــة الأولى
شعبان ، ١٣٨٢
كانون الثاني ، ١٩٦٣

طه حسين والشيخان



الإهداء

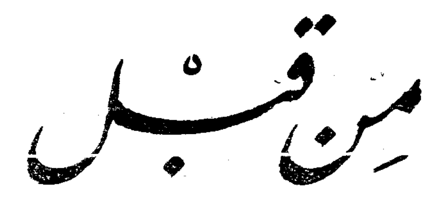
الى من هو في عقلي وروحي ودمي ...

الى معلمي الأول ..

الى أبي ..

واللهم رحماك للوالد .. وما ولد .

بسم الله الرحمن الرحيم



هو كتاب من تأليف الدكتور طه حسين. اسمه (الشيخان).

ربما طال عهد الناس به، فقد صدر في عام ١٩٦٠، ثم لم يُتَحْ لي أن أقرأه الا في أخريات عام ١٩٦١، غير ان هذا لا يمنع صلاحيته – كموضوع – للنقد كل يوم.

ان شيئاً كثيراً من الانتاج القديم والحديث ما زال عرضة لنقد الناقدين رغم عشرات السنين التي مضت عليه منذ كان.

والكتاب يعني تاريخ الشيخين أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، وقد تعرض لشيء منه بالهدم والبناء. وما على ذلك غبار ان كان بالحق!

ثم لم اقف على أي نقد له أو تعقيب عليه. وسواء كان أو لم يكن اطلاقاً فان في الناس من قد يخفى عليهم وجه الخطأ والصواب في كتاب مثله، ومن قد يغريهم اسم المؤلف بتصديق كل ما يقول!

ومما لا شك فيه انه عبقري يملؤ مكانه، بحق، في مقدمة الرواد

والطلائع .. الا ان العباقرة جائز عليهم الخطأ - وسواه ! - كالآخرين .

على ان الأمر لم يبلغ - وأرجو ان لا يبلغ - في نفسي حد الغرور من أي نوع كان .

إنما هو شيء خامرني وقد فرغت من قراءة الكتاب ..

شيء هدفه البحث .

وكانت عمليته شاقة لا بد فيها من الرجوع لأفاضل المحققين ومظان البحث والنصوص .

وترددت .. ومتاعب البحث ، والقلم - والحياة عموماً - تضاعف ترددي وتسويفي .

وطال العهد اكثر مما طال .

ولكن ما خامرني طويلاً تجاه الكتاب ، أو بعضه ، ظل حافزاً أهم .

وكان ما كان ..

كانت هذه الكلمات .

مكة ١ - ٦ - ١٣٨٢

محمد عمر توفيق

مع مقدّمةِ الكتاب

قاعدة هـــامة !

يمثل الفصل الاول من الكتاب أفكار المؤلف ورأيه في التاريخ والروايات ، كما يرسم خطوط سيره في الكتاب ، فهو مقدمته التي تعطي فكرة عنه كافية لمن يريد الاجمال .

انه يبدأ بقوله :

« هذا حديث موجز عن الشيخين : أبي بكر وعمر يرحمهما الله ، وما أرى أن سيكون فيه جديد لم أسبق اليه ، فما أكثر ما كتب القدماء والمحدثون عنهما ، وما أكثر ما كتب المستشرقون عنهما أيضاً .. وأولئـك وهؤلاء جدّوا في البحث والاستقصاء ما أتيحت لهما وسائل البحث والاستقصاء ، وأولئك وهؤلاء قد قالوا عن الشيخين ما يمكن ان يقال » .

* * *

وهذا حق لا شك فيه ..

غير أن المستشرقين ان لم يفتهم جـد البحث والاستقصاء ، بـل ان تفوقوا في ذلك على القدماء والمحدثين ، فإن ما يفوتهم او يفوت معظمهم هو السلامة من « العقد » والالتواءات فيما يتعلق

بديننا وتاريخنا ، وهذه حقيقة لا تخفى على من يلتمسها - بالامثلة والتفاصيل - في مصادرها المعتبرة حق الاعتبار .

واذا أضيف هذا الى المستشرقين لم يكن حظهم سيئاً كحظ الآخرين ، فيا سيأتي به الكلام ، فعسى أن تتضح من هنا قاعدة هامة وراء الكتاب !

ثم ان امكان القول سيظل جائزاً مهما قيل في أي موضوع كان ، فكلام من نوع ان المستشرقين والقدماء والمحدثين او غيرهم « قد قالوا عن الشيخين كل ما يمكن أن يقال » لا يخلو من المبالغة .. كالتواضع الجم في قوله : « وما أرى أن سيكون فيه جديد لم أسبق اليه » فما أظن أن الكاتب الحق يملي شيئاً ويخرجه للناس إلا وهو يتوقع به جديداً في الغرض والاداء .. حتى وان كان مسبوقاً - كما قال - !

وأداء طه حسين في غنى عن الإشادة بفضله ومزاياه ..
انه اداء متفوق يجمع الرقة الى المتانة .. في ترسُّل لذيذ يغري بمتابعة افكار الكاتب ومشاعره الى حد بعيد .

انه من الكتّاب القلائل الذين قد لا تملهم ، اذا قرأتهم ، ولو تشيّعت ضدهم في الرأي والاتجاه !

بقي الغرض الجديد في اداء رائع كهذا موضوعه (الشيخان) ذلك الموضوع الذي كتب عنه القدماء والمحدثون - والمستشرقون أيضاً ! -

طلقـــات !!

والحق انه –بعد التواضع وانكار الجديد فيما سيمليه، وبعد اعلان حبه للشيخين، وشعوره بالتقصير في حقهما لأنه لم يشارك في الحديث عنهما من قبل–أخذ يبدي ويعيد في غرضه منذ قال:

« وأنا مع ذلك لا أريد الثناء عليهما »

وأخذ يشرح الأسباب في إلحاح ضد الثناء، وكأن في الأمر « عقدة » موضوعها الثناء، أو عدمه، على الشيخين !

ثم .. فجأة .. تدوّي هذه « الطلقات » :

« وما أريد أن أفصل الأحداث الكثيرة الكبرى التي حدثت في أيامهما، فذلك شيء يطول، وهو مفصــل أشد التفصيل فيما كتب عنهما القدماء والمحدثون.. وأنا بعد ذلك أشك أعظم الشك فيما روي عن هذه الأحداث، وأكاد أقطع بأن ما كتب القدماء من تاريخ هذين الإمامين العظيمين، ومن تاريخ العصر القصير الذي وليا فيه أمور المسلمين، أشبه بالقصص منه بتسجيل الحقائق التي كانت في ايامهما »

* * *

وواضح ما في هذه السطور من شك وتشكيك، واتهـــام للقدمــاء بالكذب واختراع القصص باسم التاريخ .. دون أي استثناء .

حرية الفكر .. والشك

والشك ظاهرة قديمة في حياة المؤلف، أو هي بداية الانطلاق في فجر عمره الأدبي المديد، يوم أصدر كتابه عن «الشعر الجاهلي» وتحركت أقلام كثيرة للرد عليه – يومهـا ! – حتى تطورت قضيته من الأدب للسياسة .. وكانت معركة طويلة تبودلت فيها التهم باسم « حرية الفكر » .

وهي مطلب الجميع حقاً .. واذا صح أنها تسمح لمن يشاء بالقول كيفما شاء، حتى ولو أساء الى معتقدات النـاس أو أشخاصهم – خاصة من لا يملكون حق الدفاع عن أنفسهم – بدون حق، واذا صح ان تهمة التطرف وما اليه لا تتفق حينئذ مع حرية الفكر، فان تهمة التعصب وما اليه لا تتفق معها ايضاً .. والا غدت حرية الفكر وكأنها حق من بعض الزوايا والاطراف.

ان حق الثقات المعتبرين هو حق الأدب والتاريخ قبـل كل شيء .

وما عَلَيَّ أن يُظن بي الرياء هنا، أو أن يقال : انني أتخيل تهماً كالتي تبودلت يوم معركة « الشعر الجاهلي » أو غيرها، فقد وددت أن أسجل الظاهرة .. وذيولها فحسب !

وشرف كبير أن يقال بعدئذ ما يقال !

* * *

ولقد مضى الدكتور فيها – أي الظاهرة – واذا هي اليوم

في « طلقات » كالتي دوت تذكر بما مضى على شا كلتها في الشك، واتهام القدماء – وانتظروا اتهام المحدثين ! –

وحقاً ان الشك منهج علمي سليم .. على ان يكون الهدف هو الحقيقة ، لا مجرد الشك والتشكيك !!

حقّ كل الحق أن تستقبل الأمور كلها ببادرة الشك، انمـــا لبناء الفهم بعده على اساس صحيح .

والمفروض في كل خبر أنه يحتمل الصدق .. والكذب ..

ان استقباله بهذا المعنى هو الشك.

ثم يـأتي دور الأدلة التي ترجح أحد الاحتمالين ، فاذا استمر الشك بعدهـــا فهذا ليس هو الشك .. أو منهج « ديكارت » – وهو المنهج الذي بشر به الدكتور من وقت طويل ! –

انه حينئذ « عقـــدة » او « وسواس » أو هو كلاهما – حفظك الله !!

الإكبار .. والكذب !

ولا أُبْعِد عن مقدمة الكتاب .

انها تتحدث ، بأسلوبها ، عن أدلة الشك فيما كتبه القدماء .

وقد وددت أن أنقل النص حرفيـــاً .. غير أنه يطول ..

وقد يلوح انه لا يضع النقط ، بل ينثرها مشوشة ، على الحروف ..

ولا يُرَكِّز الضوء بل يبعثره ، في شكل لمحات سريعة على مقاصد

الكلام .. ربما لأن وجه الصواب لم يكن واضحاً لدى المؤلف ، او لأنه هو لم يرده واضحاً محدداً .. ولو أراده لكان !

انه يُجمِل ويُفصّل أسباب شكه في القدماء ورواياتهم .

لقد اتخذ - في اول الكلام - من اكبار الشيخين وتقديسهما مصدراً من مصادر الكذب عليهما .. من القدماء .. هكذا على وجه العموم .

ولا ادري كيف يحفز الاكبار ، بمعناه الحق ، على الكذب ؟ او كيف يتفق معه في طبائع النفوس .. والاخلاق ؟

كيف أُكبِر انا او انت أيّ أحد من الناس ، ثم لا يدفعنا الاكبار لتحري الصدق في كل ما قيل ويقال عنه ، ولا هو يدفعنا الى الصمت والحياد على قاعدة « أضعف الايمان » ، وانما يدفعنا الى ان نكذب عليه ، او الى ان نتقبل الكذب فيه ، ونتناقله ونرويه .. رغم التقديس والاكبار ؟

ان الاكبار الزائف او الساذج هو الذي ينشد المغالاة ، وهذا ليس اكباراً .. انما هو نفاق أو جهالة ، والاكبار الحق سيماؤه الصدق والفهم والإيمان .

واذا كان في القدماء او في المحدثين قلة من المغالين فإن ما يصدق على الثقات منهم هو الاكبار الحق .. وهذا لا يكذب ولا يتقول ، ولا يقبل الكذب والتقول في حق صغار الامور .. والناس .. كيف بالخالدين ؟

ثم خذ تفاصيل القدماء بعد اجمالهم اولاً واخيراً في الاتهام . إنهم — وارجوان تعودوا لنص المقدمة ، ان شئتم ، لتحقيق هذه التفاصيل — :

١ — «قدماء شهدوا المواقع ، لا يستطيعون ان يصفوها بدقة ، لإنهم كانوا في شغل عن تفاصيلها بأنفسهم وبأدوارهم في هذه التفاصيل »

فهم ، كمفهوم الالفاظ ، متهمون بالكذب في حالة السرد الدقيق للتفاصيل .

وقد ضرب الدكتور مثلاً أحسبه يعني هؤلاء ، وهو مثل احصاء القتلى والجرحى والغرقى والمنهزمين .. والجيوش ، فهذا — كما يرى الدكتور — شيء لا سبيل اليه في العصور القديمة ، اذ لم يكن هناك احصاء دقيق ، ولا علم بمناهج للبحث والاستقصاء وتحقيق أحداث التاريخ !!

وأترك علامات التعجب مؤقتاً بعد هذا المثل العجيب .. مثل الأحصاء .

٢ — « وقدماء لم يشهدوا الاحداث ، ولكنهم يقصونها كأنهم شهدوها »

وهم ، كمفهوم الالفاظ ايضاً ، متهمون بارتجال الكذب ، ثم بالرواية — اذا حصلت — عمن قبلهم ممن سبق اتهامهم

بالكذب .

وهؤلاء هم الذين يبدو انه يعنيهم بالمنتصرين بالنقل والسماع ، لا بشهود الانتصار والمشاركة عملياً فيه .

٣ - « وقدماء لم يشهدوا ،ولم يقصوا كأنهم شهدوا ،ولكنهم تناقلوا الروايات من العرب والموالي »

والتهمة التي تنصب على هؤلاء ليست هي - كما يلوح - تهمة الكذب ، بل تناقل الكذب عمن قبلهم دون نقد أو تحقيق .

انها تهمة قد تهون اذا قيست الى تهمة الكذب .. وسنرى أن تهمة الكذب غير واردة على من قبلهم بمثل هذا الجزاف ، وان الآخرين كالاولين لا تنصب عليهم تهمة الجهالة واغفال النقد والتحقيق .. بنفس الجزاف !

قاعدة الرواية

من هو الطراز الاول من القدماء ؟

من هم اولئك الذين شهدوا الاحداث وكانوا في شغل عن تفاصيلها بادوارهم فيها .. كما قال ؟

انهم - بحكم انهم شهدوا المواقع وعاصروا الاحداث - هم الذين ينتهي اليهم سند الرواية ، وفي مقدمتهم اصحاب رسول الله .

انهم قاعدة الرواية ، فاذا اتهموا بالكذب أو – كما قال ! – بالشغل عن التفاصيل ، فقد اهتزت القاعدة ، وانهارت الرواية وسندها ، ولا لزوم حينئذ لاستعراض أي طراز أو جيل بعدهم من القدماء . .

أفتراها ستهتز فعلاً لمثل ذلك الاتهام ؟

ومع صرف النظر جدلاً عن حق الصحابة عليهم رضوان الله في الترفع بهم عن التهمة والاتهام – كيف تشغل ممارسة الاحداث عن رواية تفاصيلها على نحو دقيق ؟

التفاصيل والاحصاء . . بالفطرة

ان أسوأ الفروض انهم في العصور القديمة – بما فيها عصر الصحابة – قد كانوا على الفطرة يعيشون في أيام السلم والرخاء .

وعلى الفطرة نفسها كانوا يعيشون ويمارسون أدوارهم في الحروب .

وبالفطرة كانوا يجتمعون في اسواقهم وأنديتهم ومساجدهم ، للسمر والعلم وشجون الحديث . . والمعركة في مقدمتها لا سيما اذا كانت موضوع الساعة واليوم ، فما الذي يمنع أن يتذاكروها ، وان يتحدث كل منهم عن دوره في المعركة بكل لغة ساذجة يمكن ان تتحدث بها فطرة الانسان القديم ؟

وما الذي يحول دون صدق التفاصيل حينئذ ، وادوار

الأول .. والرابع .. والعاشر – الى آخرهم – هي التي تشكل تاريخ المعركة اجمالاً .. وبالتفاصيل ؟

ان الفطرة التي يسعها ان تحارب وان تقتحم ميادين القتال يسعها ان تتحدث عن المعركة بتفاصيلها ، وهذا يكفي لإثبات تاريخها اذا صح ان كلا منهم كان مشغولاً بنفسه ودوره عن سواه .

* * *

ولكن المؤلف يقول ضمن ما سبق اجماله :

« وما ظنك بالجندي الذي هو دائماً مشغول بالدفاع عن نفسه واتقاء ما يسوقه اليه خصمه من الكيد ، أتراه قادراً على ان يلاحظ ما يحدث حوله ، وما يحدث بعيداً عنه من الهجوم والدفاع ، ومن الاقدام والاحجام ؟ هيهات ! ذلك شيء لا سبيل اليه »

أفحقٌ أن انطلاق علم الجندي متعذر كما قال ؟

ان هناك ضرورة مشتركة هي المعركة .. تحرك التطلع والاهتمام .

وهناك ما يقع في متناول العلم والحواس حتى وان لم يكن مرغوباً فيه .

وهناك الفضول الذي لا يموت في كل احوال السلم والقتال ،

وهو واجد فرصه خلال المعركة ان هدأ الدفاع والهجوم .. أو لم يهدأ .

وعلى كل هذا لا بد من علم المقاتل ، ولو قهراً ، ولو بالتافه القليل مما حوله .. مهما كان مشغولاً بالهجوم أو بالدفاع .

كيف يغدو ذلك شيئاً لا سبيل اليه .. وبهذا الجزم من المؤلف الكبير ؟

وكيف نضع تهمة الكذب في مواجهة أية معلومات ترد من أبواب طبيعية كهذه ، لمجرد القول بأن النـاس كانوا مشغولين بأدوارهم كما لو كان كل منهم - بفطرته وسائر الضرورات - في سجن عميق من دوره .. ولا شيء مطلقاً سواه ؟

* * *

وهناك الرقابة التي يكون دورها رئيسياً في المعركة ، ولعلها جائزة حتى على فطرة الحيوان . ان لم يكن باسم التاريخ فباسم الحياة وصيانتها في العاجزين .

ومتى كانت الرقابة فقد صح العلم حتماً بالتفاصيل .

* * *

وخذوا نفس المثل الذي ضربه المؤلف الكبير .. مثل احصاء القتلى ، والجرحى ، والغرقى ، والمنهزمين .. والجيوش .

ما الذي يحرّم على فطرةٍ ذاك بعض شأنها ان تعرف مـدى

خسارتها على وجه التحديد بعد المعركة والقتال ؟

ان معنى القتيل ، والجريح ، والغريق ، والمنهزم ، هو معنى المصيبة التي حلت به وبأهله وبعشيرته ، ولا شك في انهم سيعرفونها قبل ان تنفض المعركة أو بعدها ما دام انهم احياء.. ولم يفقدوا عقولهم بعد .

واذا عرفوا كارثتهم فقد احصوها .

واذا عرف كل مقدار كارثته فقد عرف الناس تفاصيل الكارثة ، واحصوها ، وتبادلوا الكلام في ذلك الى ما شاء الله .

* * *

واحصاء الجيوش نفسها قبل الدخول في المعركة — هل هو حرام على الفطرة ، أو هو شيء لا سبيل اليه بالقياس الى الاحداث القديمة ، حين لم يكن هناك احصاء دقيق أو علم بمناهج البحث .. كما قال ؟

كأنهم في العصور القديمة لم يكونوا يجتمعون ويتذاكرون كثيراً أو قليلاً قبل القتال ، ثم توزَّع العملية الحربية عليهم في شكل وحدات معروفة بأسمائها وبمهماتها ، فتلك ميمنة ، أو ميسرة .. وهذه كراديس .. الى آخر ما كانت تشرف القيادة المختارة على نظامه وحركته في ميدان القتال .

كأنهم كانوا يخرجون فرادى .. يأخذ كل منهم رمحه وسلاحه

ودرعه ويتوكل على الله .. الى المعركة .. كيفما اتفق ، دون أية قيادة أو نظام !

كأنهم كانوا يذهبون لقتال العدو جزافاً، ويقاتلون جزافاً، ويموتون جزافاً ، ويرجعون جزافاً .. لأن ما عدا الجزاف معناه الإحصاء ، وهو حرام على الناس قبل علم الإحصاء الحديث ومناهج البحث والاستقصاء فيما يبدو من رأي المؤلف الكبير !

وهو على رأيه هذا لم ينكر « الخطط التي يتخذها القواد للهجوم والدفاع » مع ان تقدير عدد المهاجمين والمدافعين شيء لا يغفله القواد عند اتخاذ الخطط .. مهما جهلوا فن الاحصاء الحديث !

* * *

وماذا هو الإحصاء في حقيقته قبل التطور وقبل الفن والنظام ؟

أليس هو من مهمة الأصابع بفطرتها منذ وجد الانسان .. ثم طرأ النظام عليها مع تطور الحياة ؟

ومن الحق ان يتردد الباحثون قبل التسليم بالاحصاءات والتفاصيل التي رواها القدماء ، وان يناقشوها ، ليأخذوا بما أمكن من الصواب فيها ، لا ليهدموها بجرة قلم !

وما أظن ان تاريخ الشيخين أو بعضه هو المقصود وحده بذلك ، فإن التاريخ القديم يصدق عليه ما ذكره المؤلف ، الا

اذا كان الجهل بالاحصاء الحديث ومناهج البحث والاستقصاء شيئاً خاصاً بتاريخنا ، أو بعصر الشيخين ، ينقطع فيما عداه ، فهذا ليس بغريب – إن كان – ممن يبني – بأسلوبه ! – منطق الأشياء .

المحدثون .. بعد القدماء !

ثم من هم الذين يعنيهم بمن قال : انهم كانوا يقصّون الاحداث وكأنهم شهدوها وهم لم يشهدوها ؟

أتراه يعني من كانوا يسقطون قاعدة الرواية أو يسردونها بدون سند وعنعنات ؟

ان هذا – كما أظن – جائز في باب الرواية بما لا بد فيه من قيود تحراها القدماء ، للأخذ بالصحيح واستبعاد الساقط أو الضعيف .. وهذا لا يعني بحال من الأحوال انهم كانوا يتظاهرون – كمفهوم كلامه – بشهود الحادث وهم لم يشهدوه ، بل يعني أنهم كانوا يلتزمون قاعدة مشروعة – بأحكامها – في رواية التاريخ والأقوال ..

أو تراه يعني طرازاً من القدماء ، ممن عاصروا الحادثة أو جاءوا بعدها ، كانوا يقولون : قد رأينا .. وشهدنا .. بالكذب والبهتان ؟

أليس هذا – ان كان هو المقصود – في حاجة الى أمثلة أو مثال واحد لرجل من القدماء الثقات قال: انه شهد أو سمع وهو

كذاب ؟

وليته ، وقد أغفل المثل ولم يضربه في المقدمــة ، لم يغفله في سائر الكتاب !

وما أظن ان ارسال نظريات كهذه كاف لتقريرهـــا بدون تحديد أو أمثلة ، لمجرد ان وراءها عبقرياً .. وان بلغت عبقريته عنان السماء !

ثم لم يكن حظ المحدثين أحسن من القدماء ، فلقد استطرد اليهم بعد ذلك قائلاً :

« من أجل هذا كله أعرض عن تفصيل الأحداث كما رواها القدماء ، وأخذها عنهم المحدثون في غير بحث ولا تحقيق »

وهكذا يستوي الكل والجميع – من غير تحديـــد ، أو مثال ، او استثناء لأحد من الأولين والآخرين – في الاتهام !!

أسباب الكذب

ولكن لماذا كان حال القدماء بأصنافهم .. كأنهم تضافروا جميعاً على الكذب في رواية التاريخ ؟

لماذا كذبوا وتعمدوا كل هذا الكذب ؟

انه سؤال وارد ، وكأنما يجيب المؤلف عليه بأن الانتصار والتقديس علة الكذب ، فإن تاريخ الأحداث لم يعرف الا عن طريق المنتصرين ، ولم تُسمع انباء هذا الانتصــار من المنهزمين

بين فرس وروم وأمم اخرى شاركتهم في الحرب والهزيمة .. الى آخر ما قال ..

أفترى الانتصـار هذا شأنه في الحث على الكذب وتلفيق الانباء ؟

انما يصدر الكذب عن شعور بالحاجة اليه ، فما هي على وجه التحديد حاجـة المنتصر الى الكذب ، والتلفيق ، والغلو ، والإسراف ، والتكثر في الروايات – كما قال ؟

ما حاجة المنتصر الى ممارسة كل هذه المترادفـات التي كان بعضها يكفي لولا ما يلوح انه كالتوتُّر ضد القدماء ؟!

أهي الرغبة الساذجة في مضاعفة الانتصار وتضخيم الإطار .. والتقديس ؟

ان هذه الرغبة قد تكون .. انما ليس في كل أوساط الناس وطبقاتهم .

ان انتصار ناد على آخر في ميادين الكرة والرياضة بأنواعهـا كافٍ ليرفع المنتصر هامته على حساب اسباب الانتصار الصحيحة ، لا المختلقة من توافه الناس ، فلم نسمع ان المنتصرين لفقوا مزية أو سبباً من الخيال لانتصارهم ، ومـا لزوم ذلك وقد حقق الصدق كفايتهم من المجد والانتصار ؟

ربما اختلق الاطفال شيئاً كهذا .. أو من في حكم الاطفال من الرجال !

وربما كذبوا في تهويل الحادث وبرقشته بالمبالغة والخيــال .. ولكن الثقات من رواة تاريخنا ليسوا من هؤلاء !

ثم اذا جاز ان يكون الانتصار باعثــاً على الكذب فالهزيمة باعث عليه أكبر واقوى من الانتصار .

اذا جـــاز ان يكذب العرب والموالي المنتصرون في رواية انباء انتصارهم ، فان سماع هذه الانباء من المنهزمين ما بين روم وفرس وامم اخرى – كما قال – لا يجدي شيئاً ، بل عساه ان يضاعف الشك في روايتهم ، لأن الكذب ان حصل بالفعل في رواية التاريخ عن المنتصرين فهو في رواية المنهزمين أكثر حصولاً بالبداهــة .. اللهم إلا أن كان الأمر غير ذلك ، لأن المنتصرين كانوا عرباً ، وكان المنهزمون من أبنــاء الفرس والروم والأمم الاخرى .. فكأنما سيتغير وجه التاريخ لو سمعناه من هؤلاء !

ولقد قال ما قــال ، وطالب المؤرخ المحقق بأيسر ما يجب عليه « وهو ان يسمع ويقرأ مــا تحدث به او كتبه المنتصرون والمنهزمون جميعاً » ثم لم يضرب في المقدمة او في الكتاب كله أي مثل يؤكد رأيه في الصدام ، او في احتماله ، بين ما كتبه اولئك وهؤلاء !

اذا أخلص الشك ؟؟

ومما لا شك فيه ان التــاريخ الاسلامي لم يسلم من الضعف والكذب والمغالاة .. ليس هو وحده ، بـــل التاريخ كله من

حيث هو – بما فيه تاريخ عصرنا – يصدق عليه نفس الشيء ...
والاسباب قائمة في طبيعة الحياة .. والناس .

ولقد كان تاريخ الشيخين رضي الله عنهما – على الاخص –
محل جدل وشقاق كبير في صفوف المسلمين مما يبرر الحذر والشك
قبل التصديق.. غير ان وجه الهدى واضح لمن اراده في تاريخهما
وفي كل تاريخ .

ليشك طه حسين أو غيره مــــا وسعه الشك ، في بعض او
سائر الروايات ، فهو قد ينتهي الى رفض شيء منها ، ولكنه
لن يرفض الباقي اذا كان مخلصاً في شكه لوجه الحقيقة.. لا لوجه
الشك والارتياب !

ومنذ كان التاريخ هو الرواية تحدد البحث في متنها وسندها
كما يقول اهــل الاصول .. اي في الكلام المروي ، وأشخاص
الرواة .. من الجيل الذي عاصر الكلام .. الى الجيــــل الذي
انتهى اليه .

ومن حق كل من ينبغي له الشك ، مخلصاً للحق ، ان يشك
في الرواية بهذا المعنى .

رواتها – اولاً – من هم ؟ وما سيرتهم ومقامهم بين الناس
بعد كل نقد وتحقيق ؟

ونص الرواية – ثانيا – ما هو ؟ ومــا مدى انطباقه على
الوقائع والأحداث او على منطق الأشياء ..؟

هذا .. مع ان الحوادث لا منطق لها غالباً ، فربما جاز منها ما يرفضه كل منطق عندي او عندك او عند عشرات الناس .. غير انه قد كان – أو فليكن – منطق الأشياء قاعدة في نقد الروايات بعد قاعدة نقد السند والرواة .. انما الذي ينبغي ان يكون هو المنطق السائغ الصحيح !

التاريخ .. اجمالاً !

ثم يمضي المؤلف وقد هدم ، كما رأيتم ، تفاصيل الأحداث التي كانت في أيام الشيخين ، وأعرض عنها كما رواها القدماء وأخذها عنهم المحدثون في غير بحث ولا تحقيق – يمضي لإثبات امهات الأحداث وحدها .. بلا تفاصيل ، اذ يقول :

« فردُّ العرب الى الاسلام بعد أن جحدوه ، واخراج الروم من الشام والجزيرة ومصر وبرقة ، واخراج الفرس من العراق ، والقضاء على سلطانهم في بلادهم – كل هذه أحداث لا سبيل الى الشك فيها ولا في وقوعها في هذا العصر القصير أثناء خلافة الشيخين » .

* * *

وواضح كالشمس ان هذه الأحداث التي لم يشك فيها ، بالجملة ، قد نقلتها الينا تفاصيل الأحداث التي اعرض عنها كما رواها القدماء والمحدثون .

كيف – والسؤال هنا لوجه المنطق فحسب – كيف يصدق الخبر مجملا ، ويكذب مفصلا . والإجمال انما هو خلاصة التفاصيل ؟

ربما قيل ان الروايات قد تتفق على الاجمال وتختلف بعده في التفاصيل ، ولهذا قد نصدق الاول ونكذب الثانية .. وهذا حق لولا أننا أمام تكذيب مطلق يشمل التفاصيل والروايات كلها ، فكيف يصدق الاجمال مع كذب شائع كالوباء في سائر التفاصيل ؟ وكيف يزول الاشكال حينئذ في تناقض التصديق والتكذيب ؟

وما علينا من الجواب .. ولتكن وجهة نظر المؤلف ما تكون ، فقد مضى يقول :

« وانا أعتقد أن المؤرخ حين يقول : ان عصر الشيخين قد شهدانتصار المسلمين علىالروم ، وقضاء المسلمين على دولة الفرس ، قد قال كل شيء ، وسجل معجزة لم يعرف التاريخ لها نظيراً » .

اذا كان الأمر كذلك فما لزوم كتب السير والتواريخ وكلام موجز ، كالذي قاله هو عن عصر الشيخين ، يكفي ليكون المؤرخ قد قال كل شيء ؟

وكتاب الدكتور نفس الشيء ..

كان حسبه ان يصدر بياناً بما قال ، ويريح نفسه من مناقشة التفاصيل .. وانتهى الأمر .. وخلصنا !

وفي الامكان – بالطريقة نفسها – اجراء عملية اختصار سريعة للتاريخ من بداية الخليقة ، او لتاريخ مرحلة بعينها ان شئنا التركيز في الاختصار !

تاريخنا الاسلامي –مثلاً– يكفي لتقريره كلام موجز معناه: أن عصر الشيخين قد شهد انتصار المسلمين على الروم ، وقضاء المسلمين على دولة الفرس – كما قال ! –

ثم انتقلت الخلافة ، ولم يطل أمدها في المدينة، الى دمشق..

ومضى الفتح الاسلامي .. والاضطرابات في نفس الوقت ..

وانتصر العباسيون .. ودالت دولة الامويين ..

وواصل المسلمون زحفهم .. الى اوربا في هذه الأثناء ..

ثم تراجعوا .. وانهزموا ..

واشتعلت الحروب الصليبية ..

وجاء عهد التتار .. والمماليك ..

ثم امتد النفوذ العثماني .. حتى تقلص أخيراً ..

وكان الاستعمار ، وما زال في صراع مع حاضرنا ..

يكفي – على حد تعبير الدكتور واعتقاده – ان تكتب سطور كهذه ليكون المؤرخ بها قد قال كل شيء .. ونخلص حينئذ من كتب التاريخ ومن كل تطويل ممل فيها – الى غير رجعة .

ألا يجر شيء كالذي في عبارة المؤلف – الى مثل هذا القياس ؟

ومرة أخرى. ما علينا من الجواب .

تحقيق في الظلام !

إنَّ مِنْ كلامه في المقدمة :

« وانما يستطيع المؤرخون المتقنون ان يحققوا عواقب المواقع ، وما يكون من انتصار جيش على جيش ، وانهزام جيش أمام جيش ، وما يكون احياناً من ابطاء النصر أو اسراعه ، ومن طول المواقع أو قصرها ، ومن امتحان الجيشين المتحاربين بما يكون فيهما أو في احدهما من كثرة القتلى والجرحى » الى آخر ما قال . .

ولا أدري : فيم ولماذا كل هذه « الدوشة » وهذا التحقيق ان كانت كلمات كالتي سبقت في عبارته الموجزة تكفي ليقول المؤرخ كل شيء ؟

ثم من هم المؤرخون الذين يعنيهم بأن يحققوا وقد حكم - اجمالا - على القدماء والمحدثين بالإعدام. . من الذين شهدوا الحوادث . . الى الذين لم يشهدوها ، ثم الذين تناقلوها . . الى المحدثين . . والتاريخ لم يردنا إلا عن طريق كل أولئك وهؤلاء ؟!

كيف - اذن - يمحّص المؤرخ او يحقق وهذا الظلام في وجهه . . ظلام التاريخ الملفّق . . من القدماء والمحدثين ؟

ومن هو هذا المؤرخ المتقن الهمام الذي يلوح وكأنه سيقرؤ

الغيب أو يضرب الرَّمْل في مثل هذا الظلام ؟

أو هو الشك..صانع المعجزات ؟!

الغرض والقاعدة

ولم يفته ، قبل ختام المقدمة ، أن يستطرد لغرضه من وراء الحديث الذي أملاه في كتاب (الشيخان) اذ يقول :

« انا اذن لا أملي هذا الحـــديث لأثني على الشيخين ، ولا لأفصّل تاريخ الفتوح في عصرهما ، وانما اريد الى شيء مخـالف لهذا أشد الخلاف .. »

ومرة أخرى .. إن « العقدة » تتحرك هنا – ولو في خيال القارىء – وراء الشيء الذي يريده مخالفاً للثناء ؛فما الذي يخالف الثناء او يتبادر الى الذهن انه يخالف الثناء ؟

لا بد من معنى القدح والذم – او من تخيُّله – أياً كان المراد، مذ كان الحساب على الألفاظ ، خاصة في كلام الرواد والعلماء ، والمفروض انه موزون بدقة من قبل ان يحدثوا به الناس !

ثم يستطرد الى مـا كأنه ينفي هذا المعنى ، ويحدد الغرض المقصود ، اذ يقول :

« أريد أن أعرف وأن أبين لقـارىء هذا الحديث شخصية أبي بكر وعمر رحمهما الله كما يصورها ما نعرف من سيرتهما، وكما تصورها الأحداث التي كانت في عصرهما ، وكما يصورها هذا

الطابع الذي طبعت به حياة المسلمين من بعدهما ، والذي كان له أعظم الأثر فيما خضعت له الأمة العربية من أطوار ، وما نجم فيها من فتن » .

وواضح مما سبق ان الطريق الذي يريد أن يعرف منه طه حسين او غيره سيرة الشيخين والأحداث التي كانت في عصرهما – انما هو طريق اولئك المتهمين بالكذب والتلفيق ، فحصول شيء عن طريقهم بمعنى العلم والمعرفة لا يتفق مع الاتهام .

أفتراه يعني طريق المستشرقين الذين لم يمسهم بأي اتهام ?

ليكن هذا .. او سواه ، فالسطور الأخيرة من المقدمة تلقي ضوءً على قاعدة !..

وكأنما هو يستدرك في ضميره ، وليس في مقدمة الكتاب ، ويستثني شيئاً مما رواه الأقدمون ، أو ما آمن به المستشرقون وحدهم ، اذ يعتبره صحيحاً يصور الأحداث ويشكل لها منطقاً اسمه منطق الظروف والوقائع .. وفي ضوء هذا المنطق سيناقش التاريخ والروايات ، ويبيّن شخصية الامامين .. وكأنه سيجرد ما صحت ، أو لم تصح ، به الروايات من كل اعتبار الا اعتبار منطقه فحسب .

وسترون ما اذا كان هذا قد حصل .. أو لم يحصل !

بل سيتضح أن للمؤلف رأياً في بعض الحوادث لا يتفق مع رأيه في غيرها ، كما لو كان لكل حادثة منطق يخصُّها .. وإنْ

ناقض سواه ، وان اضطرب في حد ذاته ولم يثبت على النقد !

ايسر الطريقين !

ثم يختم كلامه بهذه السطور :

« ولا اذكر عسر هذا البحث ، ولا ما سأبذل فيه من الجهد وما سأتعرض له من المشقة ، وما سيعرض لي من المشكلات ، فكل من يحاول مثل هذا البحث لا بد من ان يوّطن نفسه على كل هذا العناء ،ومن أن يستعين الله عليه »

وانا لا ادري أي عسر وجهد ، أو مشقة ، يعانيها من يشك ويصدق . بسهولة ، أو بمنطق ذاك حاله .. وانه يرى ذلك أو لا يراه ؟ !

هناك – كما قيل – طريقان للانزلاق في يسر : أن تصدق كل شيء ، وان تشك في كل شيء .. وكلاهما يوفر علينا مهمة التفكير .

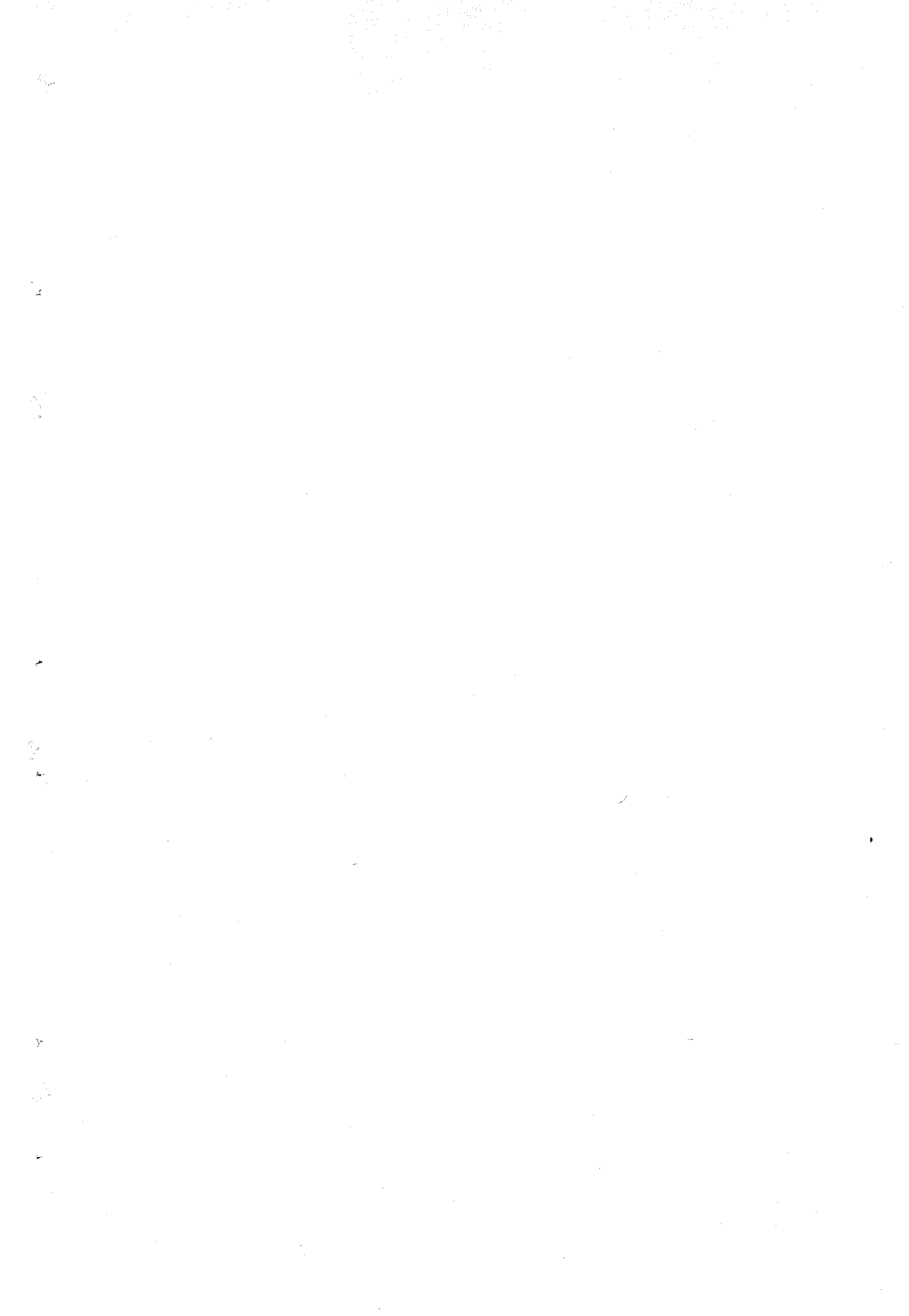
ان شيئاً كهذا في وسع الكثيرين ان يمارسوه ، ولكن البحث الحق غير الانزلاق !

وما اشك في ان الدكتور من أهل البحث ومن القادرين عليه بألوان الجهد فيه والمشقة ، غير انه فضّل – كما يلوح – ايسر الطريقين !

وكأنما تخيل صدى حقاً للخطأ والشذوذ وهو يذكر المشكلات – سلفاً – والعناء !

وسواء كان هذا .. أو لم يكن ، فقد يلوح انني اطلت مع الفصل الأول من الكتاب .

والحق أنه يرسم خطوط السير ، ويحدد اتجاه المؤلف ، بما قد يغني عن المزيد لولا انه خير للقناعة بأن ما قيل لم يكن من باب التحامل أو الافتعال، وبأنّ الكتاب تفصيلٌ - ليس الا - لما في مقدمة الكتاب !



ظروفُ الرِّدّة

نـذُر الشر !

تحدث المؤلف – بأسلوبه الطريّ المثير ! – في الفصل الثاني من الكتاب عن ظروف الجزيرة وأطرافها بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم ، وعن نـُذُر الشر التي تطايرت حوالي الصديق رضي الله عنه وهو يتسلم زمام الأمور في تلك الظروف .

تحدث عن الأعراب الذين لم يدخل الإيمان قلوبهم ، وانما أسلموا مذعنين لسلطان النبي ، فما هو الا ان ذهب حتى اظهروا ما أظهروه من الردة والمساومة في الزكاة .

وتحـــدث عن التنبؤ الذي ظهر في أكثر من مكان .. في اليمامة .. وفي اليمن .. وبني أسد .. وبني تميم .

وعن حدود الجزيرة العربية وتأهّب العرب والنصارى للمكر والكيد في أطراف الشام .

وتحدث عن جيش أسامة الذي كان مهيأ لغزو هؤلاء من قبل وفاة الرسول ، ذلك الجيش الذي يضم أولي البأس والقوة ممن كان الصديق في حيرة بين انفاذ الجيش بهم ، وبين تأجيل انفـاذه ، لإخماد النار المتأجّجة .. غير قادر على اخمادها – كما قال !–

ولقد أشاع وصف النار .. والكفر .. غير مرة في ثنـــايا

الكلام اذ يقول :

« وكذلك عادت الأرض كافرة بعد إسلامها ، واشتعلت فيها نار ما أسرع ما انتشر لهبها حتى شمل جزيرة العرب كلها، وحُصر الاسلام في المدينة ومكة والطائف »

وقال ايضاً :

« فلما استُخلف أبو بكر نظر فاذا الارض من حوله كافرة .. »

الى ان قال :

« فأبو بكر إذن أمام نار مضطربة في الجزيرة العربية كلها »

ثم يمضي الى الكلام عن دين الحق .. وقوله سبحانه وتعالى :

(هو الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله)

الى ان يقول :

« فلم يتم له اذن اظهار دين الحق على الدين كله ، لا في جزيرة العرب ولا في غيرها من اقطار الأرض .. وها هو ذا يفارق الدنيا ويختاره الله لجواره ، فلا غرابة في ان يشك الصادقون من المؤمنين في انه قد مات ، كما شك عمر رحمه الله ، ولا غرابة في ان يكفر الذين كانوا يعبدون الله على حرف كما كفر الأعراب الذين جحدوا الزكاة ، ولا غرابة في ان يضطرب أمر الناس في المدينة أشد الاضطراب »

ثم يثني آخر الأمر بكلام رطب لذيذ على الصدّيق الذي

خرج من هذه المحنة دون ان تضطرب لها نفسه ، ودون ان يجد الضعف أو الريب الى نفسه سبيلاً .. الى آخر الكلام ..

الإسلام والإيمان

وأقف طويلاً هنا لألتقط انفاسي قبـل أن أُعَقِّبَ ، بحذر شديد ، على الصورة التي رسمها الدكتور لظروف الردة فيما سبق من اجمال مفصل في الكتاب .

وهو حذر ما أكرهه .. وأكره لأجله البحث والجدل في اسلام من أسلم ، وكفر من كفر ، من الاعراب وسواهم ، منذ كانت السريرة وحدها هي التي تعرف حقيقة الباعث الى الاسلام في نفوسهم .. وهل كان هو سلطـان النبي والدين الجديد وحده – كما قال المؤلف – أو هو الرغبة الصادقة في الاسلام ، بعـد الاختيار والقناعة بأن الدين الجديد حق ولو كره الكافرون ؟

ان مثل هذه الرغبة سلطان في الواقع ، وللدين سلطان بهذا المعنى على النفوس .. غير ان الذي يعنيه السياق في كلام المؤلف – كما يبدو – هو سلطان البأس والقوة الذي يجبر على الإذعان .

ومما لا شك فيه أن مردّ السريرة التي تعرف حقيقة الباعث – الى الله ، وهذا لا يمنع التعرض لها بالبحث .. على ان تنطق الأدلة بما يفصح عنها للباحثين والمؤرخين .

ومطلوب – بعامل الحذر في موضوع شائك كهذا – أن تكون الأدلة قوية ثابتة بما لا يقبل الشك . خاصة ممن دستوره

الشك فيما يرويه الآخرون .. فحق ان يسأل السائل عن هـذه الأدلة التي كان حظها قوياً لديه، حتى لم يعد يشك أي شك فيها .. وبالتالي في ان الاعراب الذين أسلموا - بهذا الشمول في كلمة الاعراب - انما اسلموا لسلطان النبي مذعنين !

وليكن هذا حال نفر منهم اسلموا قهراً واذعاناً للسلطان .. أفتراهم يمثلون القاعدة ؟ أو يمثلون الشذوذ على القاعدة التي كان الاسلام بها ، وسيظل ، قائماً على الاختيار والرشد والقناعة - في الأغلب الأعم - في الأعراب وغير الأعراب ؟

ولكن المؤلف يردد معنى ان الاعراب مسلمون ، لم يدخل الايمان في قلوبهم .. ويذكر قول الله عز وجل :

(قالت الاعراب آمنـّا .. قل لم تؤمنوا .. ولكـن قولوا اسلمنا ، ولما يدخل الايمان في قلوبكم ..)

كأنمـّا يلتمس بالآية دليلاً على ان الاسلام قام في الأعـراب بالسلطان ..

وما أظن هذا يقوم مقام الدليل القاطع على ما اراد .

فالآية تشير الى الفرق بين الاسلام ، والايمان ، في عالم الظاهر والضمير .

وهو فرق جوهري يتدرج به الانسان في مراتب الايمان - بعد الاسلام - الى ما يقبل المزيد دائماً ، كما يقبل النقص .. ثم لا يتوقف عند حد من الحدود .

وكان الاعراب وحدهم في الآية لمناسبة نزولها ، منذ كانوا حديثي عهد بالاسلام .. ومن كان هذا حاله لم يكن غريباً ان لا يدخل الايمان في قلبه .. لا لأنه اسلم مذعناً للسلطان ، بل لأن الاسلام يأتي أولاً ، ثم يتدفق الايمان في القلوب ، ويظل قابلاً للنقص والزيادة بحسب السلوك والاعمال وخفايا النية ، والاخلاص . يستوي في ذلك الذين أسلموا راغبين او كارهين .

ولقد كان النبي واصحابه يلتمسون المزيد من الايمان ، ويسألونه الله بدعائهم واعمالهم دائماً .

واذا كان الله سبحانه تعالى قد قال :

(الاعراب اشد كفراً ونفاقاً ، واجدر ان لا يعلموا حدود ما انزل الله)

فلقد قال ايضاً :

(ومن الأعراب من يؤمن بالله واليوم الآخر ، ويتخذ ما ينفق قُرُبَاتٍ عند الله وصلواتِ الرسول .. ألا َإنها قُرْبَةٌ لهم .. سيدخلهم الله في رحمته)

ويبدو أن اسلام هؤلاء المؤمنين من الاعراب لم يكن بعامل الرهبة والسلطان .. أو على الأقل نحتاط ونقول: ان الاعراب .. فيهم .. وفيهم ..

فيهم من المنافقين للسلطان ، وفيهم ايضاً من المؤمنين الذين اشارت الآية الأخيرة اليهم ، والى انهم دخلوا في رحمة الله ..

فالتماس الدليل من تلك الآية، او الآيات، على اذعان الإعراب لعامل السلطان — بلا استثناء — ما أحسبه وارداً ..

ولكن فكرة السيف والسلطان مصلتــة في وجــه الاسلام من وقت بعيد !

كفر .. ونار .. في الخيال !

ثم نتابع الصورة

وأتوقف طويلا عند معنى «النار» و «الكفر» في الصورة.. « النار المنتشرة » . و « الأرض الـكافرة »

ومما لا شك فيه أن قسماً من الناس قد ارتدوا عن الاسلام بعد النبي صلى الله عليه وسلم ، وامتنع بعضهم عن أداء الزكاة ، وان الردة قد ظهرت في أكثر من مكان في جزيرة العرب ... ولكن هــل بلغ ذلك حداً كالذي تصوّره كلمة « النـــار » و « الارض الكافرة » بعد اسلامها ? وهـــل حُصِر الاسلام – والحصر واضـــح معناه – في مكة والمدينة والطائف .. كما قال ?

ان ظهور التنبؤ في بني حنيفة ، او ربيعــة ، او في اليمن ، او في بني أسد ، ليس معناه أن هذه القبائل كلها قد ارتدت عن الدين ، وآمنت بالنبوءات .. حتى لم يعد هناك اسلام في الارض إلا في مكة والمدينة والطائف .. بهذا التحديد .

والمنافسة التي كانت على النبوة بين قحطان وعدنان ، او بين ربيعة ومضر او بين أسد وتميم ، ليس معناها ان كل هؤلاء قد

رجعوا الى الكفر بعد الاسلام .

والمؤلف الذي قال ما قاله في المقدمة عن الإحصاء وتعذر امكانياته العصرية في تلك الايام- كيف يقول شيئاً كهذا عن الأرض التي عادت كافرة بعد اسلامها ، والنار التي شملت الجزيرة حتى انحصر الاسلام في ثلاث مدن منها فحسب ؟

ان هذا ، كما أظن، لا يقال عن احصاء ، فأين هو ؟ وكيف بلغ حد القناعة في رأي المؤلف الكبير بعد رأيه السيىء في الاحصاء القديم .. والتاريخ والروايات ؟

ثم هل يرجح الاحصاء عدد المرتدين حقاً ؟

أو — تراه لو كان — سيقرر العكس ، وهو ان الذين ثبتوا أكثر من الذين ارتدوا ؟

ولقد ظلت النبوءة وما زالت تتحرك — كأعراض سيئة — في كل زمان ومكان ، ولكن أتباعها لم يكونوا قط إلا شذوذاً قليلاً في الناس ، يحمل نفس الاعراض ، كالمتنبئين .

وسيقرر الاحصاء ايضاً — لو كان — أن الاسلام قد ظل حقاً في مكة والمدينة والطائف ، وظل ايضاً حيث ظهرت النبوءات بل ظل راجحاً .. وسرعان ما ايده كفاح الصديق .

واذن، فالجزيرة العربية كلها لم تشتعل ناراً كما جاء في الاسلوب الرشيق .. وهو يُملِي التاريخ .. لا القصص .. والشعر !

نعم .. لقد كانت الردة .. وكفر من كفر ، وظل من ظل على اسلامه في ذات الوقت . وسواء كانت الاغلبية من اولئك

او من هؤلاء ـ خاصة على رأي من يرى تعذر الاحصاء في تلك الايام فإن الأمر لم يبلغ حد النار .. واللهب .والأرض التي اشتعلت كفراً بعد اسلام .. وهذا لا ينقص بأي حال من فضل أبي بكـر رضي الله عنه في مقاومة ما كان .

ان كفاح الصديق لا يسبقه الا كفاح الانبياء على كل حال .

ولكن الاداء الفني – مع صرف النظر عن « العُقَد ! » – قد يشطح ويتجنى على المفهوم الحق ان لم يلتزم بدقة جـــوه ومعناه ، فاذا الصورة مهزوزة تبعد عن الواقع الى الخيـال.. بالعقد .. او بدونها اذا حسن الظن !

ظـــلال !

ثم قد تبلغ الصورة مداها في الاهتزاز .. و.. الخيال ، وهو يتحدث عن الدين الذي ارسل الله رسوله ليظهره على الدين كله ، فلم يتم له ذلك .. لا في جزيرة العرب ولا في غيرها – الى آخر ما قال .. او الى آخر الصورة التي هي –على اهتزازها في النص– قد تلقي على الدين .. ورسوله .. ومعتنقيه بعض الظلال !!

الدين الحـق الذي لم يظهره على الدين كله كما جـــاء في القرآن .. والاسباب مجهولة ان لم تحرك « العُقــد » فهي تثير الفضول . !

أتراها ـ أي الاسباب ـ في الدين ؟ او في الرسول ؟ أو في القرآن او في الظروف ؟ او كان الامر كذلك بدون أسباب ؟!

ثم معتنقو ذلك الدين ..

لقد انتفضوا - في الصورة - لأن الدين الحق لم يظهر على الدين كله .. ولا غرابة في ذلك كما يرى مؤلف الصورة ، لا سيما وأن الذين اسلموا قد اسلموا لسلطان النبي دون ان تؤمن قلوبهم .. كما قال.

بل لا غرابة ايضاً في ان يشك الصادقون المؤمنون - كعمر رحمه الله - في أن الرسول قد مات .. أي ان شك عمر وسواه في وفاة الرسول كان قائما على نفس الاساس ، كردة المرتدين ، وهو ان الدين الحق لم يظهر على الدين كله طبق ما جاء في القرآن .. كانما الغريب عكس الشك والردة - وما عكسهما الا التصديق والثبات - فيما يندرج تحت احرف الصورة التي رسمها المؤلف الكبير ! !

ولا أجادل - كما قلت أول الامر - في اسلام من سلموا ، وكفر من كفروا .. ولكنني أتساءل - فحسب - عن الذين ارتدوا ، أو الذين شكوا في وفاة الرسول من الصحابة : هل كان أمرهم كذلك حقاً تجاه الآية الكريمة التي تقول :

(هو الذي ارسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله) ؟

وهل تدّبروها على النحو الذي أفاض الدكتور فيه ؟

أو هو مجرد خيال ممن يريدنا ان نكذب الواقع ، كما يرويه القدماء ، لنصدق رواية الفن منه والخيال ؟ !

وقد لا يستبعد شيء كهذا ، لا سيما على من لم يدخل الايمان في قلوبهم .. وقد لا يستبعد سواه ، ولكن هل نصت عليه الروايات ؟ ثم كيف اعتمدها من زيّف كلام القدماء والمحدثين في بداية الكتاب ؟

وهو لم يستثن أحداً في نص الكلام الا المستشرقين الذين سكت عنهم !

فليكن من روايتهم أو من رواية غيرهم : أن الاعراب فكروا يوم الردة الى هذا الحد من مقابلة الآية بالواقع .. ثم كفروا .. وأن من شك في وفاة الرسول أو أنكرها من الصحابة انما كان شكهم وانكارهم على نفس الأساس ، ولو لم يقل هو : ما هي هذه الرواية بالتفصيل ، وأن الغمة التي تغشى القلوب في مثل ذلك الظرف الشديد قد خالطتها بما قال ، ثم ذهب كل شيء مع الظرف نفسه .. الى آخر الفروض .

الدين الحق !

ليكن كل ذلك فإن السؤال عن الحقيقة قد يظل مفتوحاً في رأس القارىء - على الأخص من قراء هذا العصر ! - بعد ان يقرأ كلاماً كالذي سبق ، ويتخيل في ضوئه الآية ومعناها كما لو كان باطلا .

والناس ليسوا في حاجة لأية استفزازات جديدة ضد الدين .. والحق .

والمفروض ان من يتتبّعون التاريخ بالنقد والدرس انما يتحرون الحق ليتعلموه ، ويُعلّموه ، لا ليتركوا على وجهه غطاء كالذي تركه مؤلف (الشيخان) وهو يذكر الآية الكريمة في جو الصدام بينها وبين واقع الحال .. كما رواه هو عن فهم الأعراب وسواهم .

ماذا على الأديب الكبير الذي يملؤ الدنيا لو أضاف الى كتابه الطويل العريض كلمات يمسح بها أثر الإشكال عن آية كهذه في القرآن ، ما لم يكن في نفسه شيء ، كالعقدة ، من نفس الإشكال ؟ !

افترى الدين الحق لم يظهر على سائر الاديان ؟

بلى .. لقد ظهر ويظهر حتماً عليها .. ، وما يشك في هذه الحقيقة الا الجاهلون والضالون والمتحذلقون للضلال !

الأمس .. واليوم .. وغد .. الزمن – محدوداً وغير محدود – مجاله وموعده في الظهور والانتصار .

اننا في طريقنا اليه بأسرع مما مضى .. بصواريخنا وسفن الفضاء ..

ورغمت انف الجهل والضلال !!

شاهد من العقاد

وأخيراً لا يسعني غير أن أنقل هنا كلاماً للاستاذ عباس محمود العقاد عن الردة واسبابها ، وواقع الحال يومها ، من

الفصل الذي جاء في كتابه (عبقرية الصديق) تحت عنوان « الصدّيق والدولة الاسلامية » اذ يقول :

« ولقد اكثر المؤرخون من الكتابة عن حروب الردة ما لم يُكثروا قط في حادث من حوادث الاسلام ، وكانوا على حق حين وازنوا بين دعوة الاسلام الأولى في مقاومة الشرك ودعوة الاسلام الثانية في مقاومة الارتداد ، فانما كانت الغلبة في فتنة المرتدين فتحاً جديداً لهذا الدين الناشىء ، كأنما استأنفت الدعوة اليه من جديد .

ولكنهم لم يكونوا على حق حين حاولوا ان يصبغوا الردة بغير صبغتها ، وان يفهموها على غير وجهها ، ولا سيما النقاد المغرضين الذين انحرفوا بها عمداً ليتسللوا منها الى الطعن في نشأة الاسلام فقالوا ان ارتداد الاعراب انما كان دليلاً على انهم قد اسلموا مكرهين ، فما عتموا ان وجدوا سبيلاً الى النكصة على اعقابهم حتى نكصوا مسرعين .

والمسألة اوضح من هذا لو أراد أولئك النقاد طريق الوضوح ..

المسألة أقرب شيء الى طبائع الأمور في اشباه هذه الأطوار من كل دين ومن كل مذهب ومن كل دعوة تتناول الناس عامة وخاصة ، بل من كل فكرة تخامر الاذهان والقلوب ، حتى ما كان من قبيل الحكمة والفلسفة والدراسات العلمية التي يعنى بها خاصة الباحثين ولا تتسرب دعوتها الى

السواد ، فماذا حدث في الحكمة بعد سقراط ؟ وماذا حدث في علم الاخلاق بعد كانْت او بعد بِنْتام او برجسُون ؟ .

فالذي حدث من ردة العرب هــو الطبيعي المنظور ان يحدث ، والذي تخيله النقاد المغرضون واجباً مقرراً هو الغريب الذي لم يحدث قط في دعوة من الدعوات . والا فما هو ذاك الذي كان يتخيله اولئك النقاد المغرضون ؟

أكانوا يتخيلون ان ديناً جديداً يملك الناس جميعاً في الجزيرة العربية فيسري الى كل نفس ، ثم يسري من كل نفس الى جميع بواطنها وخفاياها فلا يُبْقِي فيها بقية للنكسة والارتداد ؟

أكانوا يتخيلون ذلك الدين مقتلِعاً في مدى تلك السنوات القليلة كل أثر لأطماع الخليقة الآدمية، وكل حنين في قلوب الزعماء الى الجاه القديم ، وكل فضلة من فضلات الجاهلية وكل باب من أبواب الدسائس التي تنفذ الى جزيرة العرب من طريق الدول الأجنبية والعصب الداخلية ؟

أكانوا يريدون من الاعراب بعد بضع سنوات ان يوغلوا في الاسلام أشد من ايغال قبائل نجران اوالغساسنة في الدين المسيحي بعد بضعة قرون ؟

إن تخيلوا ذلك فاللوم على الخيال المضلل وليس على الواقع ولا على العقل السليم ولا على الاسلام.. وما من شيء هو أحرى ان يدل على النشأة الطبيعية في الاســلام من هذه العوارض الطبيعية التي عرضت له في حياة نبيه وبعد موته، واولها حرب

الردة وما اقترن بها من عوامل النكسة والاضطراب .

لقد كان النبي مناط الاستقرار في الجزيرة العربية بعد نجاح دعوته ودخول العامة والخاصة في دينه ، او كان كما قال الشاعر:

فإنك موضع القسطاس منها   فتمنع جانبيها ان يميلا

واذا غاب « مناط الاستقرار » او موضع القسطاس فماذا يكون بل ماذا يمكن ان يكون ؟

يكون نقيض الاستقرار لا جرم .

أو يكون الميل هنا والميل هناك ، ولو كان العارض الذي طرأ قد عرض لأجسام من المادة لا تعرف الدين باختيار ، ولا تعرفه باضطرار ، فلما غاب « مناط الاستقرار » اول مرة حدث ما لا بد ان يحدث ، وطرأ التقلقل الذي لا مناص منه في كل بيئة ريثما يزول الأثر الطارىء وترجع الأمور الى نصاب .

فعرض لكل طائفة من النـــاس تقلقل يناسبها ويجري في مجراها .

تقلقل الانصار وهم مسلمون حق مسلمين ، واجتمعوا في سقيفة بني ساعدة يبتون بتـّهم في مصير الخلافة ، لأنه مصير لا بد لهم من البت فيه .

وتقلقل المهاجرون ، من بايع منهم أبا بكر ومن لم يبايعوه ، ومنهم عترة النبي وأقربهم اليه وأعظمهم إيماناً بدينه والغيرة عليه .

وتقلقل في مكة اناس قريبو عهد بالنفاق ، فهموا بالعصيان لولا نذير من ولي السلطان .

أما القبائل فيما وراء ذلك فكان لكل منهـا نصيب من التقلقل يناسب نصيبها من القرب والبعد والمودة والجفـاء ... فأقربهم الى مهـد الاسلام كانوا يخلصون للنبي ويخرجون على من ولي الحكم بعده :

أطعنا رسول الله مذ كان بيننا فيا لعباد الله ما لأبي بكر ؟

وأناس منهم آمنوا بالزكاة ولم يؤمنوا بمن يؤدونهـا اليه ، واحتجوا بآيات من القرآن الكريم حرفوهـا الى المعنى الذي ارادوه ، ومنها :

(خذ من اموالهم صدقة تطهرْهم وتزكيهم بها وصلِّ عليهم ان صلاتك سَكن لهم) .

قالوا : فلسنا ندفع زكاتنا إلا لمن صلاته سكن لنا .. وأبوا أن يدفعوها وان علموا أن دفعها فريضة من فرائض الدين ، فهم لم ينكروا الفريضة ولكنهم أنكروا الجباة .

اما الأبعدون من مهد الاسلام فكان لهم تقلقلهم الذي يعرض لكل بعيد لم يسكن قط الى قرار ، وانما هو في اضطراب مستور يتربص ان يثب الى الجهر ما تهيأ له وثوب . »

* * *

ثم يستمر العقاد في كلام بليغ كهذا عن الفتنة الـتي بدت طلائعها من أيام النبي صلى الله عليه وسلم ، حتى كان يوم الرجة التي ارتجتها الجزيرة العربية بعد فراقه الدنيا – الى ان يقول :

« وهي رجة لا محيص عنهـا ، فما كان معقولاً ولا منظوراً ان يحدث هذا الحادث الجلل بغير رجته التي تقترن به لا محالة ، واذا وقعت الرجة فما كان معقولاً ولا منظوراً ان تقع على غير هذا المثال . وغاية ما يفهم من هذه الرجة التي لا غرابة فيها أنها الاثر المعقول المنظور لمطامع الطامعين وخلائق الأعراب وذوي الجهالة من اهل البادية في كل جيل ، فما عرف التاريخ قط اناساً منقطعين للبداوة الأولى إلا عرف منهم الاستعداد لأمثال هذا الانتقاض كائناً ما كان الدين الذي ينتحلونه والزمن الذي قضوه في انتحاله ، وربما مضت مئات السنين على قبيلة من البادية المغرقة في البداوة وهي تدين بالمسيحية او الاسرائيلية ، ثم تنقلب مثل انقلاب الردة في رجة من الرجـات النفسية او الاجتماعية التي تشبهها ، ولا يستغرب العالمون بطبائع الناس هذا الانقلاب بعد مئات السنين كما استغرب اناس ان ينقلب بعض أهل البادية على الاسلام او على دولة الاسلام ، ولم ينقض على دخولهم فيه عشر سنين .

على هذه الحقيقة يجب ان تفهم فتنة الردة انصافاً للتاريخ ان لم يكن انصاف الدعوة المحمدية مما يعني أولئـــك المستغربين . »

* * *

لقد وددت ان انقل كلام العقاد كله في هذا الباب لولا انه يطول ، على ان ما نقلته منه كفاية لفهم ما كان في ضوء هادىء

صحيح . لا كضوء النار التي اشتعلت ، والأرض التي التهبت كفراً بعد اسلام في الجزيرة، والدين الذي سيظهره الله كما قالت الآية ، ثم لم يظهره . كما تخيــل الناس . . او كما تخيل الدكتور انهم تخيلوا حينذاك !

ان ما نقلته من كلام العقاد يبدو كالرد – سلفا – على ما ذكر ، منذ كان كتاب العقاد قد صدر من قبل ان يصدر « الشيخان » بسنين .

انه يتحدث عن واقع الحال يومها واسبابه بما لا محل للخيال والشعر « والعقد » فيه . . وبأسلوب شامخ كالبناء !

كتابُ الاستِخلاف

على ذمة المؤلف !

يتحدث الدكتور في الفصل الرابع من الكتاب عن الصدّيق ومزاياه .. وخلافته .. الى ان يقول :

« والرواة يتكثرون في بعض الحديث ، ويختلفون فيما يتكثرون فيه باختلاف نزعاتهم السياسية ، فقوم يزعمون ان النبي صلى الله عليه وسلم طلب الى عائشة في مرضه الذي قبض فيه ان تدعو اخاها عبد الرحمن ليكتب لأبي بكر كتاباً لا يختلف الناس معه عليه ، ثم عدل عن ذلك وقال : دعيه فلن يختلف الناس على ابي بكر .

« وقوم آخرون يزعمون انه لم يسمِّ ابا بكر ، ولم يسمِّ عبد الرحمن ، وانما اراد ان يكتب لأصحابه كتاباً لا يضلوا بعده ، فاختلف من كان عنده ذلك الوقت من اصحابه .. اراد بعضهم ان يكتب ، وابى بعضهم ، وقال — وهو عمر فيما يروى —: ان الوجع اشتد برسول الله وعندنا كتاب الله .

« وقد بينت في غير هذا الموضع انني اشك كل الشك في هذا كله ، وا كاد اقطع بأنه مما تكلفته الفرق السياسية بآخرة ، ولو قد عزم الله لرسوله على ان يوصي لأبي بكر او لغيره لما صرفه عن ذلك احد » .

* * *

وما تفضل وسماه الدكتور زعماً على لسان قوم وزعماً على لسان آخرين .. ثم اوسعه شكا ، وحَمّل الفرق السياسيــة – على ذمته – تهمة الكذب فيه ، انما هو رواية او جملة روايات .. يسمي بعضها ابا بكر وابنه عبد الرحمن رضي الله عنهما وبعضها لا يسميهما .. وليس على ذلك غبار في تخريج ما صحت بـه الاخبار والروايات .

من هو المتهم ؟

لقد صح الخبر وان تعددت الروايات .

انه اكبر كثيراً من الزعم والشك والتكذيب .. لا لأن في الخبر قدماء ، بل لأن نهج العلم الحق يضعه فوق الريب والضعف والشبهات .

انه ليس مما ورد في كتب القصص والسير وحدها ، بل مما روته كتب الحديث الصحاح .. وحسبنا منها صحيـح البخاري وصحيح مسلم فلقد اتفقا على الخبر .. ليس بالزعم والظن ،

والخيال ، بل بكل سند قوي من الرواة .

لقد ورد في صحيح البخاري ، بسندين احدهما يبدأ بعائشة رضي الله عنها ، وينتهي الى البخاري كالآتي:

البخاري .

يحيى بن يحيى أبو زكريا .

سليمان بلال .

يحيى بن سعيد .

القاسم بن محمد .

عائشة .

والثاني يبدأ بعبد الله بن عباس رضي الله عنه ، وينتهي الى البخاري كالآتي:

البخاري .

علي بن عبدالله .

عبد الرزاق.

معمر .

الزهري .

عبد الله بن عبدالله بن عتبة .

عبد الله بن عباس .

وأحسبه قد ورد فيما عدا ذلك بأسانيد أخرى ورواة آخرين، فحسبنا هؤلاء من صحيح البخاري .. من هو المتهم منهم على وجه التحديد بالنزعة السياسية او بأية مؤاخذة ترشح روايته

للضعف أو للسقوط ؟ واذا لم يكن في وسع طه حسين ان يحدد التهمة أو المتهم بعد كل جهد من اولئك الرواة الذين كانوا يتحرون فيما يروونه عن بعضهم أبلغ التحري ، وبعد كل جهد من النقاد، والشراح والطلاب ، والقدماء عموماً ، في استيعاب ما انتهى اليهم بالفحص والنقد ايما استيعاب – فكيف يكون في وسعه ان يهدم الرواية ورواتها، وأن يمسحها واياهم من الوجود بكلمات من نوع « انه يشك كل الشك في هذا كله ويكاد يقطع بأنه مما تكلفته الفرق السياسية بآخرة » ؟

المنطق والمعقول

ثم لنكن متحررين من اي اعتبار لقيمة السند والمتن والرواة، ومن كل شيىء سمعناه أو قرأناه عن رواية (كتاب الاستخلاف) أو غيرها .

لنعتبر كل جهد من الأقدمين في سبيل تمحيص الروايات دجلا أو عبثاً أو كلاماً فارغاً ، ونتولّ – نحن نقاد العصر والأوان ! – مهمة النقد والتحقيق بعد طرح ما مضى .. وكأنه لم يكن .

ان هذا – كما اظن – يقتضينا شيئاً من الضوء نؤدي فيه المهمة .. ، فما يكفي ان يقول نقاد العصر والأوان : ان هذه الرواية كذب أو انه يشك فيها .. لنمسح بها الارض !

ان أسوأ الفروض – أو أحسنها – هو أن تعتبر الرواية شيئاً

يحتمل الصدق والكذب رغم كل ما ورد في حقها من الأقدمين والمحدثين ، ثم نلقي الضوء الذي نقرر عليه صدق الروايـــة أو كذبهــــا .

ولـكي نتحدث عن رواية من الروايات عرفها الناس يجب ان نبدي لهم وجهة نظر تقف ، ولو شبراً على الأرض ، ضد ما عرفوه ، كأن يقال: انها تتعارض مع رواية اخرى آمن بها نقاد العصر والأوان ..

أو إنها تتعارض مع منطق الحوادث في حينها ، أو مع أي منطق يستطيع ان ينهض ولو كما ينهض السحر في وجـوه النـــاس !!

إنهم يعرفونها رواية ثابتة صحيحة ، وأنها مما اتفقت عليـه أمهات كتب الاحاديث والتاريخ وان اختلف النص وتعددت الاسانيد ، منذ كان بعضها ينص على موضوع الـكتاب الذي لم يكتب، وهواستخلاف الصدّيق ،وبعضها لاينص على الموضوع، ولكن هذا لا يتعارض مع ذاك بالبداهة التي يقررها منطق الحوادث اجمالا وبالتفصيل .

انه رضي الله عنه (ثاني اثنين اذ هما في الغار)

وثاني اثنين في الاسلام ..

وصاحب الرسول المفضل ..

وخليفته في الصلاة .. والحج .. والقضاء ..

الى غير ذلك من تصريحات النبي واشاراته مراراً بما لا يدع محلاً للشك في ان اختيـــاره لمن سيلي الأمر بعده لم يكن ليخطىء أبا بكر .. وأن هذا الاختيار هو موضوع الكتاب ، أو من موضوعاته ، فيما لم ينص على موضوعه من الروايات .

لابد من الضوء والمنطق لتبرير وجهة نظر المؤلف في هدم رواية هذا حالها من القوة والثبوت .

اختلاف الروايات

ولا يقال : ان اختلاف النص أو السند سبب وجيه للهدم ، فإن هذا الاختلاف شأن الناس في كل زمان ومكان ، بما في ذلك رواة العصر الحديث من أهل الصحافة أو المؤرخين .

وربما كان الاختلاف في النص اقرب الى الطبيعة من الاتفاق عليه ، بل عسى ان يثير الاتفاق شبهة التواطؤ أو المؤامرة بما لا يثيرها الاختلاف ، مذ كان الناس يتفاوتون في طاقات الحفظ والسمع والاستذكار ، فغير عجيب ان يتفاوتوا ويختلفوا عـلى الحرف او الكلمة او السياق .. ، وأن يظل مع هـــذا مفهوم الرواية واحداً أو متقارباً بما لا يثير أي اشكال .

ثم إن الرواية نفسها قد يقولها قائلها مرارا ..

رواية « كتاب الاستخلاف » — مثلا — ما الذي يمنع ان يكون النبي صلى الله عليه وسلم قـــد رددها مرتين .. نص في

احداهما على أبي بكر وابنه عبد الرحمن ، ولم ينص على ذلك في الثانية ، وقد كان فيما كان من مرضه الاخير ؟

هـــذا اذا امتنع ان تكون الرواية واحدة ، وسمع بعض الحاضرين ما لم يسمعه بعضهم ، وكان التفـــاوت من هنا في التفاصيل بما لا يؤثر في قيمتها .. ومنطق الحوادث يبررها .. ورواتها – أياً كانوا كثيرين أو قليلين – لم يوجّه المؤلف لهم او لأحدهم أي اتهام بعينه على وجه التحديد .

لا بد من وجهة نظر أخرى – اذن ـ غير قصة التفاوت او الاختلاف ان كانت هي الوجهة التي رآها صالحة لنسف الرواية .. ونص كلامه الذي مضى قابل لاحتمال هذه الوجهة ولعدم احتمالها في ذات الوقت !!

السياسة

انما الذي يلوح انه لا يقبل الاحتمال ، وانه وجهة نظره حقاً في الموضوع ، هو السياسة التي استطرد اليها عندما قال :

« وقد بيّنت في غير هذا الموضع اني أشك كل الشك في هذا كله ، وأكاد أقطع بأنه مما تكلفته الفرق السياسية بآخرة » .

أي ان الفرق السياسية – بالجملة ! – هي الــتي لفقت رواية كتاب الاستخلاف . وهكذا جدت السياسة ، بعد الانتصار ، كسبب لاختلاق الكذب !

ومما لا شك فيه أن السياسة قد تلعب دوراً هــاماً في الدس

والتلفيق ، وأن الفرق السياسية قـد تخترع الأكاذيب وتشوه الحقائق ، وقد تصور الباطل حقاً او العكس.. غير أنه لا يليق – علمياً – أن نضع في مواجهة الرواية الصحيحة كلاماً مائعـاً نلوّح فيه بالفرق السياسية اجمالاً .. ولا نزيد ..

ان الرواة الذين في سندها معروفون ، فمن هو المتهم بالصبغة السياسية او بانتمائه للفرق السياسية التي لفقت على لسانه اكذوبة « كتاب الاستخلاف » ثم انطلت الأكذوبة على الرواة الآخرين والنقاد بعدهم ؟

أو تراهم جميعاً من الفرق السياسية ومن صبغتها بلا استثناء؟

أو ترى هذه الفرق قد جـاءت بعدهم ودست في صحاحهم وكتبهم هذا التلفيق ؟

ثم ما هو اللون السياسي .. موضوع التهمة ؟

أهو التشيع للصديق ؟

وبصرف النظر عن كل مزاياه التي تغني عن التشيع بالأكاذيب – كيف ومن حصل التشيع في رواية هذا الكتاب ؟؟

إن تجريح الآخرين لا ينبغي إلا أن يكون بالعـدل والمبررات،أفيصدق على « الفرق السياسية» والتلويح بها في وجه الرواية ورواتها – انه تجريح عادل سليم وهو يشملهم جميعاً دون تحديد لموضوعية التهمة .. او للمتهم ؟

وحقاً.. ما الفرق بين مثل هذا وبين قول اي كان من العامة – ومن في حكمهم ! – عن فلان او جماعة من الناس .. باللغة

الدارجة في مصر مثلا :

– سيبك من دول .. دول بيحترفوا السياسة .. او من هواتها .. سيبك يا عم .. دول كدابين !!

ما الفرق بين مثل هذا .. وذاك في « الشتيمة » او التجريح ، بعد صرف النظر عن لغة الكلام .. والأسلوب ؟

كيف ان كان هو في حق علماء ؟؟

ثم ان ما وراءه ليس الجهل على كل حال !

واة فلسفة !

ثم يمضي في استطراده من « الفرق السياسية » كوجهة نظر ذاك شأنها – الى ما قد يلوح أنه وجهة نظر اخرى في اسقاط رواية « كتاب الاستخلاف » اذ يقول :

« ولو قد عزم الله لرسوله على ان يوصي لأبي بكر او لغيره لما صرفه عن ذلك أحد »

ثم يقول بعد ذلك في نفس الفصل :

« والنبي انما كان ينطق عن امر السماء ، فلو قـد أراده الله على ان يوصي لأوصى دون ان يسأله سائل أو يرغب اليه راغب »

وصدقوني أن هذا نص كلام طه حسين بالذات ، وليس هو كلام أحد من عامة الناس يضع رجلا على الأخرى ويقول : ان النبي لم يفكر فيما سيحدث ، ولم يهم بكتابته مطلقاً ، لأن الله لم يعزم ولم يرد الا ما قد حدث فعلا ، فالتفـــكير في غيره الى درجة

الحماسة لكتابته كذب في كذب،وارادة الله أو عزيمته لم ترد غير ما قد كان !

ما الذي يمنع – بنفس القياس – أن نكذب أي أحد ممن يملي عليهم الدكتور ما يمليه من أدب – لو قال : انه كان سيمليني مقالا او كتاباً او قصة موضوعها « الثرثرة » – مثلا ! – ثم لم يفعل ، وان نقول له : اسكت أنت كذاب .. ان الدكتور لم يفكر في ان يملي شيئاً كهذا ، ولم يقل انه سيمليه ، لأن الله لم يرد ان يمليه ، ولو اراده لكان !

وبنفس القياس ، ما هو الحكم فيما قد كُتب فعلا و كان بعد كتابته يغاير الواقع الذي أراده الله ؟

ما حال آثار كثيرة يصدق عليها ذلك بدون حساب ، سواء كانت لوجه الفن . . او للحياة وتصرفات الناس فيها كل حين ؟

ما حال من يكتب خطة ويرسمها بمنتهى الإتقان ، ثم يأتي الواقع بعكسها على طول الخط ؟

ان كل ذلك بالقياس الى « فلسفة » الدكتور في إبطال ما ورد عن « كتاب الاستخلاف » سيغدو مجرد وهم تخدعنا به الحواس ، او هو شيء مكذوب على قائليه حتى ولو كانوا احياء واعترفوا به كل الاعتراف ، اذ لا يعقل ان يكتب احد او يفكر احد فيما لم يرد الله ان يكون !

من يدري ان تكون هذه نواة فلسفة جديدة .. غير انها والحق يقال في حاجة الى مزيد من الشرح والإيضاح لقواعدها

وتجليات الفلسفة فيها ، وتقريبها لأذهان النـــاس ما امكن ، فربما كان لها اثر بعيد في مستقبل الحياة ! !

وما احسبها تخص الأنبياء وحــدهم ، صلوات الله وسلامه عليهم ، لأن المقياس – وهو ارادة الله – يخضع له الانبيـــاء وسواهم من الناس والمخلوقات .. ولو قال انه يريد ان يخصهم بذلك لما بدا غريباً على من قال ما قال !

انما – الى ان تتركز هذه الفلسفة في قوالبها الاخيرة – سيعيش الناس على قاعدة ان التفكير فيما لم يكن وفي كتابتـــه شيء جائز الوقوع .. حتى على الانبيــاء .. والوحي الذي ينزل عليهم من السماء لا يستثنيهم من القـــاعدة ، على ان تاريخ كل منهم – وفي طليعتهم محمـد – لا يخلو من حوادث غاير الواقع فيها تفكيرهم ، سواء تحدثوا به وهموا بكتابته .. أو لم يفعلوا .

السر في التشريع

ان ارادة الله ليست وقفاً على الواقع فحسب .

ان الفكر والخيال وما يجري مجراهما في تصور ما لم يقع ، وفي كتابته – ان كل هذا تتعلق به ارادة الله ايضاً ، ولا أحتاج ان أقول : انها اكبر من الحدود ومن الفهم السطحي فـــيما عرفناه .

واذا كان حقاً – ولا شك في ذلك – أنه « لو قـد عزم الله لرسوله على ان يوصي لأبي بكر أو لغيره لما صرفه عن ذلـك

أحد » فإن هذا لا يلغي حقاً آخر ، وهو ان الرسول قد فكر وكاد يملي « كتاب الاستخلاف » كما صح بذلك الخبر .

واذا كان الله لم يرد ان يُكتب « كتاب الاستخلاف » فان هذا لا يمنع بحال من الاحوال أنه قد أراد التفكير فيه وفي املائه من رسوله ، ثم العدول عنه بعد التفكير والتصميم .

ولا تعارُض بحال من الاحوال بين الارادتين ، بل على العكس ، قد يكون ذلك مقصوداً لأي سر من أسرار الخلق .. والتشريع .. ، ولعل شيئاً كهذا ترمز اليه قصة « كتاب الاستخلاف » الذي همَّ أن يكتبه ولم يفعل الرسول ، منذ كان الحكم في الاسلام قائماً على الشورى ، أي على اختيار الحكومة من الناس بعد المشورة والاتفاق .. ، فكتابة كتاب من الرسول باستخلاف الصديق نصّاً ، قد يتعارض مع هذا النظام لمعنى الإلزام الحتمي فيه بالخليفة أو الحاكم الجديد .

ثم انه ، لو كان ، سيكون تشريعاً من الله في سنة رسوله لقاعدة الاستخلاف ، فالتزامها بعد الرسول حق على الحكام والخلفاء .

كما ان عدم تشريع الاستخلاف لا يمنع جوازه ، فكأنّ هذا هو ما عناه الرسول ، وأراده الله بالتفكير في الاستخلاف ، وفي كتابة كتاب به ، ثم العدول عنه .

ومما يفسر ذلك قول عمر رضي الله عنه في نفس المجلس

(عندنا كتاب الله) اذ المهم ليس هو الاستخلاف او عـــدم الاستخلاف ، بل ان لا يكون الخليفة أو الحاكم الجديد قائماً على الجبر والإلزام .. انما بالشورى والاختيار ، ولعل هذا ما عناه الرسول وهو يقول لعائشة : (دعيه فلن يختلف الناس على ابي بكر) .

صحيحة بالاجماع

ومن كل هذا يلوح ان مـا ورد عن « كتاب الاستخلاف » الذي لم يكتبه الرسول عليه الصلاة والسلام لم يكن ولن يكون الا في منتهى القوة والصحة والوجاهـة .. سواء من باب الرواية ورواتها ، أو من باب منطق الحوادث ، أو المنطق عمومـاً ، أو من أي باب لا تتسلل منه « العقد » والالتواءات وأعراض الشك والوسواس !

انها رواية متفق عليها بين رجال الحديث المعتبرين،وليس في رواتها ما يقال .

وتهمة النزعة السياسية قد تكون هي النزعة السياسية فيمن يتشيع .. وراء السطور !

والاشارة الى ارادة الله في تكذيب مثل هذه الرواية شيىء ينقصه الطبخ والنضوج .

وظهر من ذلك ومن التفكير في الكتاب – معـــاً – ان

الاستخلاف وعـــدم الاستخلاف سيـان ، فالمهم هو الشورى والاختيار على الحالين .

والرواية معتبرة من فحول القدماء..والمحدثين، وقد يعجزني حصرهم ، ولكن حسبي وحسب المنصفين ان يكون البخـاري ومسلم في القدماء الذين اعتبروا هذه الرواية حق الاعتبار .

وحسبي وحسب المنصفين ايضاً ان يكون الدكتور محمد حسين هيكل «يرحمه الله» والاستاذ عباس محمود العقاد في المحدثين الذين اعتبروها حق الاعتبار ايضاً . الأول في كتابه (حياة محمد) والثاني في كتابه (عبقرية عمر) ولا لزوم لاستعراض مـا قالاه بالنص ، ولمن شاء ان يرجع الى الكتابين ليجد النص فيهما على صحة الرواية .

وكلاهما – والعقاد خاصة – في طليعـــة المحققين.. ليس في الشرق العربي بل في العالم بأسره ، ومنذ وجد البحث والتحقيق الى اليوم، الا ان كان يصدق عليه أو عليهما ما يصدق على المحدثين المتهمين بالإجمال في مقدمة الكتاب ، فهنا قد يحسن السكوت !

والبخاري ونظراؤه أسوة حسنة لمن يريد العزاء في مثـل هذا الاتهام !

وشاهد من العقاد

وبمناسبة العقاد .. ورواية « كتاب الاستخلاف » لا يسعني

ان أختم كلاماً كهذا قبل ان أروي سطوراً بقلمه من الفصل الذي جاء في كتابه (عبقرية الصدّيق) تحت عنوان « الصدّيق الأول والخليفة الأول » .

لقد تحدث بإسهاب في هذا الفصل عما قيل في الخلافة على اختلاف ألوانه ، وتناوله – كعادته – بالنقاش والبرهان ، وأشار لأمارات الاستخلاف ومقدماته واسبابه التي كانت واضحة في الصديق رضي الله عنه .. الى أن قال :

« نظر النبي الى كل ذلك بالبصيرة الثاقبة التي تكشف له ما لا ينكشف لغيره ، فسكت بالقدر اللازم ، وأشار بالقدر اللازم ، وعلم انه قد أشار بما فيه الكفاية ، وان ما زاد على ذلك فهو زيادة على الكفاية »

وتصوروا دقة المعنى هنا في ألفاظ قليلة أحسنت تخريج التفكير في « كتاب الاستخلاف » وعدم كتابته – معاً – على نحو بارع عميق .. ثم يستمر قائلاً :

« وما نشك لحظة في انه عليه الصلاة والسلام قد احاط بكل ما يحاط به في هذه المسألة خلال مرضه وقبل مرضه ، وقد اطمأن الى كل ما يوجب الاطمئنان في تقديره ، وانه لو رأى حاجة الى المزيد من التصريح بالقول القاطع لصرح وقطع بالقول ، لأننا لا نستطيع ان نفهم انه عليه الصلاة والسلام يترك الاسلام والمسلمين عرضة للفشل والفتنة ، لا يدفع ذلك بما في وسعه ، فاكتفاؤه بما صنع هو الدليل على علمه بما سيحدث واستغنائه

عن المزيد من التدبير .

«وقد نظر عليه الصلاة والسلام -ولا ريب- الى كل مايستحق النظر في مسألة الخلافة وهو يرشح لها ابا بكر ذلك الترشيح الأبوي الذي يؤنس بالرأي ولا يقحمه على القلوب .

«نظر الى حق ابي بكر كما نظر الى مصلحة المسلمين.. فحق ابي بكر في قيامه مقام النبي ظاهر ما فيه خلاف ، ولا موجب لتخطيه الى غيره على وجه من الوجوه »

ويستطرد العقاد في كلام موزون كهذا .. الى ان يقول في نهاية الفصل :

« لقد كان ابو بكر الخليفة الاول لأنه كان الصديق الأول ، ولأن شروط الخلافة التي اجتمعت له لم تجتمع لأحد غيره ، وليس له من منازع فيها بين اهل عصره ولأن المزايا التي قد يرجحه بها انداده وقرناؤه لا تضيع على الاسلام بولايته عليهم ومعونتهم اياه ، فكان اختياره أصح اختيار عُرف في تاريخ الولاية ، وكانت التوفيقات فيها غنية عن التدبير والتمهيد ، فإن لجّ بعض المكابرين مع هذا في دعوى التدبير فأنعم به تدبيراً ينقطع به الخلاف ويتم به اصح استخلاف »

* * *

ولمن شاء ان يعود الى الفصل كله في كتاب (عبقرية الصديق) ولمن شاء ايضاً ان يقارنه بما جاء في موضوعه من

(الشيخان) ليتبين الفرق بين من يستهدف البحث الحق ويشبعه مخلصاً من جميع الوجوه .. بالإحاطة الواسعة والفهم العميق والاسلوب الموزون ، وبين من قد لا يعجزه ذلك لو أراد ، ولكنه ابى الا ان يصب سخطه على الرواة ، وان يكيل لهم الاتهامات ، وان يثير في جو استخلاف ابي بكر غباراً أحسبه واضحاً لمن يتقرّى الحقيقة ولا تخفى على فطنته .. وراء الغبار !!

مَصَادِرُ التَّارِيخ

كتب الحديث

ما هو التاريخ .. او تاريخنا الإسلامي على وجه التحديد ؟
الأخبار والروايات .
ولا يخلو الأمر فيها من احتمالين :
أن تكون مروية في كتب الحديث – و (القرآن) قبلها ، غير انه فوق البحث والنقاش هنا –
او في كتب السير والتواريخ .
والفرق بينهما واضح .. في النهج والاسلوب .
ان كتب الحديث تجتهدلتتحرى الرواية الصحيحة، وتتفادى عكسها ما استطاعت ، على تفاوت بينها في درجات التحري والاجتهاد .

ثم انها تذكر نسب الرواية وسائر رواتها بتسلسلهم في الأغلب الأعم .. زيادة في التحري وابراء الذمة ، مما أتاح للنقاد بعدهم فرصة واسعة لنقد الرواية ، وتقويم الرواية على أساس قوي صحيح .
وهكذا لم يأت عبثاً في مقدمة كتب الحديث صحيح

كصحيح البخاري أو صحيح مسلم أو الموطأ – وفي الناس من يضعه قبل الجميع – وبقية السنن والصحاح .

انما هي قد احتلت صدارة التاريخ ومشت في موكب الطلائع من باب الحق والاستحقاق ، وعلى بصيرة من أهـــل الشك .. واليقين !

المكافحون

لقد اخذ كل منها حظه الحق بعد الكفاح ، وبعد التحري وبعد كل غربلة ونقد للروايات .. من مؤلفيها اولاً .. ومن النقـــاد ثانياً ؛ بل لقد تجاوزوا ذلك الى حد التخصص – بلغة العصر – فكانت هناك طائفة مهمتها الجرح والتعديل وسيرة الرواة جملة وتفصيلاً ومن سائر الزوايا بما فيها نزعات السياسة وغيرهـا ، فإنها لم تكن تخفى على نقاد تلك الأيام ، اياً كان رأي الدكتور في القدماء !

حتى الخصوصيات التي كانوا يعيشونها وراء الجدران لم يفلتها النقـــاد من تتبُّعاتهم الدقيقة ، وبالغوا في ذلك الى حـــد يبدو وكأنه الشطط والإسراف ، فربمـا كان المأخذ التافه على احد الرواة كافياً لإضعاف روايته او لاسقاطها كلياً الى الأبد.

واتخذوا عدة أسماء ومصطلحات لدرجات الرواية بين القوة والضعف والسقوط ، كما اتخذوا من قواعد النقد وأصوله مـــا يشهد لهم بعبقرية الكفاح .

وتناقلت الأجيال كفاحهم في ما لا يحصى من كتبهم، وربما كان بعضها ما يزال في عالم المخطوطات .

ويكفي الاطلاع على كتاب ككتاب (التقريب) للإمام محيي الدين يحيى ، الشهير بالنووي ، لمعرفة الجهد الذي بذلوه في هذا السبيل .

* * *

وكان كفاحاً ضخماً ، بـــل ارقاما ضخمة من الـكفاح .. والرواة ، والنقاد ، والشراح ، والطلاب ، والاجيـــال .. وارقاماً ضخمة من السنين ، والمغامرات التي تفوق الاحصاء .. والخيال ، على بعد الشقة ومخاطر الحياة ومتاعبها في ايامهم .. ثم يأتي اليوم من يشطبها بكلمات من نوع « وقوم يزعمون » أو « وقوم آخرون يزعمون » أو « انه يشك كل الشك » أو « لا يكاد يطمئن » أو أي شيء كهذا يحوّل التاريخ والروايات — في نظره — الى أكوام من الرماد ، ويحول آلاف الناس الى مجرد أرقام متواطئة على الكذب وتلفيق الانباء .. من بداية الأمر للنهـاية .. من أولئك الذين عاصروا الحادثة وشـهدوا مجلس النبي ، صلى الله عليه وسلم ، وهو يهم بكتابة كتـــاب الاستخلاف .. الى الذين تلقفوها عنهم .. الى مسلم او البخاري الذي عاش ما عاشه من كفاح طويل ، ليصون نتائج كفاحه من تهمة الضعف فضلاً عن تهمة الكذب والاختلاق .. الى الذين

عاصروه ونقدوه في غير هوادة .. الى الذين بعده .. الى المحدثين ..

كل هذا البناء الضخم الذي انتهى الينا عبر القرون يكفي أن يطلق عليه طه حسين نَفَساً .. ليتبدد في الهواء !

إنه لا يعنيه أن يتعرض لسند الرواية بأي تجريح .

لا يعنيه أن ينقد ولو راوية من رواتها نقداً علمياً يحط من شأنه ومن شأن ما رواه بالتالي ، كالذي فعله القدماء ، بل والمحدثون أيضاً .. بل حتى الذين قد يولدون على سطح القمر بعد عمر طويل !

ان نقد الرواية على ضوء سيرة الراوي وأحواله شيء تتفق عليه الطبائع في كل زمان ومكان.

ومجرد رواية الخبر من انسان ما يضعه في ميزان البحث والنقد والسؤال من عامة الناس قبل خاصتهم ، فإذا رجحت مزايا الصدق فيه صدقوه وإلا كذبوه او ترددوا .. على حظه ومستواه بين الصدق والكذب ودرجات السلوك، بعد التحري وبعد كل ميزان .

غير أن المؤلف لا يعنيه شيء كهذا .. وفيم التعب .. ولماذا .. .. وكلمة منه تكفي .. ليهدم البناء !!؟

المؤرخون

أما كتب التاريخ فإنها شيء آخر .

انها لا تتحرى السند والرواة بالتسلسل، فقد تذكر بعضهم،

وقد لا تذكرهم مطلقا . . وان ذكرَتهم جميعاً فإنها قد لا تتحرى فيهم كما يتحرى رجال الحديث .

إن أقوى الروايات قد يختلط بأضعفهـــا في كتب السير والتواريخ .. على تفاوت بينها كما لا يلزم أن أقول .

ولم يفلت النقاد هذه الكتب من نقدهم .. الى الحد الكافي أيضاً ، وقد توصلوا إلى النتيجة العادلة في التفريق بينهـــا وبين كتب الحديث بعد النقد والتحقيق ، ولغرض أسمى من شجب الروايات واتهام الرواة بالجزاف !

وهكذا أخذت كتب التاريخ مستواها الذي كان وسيظل دون مستوى كتب الحديث في الحجة والبرهان ، وتقرر بمـــا لا يقبل الشك والجدل أن ما رواه ابن هشام أو ابن سعد أو ابن اسحق أو الواقدي في سيرهم وتواريخهم لا يبلغ درجة الحديث المرويّ في كتب الحديث ،لأن راوية الخبر ليس كالمحدِّث في مزايا الضبط والاتقان وتحري الصحيح ، ولأن نتائج النقد والمقابلة بين الطرازين أعطت هذا القـــرار من أهـــل العلم والحق .. في الجديد والقديم .

ولقد كان جميلاً – بل حقاً – أن لا يقف الباحث المعاصر عند الجهدالذي بذلوه، وأن لا يأخذ نتائجهم بالتسليم والاعتبار، وأن يشك ويتردد طويلاً ، غير أن هذا ما ينبغي أن يكون إلا علىأساس علمي ينقد به الروايات ومصادرها علىاختلافها . .

وإذا كان هؤلاء لم يتركوا مزيداً بعدهم للنقد في هذا المجـال فمن يدري ؟

ربما جدّت مبررات صحيحة لانتقاض ما رأوه ، غير أنه لا بد من نص الأدلة ومن تحديد الاتهام .. وأين هذا فيما سبق من كلام المؤلف عن رواية « كتاب الاستخلاف » ؟

ثم ليكن في وسع الباحث المعاصر أن يدلي بمنطق سليم في هدم او بناء الروايات ، مع ان الحوادث لا منطق لها فيما عرفه الناس من واقع الحياة ، كما ان فحول النقاد القدماء لم يغفلوا باب المنطق أيضاً ..وراجعوا — ان شئتم — كتبهم .. وجدلهم .. ومذاهبهم ، ليتضح انهم كانوا منطقيين اكثر من اللزوم أحيانا .

الاختراع كالتكذيب !

ولكن طه حسين — بعـــد ما كان من أمره مع روايـــة « كتاب الاستخلاف » — قـد استطرد الى الخلاف الذي جد بين المسلمين في أمر أبي بكر وعلي رضي الله عنهما ، على اعتبار أنه قد كان مصدر التزييف في تلك الرواية ونظائرها ..

ومضى بعد ذلك يقول :

« ولا يقف اختصام الرواة باختصام الفرق عند هـــذا ، ولكن الأحاديث التي تروى عن النبي صلى الله عليه وسلم تكثر وتتشعب لا لشيء الا ليظهر احد الفريقين على صاحبه »

ثم يشير مرة أخرى الى رواية « كتاب الاستخلاف » على

اعتبار انها من هذه الأحاديث !

ولا أضيف الى ما سبق الا ان الاحاديث المكذوبة قد عرفت من وقت طويل .

ولئن كانت كلمته عليه أفضل الصلاة والسلام – فيمن يكذب عليه متعمداً ويتبوأ مقعده بالنار – حافزاً ، أي حافز، الى تحقيق الروايات ، فمن الحق ان تكون حافزاً الى التحقيق نفسه قبل اصدار الحكم بالكذب على أية رواية صحيحة كرواية « كتاب الاستخلاف » ، لا سيما وان في نصها كلاماً قاله الرسول .

ونفس التحقيق ينبغي ان يكون قبل اصدار حكم اجمالي باتٍّ كالذي في السطور الاخيرة على (الاحاديث التي تكثر وتتشعب لا لشيء الا ليظهر احد الفريقين على صاحبه) بهذا الحصر والتأكيد .

والا فما الفرق بين من يخترع حديثاً .. وبين من يكذب حديثاً صحيحاً ويتهمه بالاختراع ؟

ما الفرق بين تصديق الكذب ، وتكذيب الصدق ؟

كلاهما ، اذا انعدم الأساس العلمي المخلص ، على حد سواء !

سخر وروايتان

ومضى العبقري يقول :

« ويروون أحاديث أخرى .. يروون – انظر طبقات

سعد – أن أبا بكر قال للنبي ذات يوم : ما زلت أراني أطأ في عذرات الناس .. قال : لتكونن من الناس بسبيل .. قال : ورأيت في صدري كالرقمتين .. قال : سنتين .. قال : ورأيت عليّ حلة حبرة .. قال : ولد تحبر به »

ويسارع الدكتور الى تعقيب مبدئي موجز على ذلك بقوله :

« فواضح ما في هذا الحديث من التكلف »

ثم يستمر في قوله :

« ورؤيا أخرى أريها النبي صلى الله عليه وسلم ، وأولها له ابو بكر ، ويرويها ابن سعد في طبقاته ايضاً – قال النبي لأبي بكر :

يا ابا بكر .. رأيت كأنني استبقت أنا وأنت درجة ، فسبقتك بمرقاتين ونصف .. قال : خير يا رسول الله .. يبقيك الله حتى ترى ما يسرك ويقر عينك . فأعاد عليه مثل ذلك ثلاث مرات ، فقال له في الثالثة : يا أبا بكر .. رأيت كأني استبقت أنا وأنت درجة فسبقتك بمرقاتين ونصف .. قال : يا رسول الله يقبضك الله الى رحمته ومغفرته ، وأعيش بعدك سنتين ونصفا »

ثم يأبى الدكتور الا ان يسخر هنا سخراً يكاد يلمس أبا بكر الصديق اذ يقول :

« فقد كان ابو بكر اذن يعرف متى تنتهي حياته ولا سيما بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم » !

ثم يمضي بنفس السخر مع شيء من الدهشة في قوله :

« والغريب انه انتظر باستخلاف عمر رحمه الله مرضه الذي توفي فيه ، واسترد من ابنتـــه عائشة ما كان وهب لها من ماله ليجعله في الميراث حين اشرف على الموت » !!

ثم يصدر قراره الباتع بقوله :

« وكل هذا مما تكلفه الرواة بآخرة .. وليس عندي شك في أنه من الضعف بمنزلة ما رويت آنفاً من ان النبي هم ان يوصي له ثم اطمأن الى اجتماع الناس على ابي بكر فعدل عن وصيته .. وهـــذه الأحاديث انما اريد بها الى مخاصمة الشيعة فيما كانت ترى من ان علياً هو وصي النبي »

قديمـــة !

والآن ، ما حال الروايتين اللتين نقلهـــما من « طبقات ابن سعد » وفي احداهما رؤيا رآها الرسول وفسرها ابو بكر ، وفي الاخرى رؤيا رآها ابو بكر وفسرها النبي صلى الله عليه وسلم ؟

ان « طبقات ابن سعد » ليس أكثر ولا أقـل من كتاب تاريخ يصدق عليه ما يصدق على نظائره من الضعف والقوة ..

وقد عرف القدماء – كما قلت من قبـــل – هذه الظاهرة وتفطنوا لها من مئات السنين .. وعلى سبيل المثال قال الإمام النووي في كتابه « التقريب » الذي عالج به «اصول الحديث » :

« وطبقات ابن سعد عظيم كثير الفوائد ، وهو ثقة لكنه كثير الرواية عن الضعفاء .. منهم شيخه محمد بن عمر الواقدي »

ان مثل هذه الإشارة من القدماء لا تعني الطعن جزافـاً
- بأسلوب الدكتور - في كل ما احتواه « طبقات ابن سعد »
انمـا تعني ضرورة التثبت قبـل الأخذ بمحتوياته مأخذ الجزم
والتسليم .

وقد تثبتوا - هم القدماء الثقات - ولم يمروا بالروايتين
المذكورتين او سواهما مر الكرام ..

وقال المحققون منهم عن رواية الرؤيا: انها مروية عن الحسن،
وهو تابعي لم يدرك النبي صلى الله عليه وسلم ولا أبا بكر ، وانها
من الخبر المرسل الذي قد لا يحتج بمثله أئمة الحديث ، لاحتمال أن
يكون الحسن قد سمعه من تابعي آخر ليس بحجة .

وتصوروا هنا أدب العبارة ودقتها العلمية في نقد الرواية ..
الى حد أن عدم الأخذ بها والتعويل عليها منهم انما جاء من باب
الاحتياط لمجرد احتمال تابعي آخر فيها، واحتمال انه ليس بحجة.

ثم تصوروا ان حكاية الروايتين قديمة !

وأن ضعفها مكتشف من قبل طه حسين، بأسلوب المحققين،
وان بدا عليه أنه كما لو كان أول من اكتشف هذه الحقيقة ،
بأسلوبه الذي يضع كل ما ورد أيا كان نوعه - على قدم المساواة!

الأحاديث .. والأخبـار .. في البخاري .. او في طبقات
ابن سعد .. أو في أي مصدر من مصادر الحديث والتاريخ -
انها جميعاً سواء في نظر عبقري العصر والأوان !

انه يضع الروايتين - وذلك حالهما المكتشف من قبل طه

حسين – الى جانب رواية الكتاب الذي هم أن يكتبه الرسول ولم يفعل .. الى آخر ما كان حظه من السخر والدهشة ما كان..

انه يضع كل ذلك بحذافيره في صعيد واحد ، ثم يشعل فيه نار التشييع ضد علي رضي الله عنه ، كما لو كان يشعل « سيجارة » بعود ثقاب !

لا محل للسخر

وقد اتضح ان كتب الحديث غير كتب التاريخ ، وانه اذا جاز الشك فيما ترويه الأولى .. كالثانية سواء بسواء ، فليكن ذلك على نحو علمي ليس منه الغبار ودوي الطلقات !!

وعلى هذا النحو صحح الأقدمون والمحدثون كل ما صححوه كرواية « كتاب الاستخلاف » الذي لم يُكتب .. وبه ضعّفوا ما ضعفوه ، كخبر الرؤيا الأولى .. والثانية ..

وسواء كان خبر ما استرده من عائشة رضي الله عنها ، ليضعه في الميراث صحيحاً ، أو ضعيفاً – وقد عاد هو فرواه باليقين في الفصل الثاني عشر من الكتاب – فإنه لا محل للسخر أو للاستغراب من هذه الاخبار ، أو من انتظار مرض الوفاة بها وباستخلاف عمر بن الخطاب .

على ان ابا بكر لم يكن رجلاً صحيحاً ينتظر – باستخلافه عمر ، أو بما استرده من عائشة – مرض الوفاة ، كما سبق من نص المؤلف ، وانما كان رجلاً مريضاً ينتظر الوفاة .. وانتظارها

في حالة المرض ليس غريباً على الصدّيق أو غيره مهما كان التشبث بالحياة في نفوس المرضى .. والأصحاء .

ولو كان الانتظار هو انتظار مرض الوفاة قبل المرض بما فعله – كما قال – فإن هذا ليس بالغريب أيضاً .

ان عامة الناس ، بل أراذلهم ، قد يقع في احساسهم شيء كهذا .. بأحلامهم في النوم ، أو بهواجسهم في اليقظة ، أو بأية انفعالات يقرها العلم ونظريات فرويد - ان كان ولا بد من الاستشهاد بها - في العصر الحديث !

وما أكثر الذين يتخذون وصاياهم واحتياطاتهم للموت وهم في عنفوان الصحة والعافية والحياة .

ان قصصاً كثيرا من الواقع – وليس من الخيال – يروي شيئاً كهذا معناه انتظار الحوادث أو توقعها ، بما فيها الموت ، احيانا .. الى درجة الجزم والتحديد من بعض النفوس .

انتظار قد يصدق أو يكذب ، ولكنه في مثل الصدّيق رضي الله عنه لن يكون كذابا .. وملؤه كل ذلك الإيمان واليقين ، فكيف يبدو غريباً – على حد تعبيره – ان ينتظر وان يحتاط للمرض والوفاة ، سواء باستخلاف عمر ، أو باستعادة ما وهبه لابنته عائشة ، لضمه الى الميراث ، أو بغير ذلك من الاحتياطات التي قد يحتاطها أي كان قبل المرض والوفاة ؟ .

بل كيف يبدو غريباً خبر الرؤيا الأولى او خبر الثانية ؟

وما الذي يمنع أن يرى النبي صلى الله عليه وسلم رؤيا ، وان يرى ابو بكر مثلها ، وأن يكون تفسيرهما كما جاء في الخبر –

لو صح ولم يكن منهاراً من الأساس لا بأسلوب المؤلف الكبير .؟
وما وجه السخر هنا او هناك ؟

أمثلة اخرى

ولا يفوتني أن أذكر هنا شيئاً مما كذّبه أو شك فيه وهو ضعيف من أيام القدماء ، وان لم يسجل لهم ذلك كما لو لم يكن لأحد قبله رأى فيما اكتشفه هو.. بأسلوبه في الشك والتكذيب.

لقد استطرد في الفصل نفسه قائلاً :

«ان ابا سفيان حين رأى أمر البيعة يستقيم لأبي بكر – وهو رجل من تَيمْ .. ليس من بني عبد مناف ولا من بني قصي – أخذته العصبية الجـــاهلية ، فجعل يبرق ويرعد ويقول : لئن شئت لأملأن عليه الارض خيلاً ، ويقول : فأين بني [1] عبد مناف ؟

ثم حاول أن يغري علياً والعباس بمثل ثورته ، فجعل يحرضهما ويسأل : أين الأذلان ؟ ويتمثل بقول الشاعر :

ولا يقيم على ضيم يراد به
إلا الأذلان .. عير الحي والوتد
هذا على الخسف معقوص برمته
وذا يُشَجُّ فما يرثي له أحد

ثم يعرض على عليٍّ بيعته ، ولكن علياً يجزره قائلاً له : طالما

---

١ – هكذا في النص .. والصواب طبعاً : « فأين بنو عبد مناف » ومن الراجح أن هذا – وما اليه – خطأ مطبعي او كتابي ، وإلا فالدكتور اكبر حقاً من مثل هذه الاخطاء .

بغيت الاسلام شراً فلم تضره ، ثم رفض ما كان يعرض عليه »

* * *

ان حال هذه الرواية كحال الخبرين السابقين ، فقد وردت من عدة طرق ، وبزيادة ونقص في النص ، في تاريخ ابن جرير – وربما في غيره ايضاً – ويكفي القول ، في ايجاز ، بأن رواة هذه الرواية على اختلاف الطرق والنص – في بعضهم ما يقال مما لم تبلغ به درجة الثبوت عند الثقات من قبل ان يتفطن لذلك خيال المؤلف الكبير .

في رواتها شخص يدعى ابن أبجر ، واسمه الكامل عبد الملك ابن سعيد بن حيان بن ابجر ، وهو تابعي لم يدرك الواقعة ، فخبره منقطع كما يقول اهل الاصول .

وفيهم شخص يدعى ثابت ، ويصدق عليه نفس الشيء والاعتبار .. وفيهم هشام بن محمد بن السائب ، وهو ضعيف لا يعبأ بروايته في الحديث .

وفيهم عوانة بن الحكم ، وهو يروي عن أتباع التابعين .. وضعيف الى حد أن بعض المحققين قد رماه بوضع الأخبار .

ان هذا طراز تافه يرينا كيف كان المحققون – وما زالوا – لا يأخذون الروايات على علاتها مأخذ التسليم والاعتراف .. ، بل كانوا يشكون أيضاً – كطه حسين – انما على أساس علمي يبدأ بفحص الرواة أولاً ، فإن ظهر الضعف فيهم أو في بعضهم

فما الحاجة حينئذ الى التماس هدم الرواية بمنطق كالذي عقب به عليها الدكتور اذ يقول :

« ولو قال ابو سفيان هذه المقالة أو دعا هذه الدعوة لعلم بها ابو بكر وعمر ، كما علم بها الرواة ، ولعرفا كيف يضعان ابو سفيان حيث وضعه الله ، وانما هي قصة تكلفها المتقربون الى بني العباس بالتشيع على بني امية كما تكلفوا كثيراً من امثالها »

نعم ما حاجتنا الى مثل هذه « الدردشة » في نقد رواية لم يستقم حال رواتها من الاساس ؟ فهي غير ناهضة بطبيعتها ، وبدون أي تخريج كهذا لا منطق فيه ، لأن علم ابي بكر وعمر رضي الله عنهما ليس حتماً أن يستوعب مقالة كهذه يقولها ابو سفيان .

أفضروري ومنطقي أنهما كانا يعلمان كل شيء يقال ؟

أليس ممكناً أن يكون ابو سفيان قد قالها ثم لم يعلما عنها شيئاً ؟

ثم ما معنى قوله : « ولعرفا كيف يضعان أبا سفيان حيث وضعه الله » ؟

والمفروض ان المعنى المقصود هو عقوبة أبي سفيان لو قال ما قاله وعرفاه .. و « حيث وضعه الله » كلام عائم لا يحدد المفهوم ، على احتمال ان العقوبة هي المراد .. أو على اي احتمال !..

وكلام عائم ايضاً — كسابقه — وصف الرواية بالاختراع

والتكلف من المتقربين لبني العباس بالتشيع على بني امية - كما قال - .

ان مجرد اطلاق وصف كهذا لا يكفي علمياً للتسليم بالكذب والاختراع . .

لا بد من أدلة وتحديد لمثل هذا الاتهام ، والا فما الفرق بينه وبين ما يجري مجراه على ألسنة غير العلماء ؟!

القرآن .. والخلافة

الشذوذ ممكن

يقول المؤلف في الفصل الرابع من (الشيخان) :

« والذي لا أشك فيه هو ان القرآن لم ينظم للمسلمين أمر الخلافة ولا توارثها ، وان النبي صلى الله عليه وسلم لم يترك وصية اجمع عليها المسلمون ، ولو قد فعلها لما خالف عن وصيته احد من أصحابه ، لا من المهاجرين ولا من الانصار »

أما ان النبي لم يترك وصية – كما قال – فانه ترك ما في حكمها من الاشارات ، وكانت الاغلبية معها ، ولعل من شذ عليها لم يخالط ضميره ، وانما خالط ظاهره – فحسب – ذلك الشذوذ .

والشذوذ قد يكون .. حتى على الوصية والتعليمات الناطقة بلسان صريح .

بل لقد كان شيء من هذا على حياة الرسول ، ولأجله كان الاعتراف ، وكانت التوبة .. وتحدث عن ذلك القرآن والحديث مراراً ، فما الذي يمنع شيئاً كهذا ، لو كان ، بعد الرسول سواء كان ما تركه شيئا صريحاً او اشارة او جملة اشارات ؟

ان الشذوذ ممكن جائز الوقوع كل يوم وفي كل جيل ومن

الناس كلهم .. الا المعصومين ..

« دَنْدنَات » !!

واما ان القرآن لم ينظم المسلمين أمر الخلافة ولا توارثها – كما قال – فقد يبدو ذلك صحيحاً ان كان المقصود هو ان القرآن لم يفصل تعليمات مدونة ، على الطراز المألوف ، للخلافة وتوارثها.

ولكن احتمالاً آخر قد يلوح انه هو المقصود في جو الكلام من قبل .. ومن بعد .

ذلك هو احتمال الفوضى .. وترك الامر دون قاعدة أو نظام .

وقد استطرد مرة أخرى في الفصل الخامس من الكتاب – وهو يتحدث عن البيعة – الى كلام من نفس النوع اذ يقول :

« والواقع أن القرآن لم يشرع نظاماً لأختيار الخلفاء وان السنة كذلك لم تشر إلى هذا النظام »

وكلام كهذا وذاك ان لم يحتمل الفوضى فإنه يثيرها – على الاقل – حول الدين الذي لم يشرع نظاماً للحكم والحكومات .. لا في القرآن ، ولا في السنة .. الى آخر ما يتردد على الألسنة والأقلام و « يُدَنْدِنُ » به الكثيرون من هواة التطور ، أو التحرر ، كما تزيِّنهُ ثقافة القشور والتفاهات .. أو كما يزين انحراف العقول !!

وليست هي « الدندنة » الأولى من نوعها .. وما أحسبها الاخيرة وأمر الدنيا – كما يلوح – لا يستقيم إلا على الخطأ والصواب ، والهدى والضلال .. الى آخر المتناقضات !

ولقد بلغت مداها في تصوير ان الإسلام شيىء، ونظام الحكم شيىء آخر، فالأول دين - فحسب - للعبادة، وللمساجد .. وربما للتاريخ .. أي تاريخ يرضاه عباقرة الشك ونقاد العصر والأوان !

والشيىء الآخر نظام للحكم .. لا علاقة له مطلقاً بذلك الدين!

وارتفع صوت « الدندنة » بالدعوة الى « فصل الدين عن الدولة » منذ خيل لأصحابها ان الأمر كذلك حقاً، وان الدين ليس من حقه - أو ليس في وسعه - أن يكون دستوراً صالحا للحكم والحكومات، فحظه الطبيعي ان يتراجع الى قواعده، لتتخذ الدولة من مبتكرات العقول ما يصلح به الحكم ونظامه .. ولو كان هذا الصلاح ضرباً من الأحلام !

الحكم في الاسلام

وسواء كان هذا من دسائس الكفر والتبشير ضد الاسلام، أو من التظاهر بعصرية الافكار، أو من عمل الجهل والغرور، فانه بهذه الاحتمالات أو بغيرها لا يخفى على من ينشد الحق، خالصاً لوجه الحق، في واقع الاسلام وحقيقته الخالدة .

وليكفر بالاسلام من يكفر به من الضالين أو من المقلدين والمتحذلقين للضلال .. وليتحرر منه من يشاء عن جهل، أو تظرف، أو عن أي باعث كان - فان كل هذا لن يغير بديهة مفروغاً منها، كالتي تقول مثلاً :

واحد + واحد = اثنين

وواقع الاسلام من هذه البديهة على مر العصور .

واقع معناه انه هو الشيء الوحيد الذي يصلح للحكم ، ولا يصلح الحكم إلا به ، فكل دعوة أو « دندنة » بغير هذا المعنى انما هي انكار للبديهة القائمة في ذلك المثل ، او لاية بديهة على غرارها قائمه في وضح النور .. والنهار !

(وان احكم بينهم بما انزل الله)

(وشاورهم في الامر ، فإذا عزمت فتوكل على الله)

(وأمرهم شوري بينهم)

أليس كل هذا أو بعضه — وقد ورد غير مرة في القرآن — اليس هو تشريعاً واضحاً لنظام الحكم .. في روحه ومعناه ؟

بلى .. انه نظام للحكومة دستوره ما أنزل الله .

ولم يُقَصِّر هذا الدستور في الجملة ولا في التفاصيل ، فهو صالح للحياة في كل زمان ومكان .. حتى لو قـدِّر لها أن تستقر يوماً على القمر او على المريخ !

انه ينظم تعامل الانسان مع نفسه ومع الآخرين تنظيماً دقيقاً يستوعب التفاصل كلها .. من بداية الامر في عالم الاجنّه .. الى نهايته وراء القبور !

تعامل فاضل تقدم — ولا تتأخر — به الحياة .. والاحياء ..

وسلوك راجح لا إشكال فيه او في صلاحيّته ورجحانه ..

ان كل هذا واضح فيما شرعه الدين ، لا ينقصه إلا ان يزول

العمى عن بصيرة الناس !

والكلام في هذا يطول .. والموضوع هنا هو الحكم او الحاكم ، فليس المهم شكله ، وان بدا الشكل واضحاً في كلمات معدودة من القرآن .

شكل جماعي لا بد فيه من الرئيس والرئاسة بكل مقوماتها التي ينبغي ان تكون دائماً ، بحيث لا تضعف عن العزيمة والتنفيذ ، بعد رأي الجماعة ومشورتها ، ولا تجرؤ على الاستبداد منذ كانت مهمة المجتمع الصالح مراقبتها في تنفيذ الدستور كما شرعه الله .

ان ذلك الدستور الحق هو الاهم ، وهو الحاكم والحكومة .. والمطلوب رمز .. أداة لتنفيذ الدستور باختيار الناس ومشورتهم ، فاذا تحقق الدستور فقد تحقق الحكم الطيب ، وإلا فحق على الناس ان يقوموه الى أن يصلح .. او يزول هو .. والاعوجاج !!

وماذا عسى ان يكون هذا ان لم يكن نظاماً فاضلاً صالحاً للحكم يتحقق به الخير دائماً لكل الامم والشعوب ؟

وهل كان هدف الانظمة والمشرعين ، بعد ذلك او قبله ، شيئاً آخر سوى هذا النظام ؟

الشورى

ان كلمة الشورى وحدها كفاية لتقرير شكل الحكومة ونظامها على كل أساس صالح يرفض الطيش والظلم والاستبداد .

ولم تخرج عن ذلك مبادىء الحكم الطيب كما تحراها ويتحراها

الناس أياً كانت الطرق والأشكال .

ولم يرسم الاسلام خطاً لسير الخلافة وتوارثها ، لأن هذا معناه القهر والإلزام ، وهو يتعارض مع نظام الشورى والاختيار .

ولا ينكر الاسلام خطاً كهذا لو رسمه الحاكم الصالح .. انما بنفس النظام ، فالقسر ممنوع على كل حال ..

وسبق أن قلت كلاما كهذا في مزية الاشارة من الرسول لاستخلاف أبي بكر ، وعدم كتابتها في نفس الوقت ..

ومن ذلك ايضا ما كان من أمر ابي بكر يوم صرح باستخلاف عمر .

ثم ما كان من امر عمر يوم ان ترك الامر في ستة من كبار الصحابة عليهم رضوان الله ..

انها تصرفات قد يلوح التغاير فيها بين اشارة الرجل الاول الى من يخلفه ، مع اغفال النص — بصراحة — عليه ، وبين نص الرجل الثاني على الخليفة ، وبين اشاعة الخليفة من الرجل الثالث في نفر من الناس ..

الا انه لا مغايرة ولا تناقض بينها ، منذ كانت العبرة فيها بالشورى والاختيار ، فهي في حقيقتها « ترشيحات » للحاكم او الخليفة بأسلوب قد يختلف شكلاً ، ولكنه يتفق دائماً في حقيقة الترشيح ومعناه ..

لقد كانوا جميعاً يرشحون من يرونه الأصلح لأن يكون الخليفة .. ولهم الحق في هذا الترشيح من كل باب ، ولكنهم لم

يفرضوا مرشحيهم ، ولم يحملوهم حملاً على اعناق الناس !!

أليس هذا نظاماً بل أفضل نظام يستقيم به حال الناس والحكومات ؟

افيقال مع هذا «ان القرآن لم ينظم امر الخلافة ولا توارثها» كأنما المقصود بالنظام هو ان يحدد القرآن كيفية توارث الخلافة على نحو قاطع يلتزمه الناس .. الى الأبد ؟ !

ومع صرف النظر عن تعذر شيء او امكانه ، افتراه حسناً او مطلوبا – والقسر واضح فيه – ليقال حينئذ : ان القرآن قد نظم امر الخلافة وتوارثها ولم يترك ذلك بدون نظام ؟

كأنما المطلوب هو نظام القيود . لا نظام الحرية الصالحة للناس !

ان تهمة الجمود والجهل والرجعية اقل ما ينبغي لمثل هذا الكلام !

ويا خيبة الفهم – في كل زمان ومكان – ان لم يكن في وسعه ان يختار احسن الانظمة من اجمال كالذي في كلمة « الشورى » وقد حددت ، بلغة العارفين ، روح النظام .

وما معنى قول عمر : (عندنا كتاب الله) ان لم يكن هو أن القرآن فيه النظام المطلوب الذي يغني عما سواه ؟

ينفي ويثبت التشريع

ولقد كان من قصة البيعة بتفاصيلها وما جاء بعدها تشريع واضح جرت به سنة الرسول والخلفاء الراشدين .. قبل اي

تشريع للحكم فيما تلا ذلك من العصور .. ، ويزعم اليـــوم من يزعمون ان الاسلام بكتابه ، وسنته ، وعمل الخلفاء الراشدين ، لم يشرع نظاماً للحكم واختيار الخلفاء والحكومات ..

كـأنّ القرآن لم يقل : (وامرهم شورى بينهم)

وكأن النبي لم يقل : (عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي)

وكـأنّ سنته عليه الصلاة والسلام لم تكن هي « الترشيح » مع اغفال النص تثبيتاً لقاعدة الشورى .

وكـأنّ الناس لم يشتوروا في الأمر كما يشتورون دائماً على الطبيعة ، وظل فيهم من ظل على المعارضة المخلصة .. الى ان أذعنوا بنفس الاخلاص لما كان .

وكـأنّ الأمر لم يجر بعدئذ على أحسن نظام للحكم . في القديم والحديث .

رشح ابو بكر عمر لاختيـار النـاس ومشورتهم ، فـلم يختلفوا عليه .

ورشح عمر ستة لنفس الاختيار والشورى ، فكان عثمان بنفس القاعدة .

وكان بها عليّ ايضاً رغم الفتنة التي بويع في ظرفها بعد مقتل عثمان ..

كـأنّ كل هذا شيء لا يصلح لأن يكون اسمه نظاماً شرعه الاسلام للحكم !

أو كأنـما كان يتحتم ان يكون شيئاً محرراً في القـــالب

العصري الملائم – وباللغة الفرنسية ان امكن ! – ليتخذ شكل النظام ، وليكون قد ورد حينئذ – بهـــذه الحرفية ! – في دين الاسلام !

* * *

وربما بدا مدهشاً او محيّراً ان من قــال ما سبق نصه قد استطرد في الفصل نفسه الى كـلام معناه اثبات النظام الذي نفى تشريعه القرآن ، بل نفى حتى الاشارة من السنة اليه .

لقد استطرد الى كلام كثير بهذا المعنى .

استطرد الى مسئولية الخليفة ، ومسئولية النــاس .. والى كلمة ابي بكر – ولا أدري كيف لم ينكرها أيضاً ؟ ! – وهي التي قال فيها بعد البيعة : (ان احسنت فأعينوني وان أسأت فقوموني)

واستطرد ايضاً الى ما ينبغي ان تتم به البيعة بين الخليفــة والمسلمين .. ، كما استطرد لاستخلاف عمر من ابي بـــكر ، واستخلاف عثمان بعد ذلك ، وكيف كان الاستخلاف ترشيحاً لا اكثر ولا اقل ، حتى اقره الناس واقترن بموافقتهم . الى ان قال : « فالبيعة اذن هي الركن الاساسي للخلافة » وعقّب على ذلك بان « البيعة لا تلزم الناس الا عن رضا واختيار »

ولا ادري اي معنى للبيعة ، والركن الأساسي فيهـــا ، وشرط الرضا والاختيـــار ، وكل ما استطرد اليه – ان لم يكن هو النظام المجحود والتشريع المنكور في الاسلام ؟

أليس ذلك – كما رواه هو – تشريعاً ممن يملكونه بحق وهم الخلفاء الراشدون ؟

مثل الحق

وأحسبني أكثرت من الرواية عن العقاد .. حتى لقد يظن من يظن ان هنا تملقاً للعقاد ، او اي ظن كهذا ما عليّ منه وانا أجد العقاد نابضاً امامي في موضوعات هذا الكلام ، كما رأيتم ، وكما سترونه الآن وهو يتحدث عن « الصديق والحكومة العصرية » في كتابه (عبقرية الصديق) ويقول :

« الديمقراطية ولا ريب هي أقرب النظم الى نظام الحكم في عهد الصديق ، ولكن الديمقراطية أشكال تختلف في العصر الواحد بين امة وامة ، ولها قواعد دستورية ومقدمات تاريخية من العسير ان نوحد بينها وبين قواعد الخلافة ومقدمتها ، ومن السهل جداً مع هذا ان نصدف عن التوحيد دون ان نغض من نوع الحكومة في صدر الاسلام .

« فليس من المحقق ان حكومة الاسلام يومئذ توصف بالديموقراطية على المعنى الذي نفهمه من هذه الكلمة في هذه الايام .

« ولكن من المحقق ان الحكومة الاسلامية على النحو الذي جاء به القرآن الكريم واتفق عليه المسلمون كانت بعيدة كل البعد من جميع انواع الحكومة المعيبة او جميع المبادىء التي تستند في

حكم الشعوب على أساس معيب .

« فإذا كانت حكومة الخلافة لم تقرر الديمقراطية على اساسها العصري المعروف بيننا ، فهي بلا ريب قد أبعدت مبادىء الأتوقراطية ، ومبادىء الثيوقراطية ، ومبادىء الأوليجاركية ، ومبادىء حكومة الغوغاء ، وسائر المبادىء التي لا تستقيم مع حرية الفرد ومع الفطرة السليمة .

« فالأتوقراطية وهي حكومة الفرد المستبد ممنوعة في الاسلام ، لأن القرآن الكريم يأمر النبي ان يشاورهم الامر ، وينص على أن « امرهم شورى بينهم » واذا كان النبي الذي يتلقى الوحي الإلهي لا يحل عن مشاورة أتباعه والرجوع الى رأيهم في سياسته فغيره من ولاة الامور اولى ان يتقيد بالشورى ويتجنب حكومة الطغيان .

« والثيوقراطية وهي الحكومة التي يدعي فيها الحاكمون صفة الهَيْبَة ممنوعة كذلك في الاسلام ، لأن القرآن الكريم يعلم المسلمين ان النبي بشر مثلهم ، ويبطل الكهانة والوساطة بين الانسان وربه ، وقد نهى النبي ولاته وامراء جيشه ان يبرموا العهود باسم الله او باسم رسوله ، فكان يقول لمن ولاه : (لا تجعل لهم ذمة الله ولا ذمة نبيه ، ولكن اجعل لهم ذمتك وذمة اصحابك ، فإنكم ان تخفروا ذممكم وذمم أصحابكم اهون من ان تخفروا ذمة الله وذمة رسوله) .

« ولما قيل للصديق : « يا خليفة الله » انكر ذلك وقال : « انما اناخليفة رسول الله . . » وسأل الناس أن يقوموه ويرشدوه .

« والأليجاركية وهي حكومة الفئة القليلة من الأعيان والسروات ممنوعة كذلك بين المسلمين ، لأن بيعة الخاصة في الاسلام لا تغني عن بيعة العامة ، وليس في الاسلام سيادة نسب كما جاء في الحديث الشريف « اسمعوا وأطيعوا وان استعمل عليكم عبد حبشي كأن رأسه زبيبة »

« وحكومة الأهواء سواء كانت اهواء الوجوه او اهواء السواد ممنوعة كما منعت الحكومات التي اسلفناها ، فليست اهواء المحكومين مغنية عن اصول الحق والعدل ودستور الشريعة والنظام ، وفي ذلك يقول القرآن الكريم :

(فاحكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع اهواءهم عما جاءك من الحق .. لكل جعلنا منكم شرعاً ومنهاجاً)

« واذا امتنعت كل هذه المبادىء المعيبة في حكم الناس فقد صلحت الحكومة بما شئت من الصفات والعناوين ، اذ الحكومة على تعدد انواعها انما تنحصر في نوعين اثنين هما النوعان اللذان فرق بينهما ارسطو في أصول السياسة : اولهما الحكومة الصالحة لمصلحة المحكومين ، والحكومة الفاسدة لمصلحة الحاكمين .. وكل ما عدا ذلك من الصفات والعناوين فهو داخل في احد هذين النوعين .

« فإذا لم تكن حكومة الصديق ديموقراطية حديثة فالديموقراطية لا تتوخى من الحكم غاية افضل من الغاية التي كانت تتوخاها حكومة الخلافة ، ولا تبعد من المبادىء شيئاً غير المبادىء التي أبعدتها الحكومة الاسلامية بما نص عليه القرآن الكريم او

الحديث الشريف او اتفاق المسلمين »

* * *

ومرة اخرى ما عليّ مما قد يظَن او يقال وانا اجـد فهماً كهذا لواقع الإسلام دون عوج ، او « عقـد » او « دَنْدَنَة » او نفاق لتبرج الفكر في القرن العشرين ؟!

ولكن الكلام في هذا يطول .. والى غيره أردت ..

فلنمض ..

الهاشميّون

أهل الفضل .. والحكم

باطل .. في حق !

يواصل الدكتور طه حسين في الفصل نفسه كلامه عن القدماء، بعد ما مضى عن القرآن ، قائلاً :

« وفضل ابى بكر اظهر من أن يحتاج الى مثل هذا التكلف، وفضل علي اظهر أن من يحتاج الى التكلف ايضاً، فهو ابن عم النبي صلى الله عليه وسلم ، وهو زوج ابنته وابو سبطيه : الحسن والحسين رحمهما الله ، وبلاؤه في الإسلام لا يشك فيه مسلم ، وحب النبي له معروف أعلنه صلى الله عليه وسلم غير مرة ، فلا حاجة اذن الى ان تخترع الاحاديث لإثبات ما لا حاجة الى اثباته ، كالحديث الذي يَرْوِي ان العباس لما عرف الموت في وجه النبي صلى الله عليه وسلم – وكان يعرف الموت في وجوه بني عبد المطلب –

« فخرج علي ذات يوم من عند النبي في مرضه الذي توفي فيه ، فسأله الناس عن رسول الله ، فقال : اراه بحمد الله بارئاً . قال الرواة : فأخذ العباس بيد علي فقال : الا ترى انك بعد ثلاث عبد العصا ، واني ارى رسول الله سيتوفى في وجعه هذا ، واني لأعرف وجوه بني عبد المطلب عند الموت ، فاذهب

الى رسول الله فسله فيمن يكون هذا الأمر ، فان كان فينا علمنا ذلك ، وان كان في غيرنا امر به فأوصى بنا . قال علي : والله لئن سألناها رسول الله فمنعناها لا يعطيناها الناس ابداً، والله لا أسألها رسول الله ابداً .

«والغريب ان الطبري يروي هذا الحديث من طريقين دون ان ينكر منه شيئاً ، مع ان التكلف فيه ظاهر ، وهو انما اريد به ان يرد على الشيعة بأن علياً لم يكن يعلم انه وصي النبي ، وانه كان يرجو ان تساق الخلافة اليه يوماً ، وانه اشفق ان سأل النبي عنها ان ينبئه النبي بأنها ليست في بني هاشم ، فيعلم الناس بهذا المنع ثم يرونه ديناً فلا يسمحون بالخلافة لهاشمي ابداً .

«وأعتقد ان علياً كان أكرم على نفسه واشد حباً لرسول الله من ان يقول هذه المقالة او يفكر هذا التفكير . وان صح من هذا الحديث شيء فهو ان علياً كان يعلم ان النبي كان في شغل بمرضه ، وبما كان يدبر رغم هذا المرض من امور المسلمين، فكره أن يشق عليه من جهة واستحيا من جهة اخرى ان يظهر امام النبي مظهر المستغل لمكانته منه الراغب مع ذلك في السلطان) .

* * *

ولا أجد ما أعلق به اجمالاً على كلمة المؤلف الكبير عن فضل ابي بكر وعلي رضي الله عنهما الا أنها كأي باطل في صورة حق . .

الحق هو –ولا شك – فضل ومزايا البطلين، وانهما في غنى عن المزيد المكذوب .

والباطل – ولا شك – هو اعتبار بعض الروايات الصحيحة من المزيد المكذوب ، اياً كان حظها وحظ رواتهـا من القوة ومن كل منطق سليم .

ان فضل الخليفتين – بل من دونهما من القوم الكرام – لا يحتاج حقاً الى التكلف والاختراع ، ولكن ما ورد في مظانه الصحيحة سيظل فوق التهمة والاتهام . . وعن طريقه عرفنا ذلك الفضل ، وعرفه ايضاً من يملؤه الشك في التاريخ كله كما سبق ، وان كان قد يبدو غريباً ان يؤمن بصحة اي خبر من اخبـار ذلك الفضل او سواها – من يعيش في حـالة شك كـذلك الشك .. ما عليه إلا ان يسحب ظلاله على اية حقيقة في الدنيا ليلغيها من الوجود !!

« دردشة » لا تحقيق

ومما ورد في المظان الصحيحة ما رواه الطبري «من طريقين دون ان ينكر منه شيئاً ، مع أن التكلف فيه ظاهر، وانما اريد به ان يُرد على الشيعة » الى آخر ما قاله في دهشة واستغراب لأمر الطبري الذي غفل عن حقيقة كهذه اوضح من الشمس في كذب ما رواه !!

مع ان الطبري ليس هو الوحيد الذي روى الخبر ، وليس

الطريقان المَرْوِيُّ بهما كلُّ شيء ، فلقد ورد من عدة طرق في عدة مصادر من كتب الحديث والتاريخ ..

وحسبي منها الآن صحيح البخاري رغم كل شك وكل « دردشة » !

لقد ورد فيه هذا الخبر ، بنصه في كلام طه حسين ، مروياً عن هؤلاء الرواة بالتسلسل :

البخاري
اسحق
بشر بن شعيب بن ابي حمزة
شعيب بن ابي حمزة
الزهري
عبد الله بن كعب بن مالك الانصاري
عبد الله بن عباس

فمن هو الذي ترد عليه من هؤلاء اية ملاحظة تضعف روايته او تسقطها ؟

وسيكفينا عناء المناقشة في رواية ما أن يكون احد رواتها ضعيفاً او كذاباً لتسقط الرواية ، ولا محل لوجع الدماغ حينئذ بالمناقشة والارتياب .

وما اقول انهم جميعاً ثقات لا غبار عليهم ، وان النقاد — القدماء — قالوا ذلك وأكدوه في كلام علمي كثير !

ولكنني اتساءل عما اذا قد ثبت في ميزان المؤلف الكبير

ما يهبط بقيمة احد من اولئك الرواة ، بصرف النظر عن كلام النقاد الذين لم يثبت لديهم ذلك ؟

ثم اشك — ولو باسلوبه ! بعدالتساؤل في انه قد كلف نفسه بشيء من الجهـد موضوعه الرواة ومواطن القوة او الضعف فيهم .. قبل أن يثير في وجوههم أي غبار !

انه يَجُرُّ الرواية وحدها.. ولا شأن له برواتها او بمصادرها اطلاقا ، فقد استوى عنده الماء .. والخشب .. والبخاري .. والطبري .. والواقدي .. الكل والجميع على قدم المساواة !

ثم ما عليه الا ان يسحب حكمه كما لو كان « بطانيـّة » يخنق بها الرواية أو الروايات التي يحكم عليها بالإعدام !

ولا يكلفه نقد خبر كالذي دار بين العباس وعلي رضي الله عنهما الا شيئا كهذا .. ليس لإسقاطه فحسب ، بل لما يشبه النتّف من لحية الطبري ، يرحمه الله ، وكل من جرى مجراه في رواية الخبر .. بطبيعة الحال !

لا يكلفه ذلك الا ان يسحب « البطانية » على الخبر ، ويقول بأتم الطمأنينة والهدوء : انه خبر ملفق مخترع كالأحاديث التي اخترعت لإثبات مالا حاجة لإثباته ..

حسناً .. ومن اخترعه ؟

الذين أرادوا ان يردوا على الشيعة ..

عظيم ..

وبماذا يردون عليهم ؟

بأن علياً لم يكن يعلم انه وصي النبي .. الى آخر « البطانية » !

كيف ولماذا كان الاختراع ؟؟

ومن حقنا ونحن نسمع تهمة الاختراع عن خبر كهذا تسلسل رواته : ان نتصورهم جميعا ، لتحديد المتهم فيهم بالاختراع على وجه التحديد، فهل هو الاول الذي جاء في بداية السند. أي ابن عباس ؟

انه أجل – وأعتقد ان المؤلف يجله ايضا – عن الاختراع وعن كل اتهام ..

أو هو احد الذين جاءوا بعده في السند ، كالزهري ، او .. اسحق .. الى البخاري في نهاية السند .. أي أن أحدهم هو الذي اخترع الخبر ، واخترع له الرواة ، ثم جاء من بعده واخذوه عنه دون ان يفطنوا الى الحقيقة ؟

أو هو قد كان منهم جميعاً أو من بعضهم .. تولاه أحدهم بالابتكار ، وتولاه الآخرون بالتنمية والتزويق حتى اصبح كما عرفه الناس ؟

أو قد اخترعه واحد او اكثر ممن لا علاقة لهم بالسند .. ثم دسوه على الرواة ، وعلى البخاري وبقية الصحاح .. ومضى الاختراع – على الفروض كلها – قوياً ثابتاً ، وانطلت دسيسته على ارقام ضخمة من المغفلين الذين نقدوا الصحاح .. والرواة .

والطلاب .. والمؤرخين ، وكأن اجيالاً بأسرها قــد تواطأت عليه ، حتى اكتشف اكذوبته مؤلف (الشيخان) اليوم ! ?

حقا كيف كان الاختراع ? وهل يكفي – علمياً – ان يوصف به اي خبر من الاخبار ليكون اختراعاً بالفعل ولو لم يكن هناك شيء من الضوء على قصته .. وكيف ولماذا كان ?

واذا لم يتضح هذا – وما أحسبه قد اتضح في ذهن المؤلف ايضاً ! – فهــل كان سبب الاختراع وجيهاً كما رآه ، وهو مخاصمة الشيعة ثم الرد عليهم باثبات : « ان علياً لم يكن يعلم انه وصي النبي ، وانه كان يرجو ان تساق الخلافة اليـه يوما ، وانه أشفق إن سأل النبي عنها ان ينبئه النبي بأنها ليست في بني هاشم » وكأنه يريد ان يقول : ان الشيعة يرون ان علياً كان يعلم ذلك ، فاخترع أخصامهم هذا الخبر للرد عليهم بأن علياً لم يكن يعلمه .. مع انه ، كما جاء في نص طه حسين ، لا يساعد على مثل هذا الرد ..

انما يثبت الخبر أن موضوع الخلافة قد كان محل بحث بـين العباس وعلي رضي الله عنهما ، واذا جاز ان يكون بحث كهذا حجة لأخصام الشيعة – من أي باب – فإنــه حجة للشيعة بالذات من اوضح الابواب ، وهو ان موضوع البحث حق ثابت في نظرهم للهاشميين ، بدليل أن العباس وعلياً خاضا فيه من بداية الأمر .

والخبر ، اذ يثبت البحث بينهما في الخلافة ، يثبت تطلّع

الهاشميين اليها .. ولا غرابة في ذلك اطلاقاً ، بل – على العكس – ان عدم البحث أو التطلع اليها منهم هو الذي يبدو شاذاً أو غريباً على طبيعة الحوادث .. بالقياس الى ما جرى يومها وقد كان جو البحث عنصرياً ، بادىء الأمر ، فيما لاح بين المهاجرين .. والانصار ..

وهو – أياً كان الشذوذ فيه أو عدم الشذوذ – يصلح لأن يكون حجة أخرى للشيعة أقوى منها لأخصامهم ، لأنه يثبت تطلُّع الهاشميين الى الخلافة .. أي الى حق ثابت لهم في نظر الشيعة من جميع الوجوه ..

ويثبت الخبر ان علياً وعمه العباس رضي الله عنهما كانا في حالة تردد بين أن أمر الخلافة فيهم .. أو في غيرهم ، فاحتمال انه قد يكون فيهم بأمر النبي – لو سئل عنه وأجاب – احتمال قائم لا ينفيه الخبر ، ولا يصلح به لأن يكون حجة على الشيعة من اخصامهم .. أو اذا جاز ان يكونها فإنه يصلح ايضاً لأن يكون حجة من الشيعة على الأخصام من باب انه تردُّدٌ بين أمرين ، احدهما عندهم هو الصحيح ، وهو ان الخلافة كانت في بني هاشم ، أو في علي خاصة ، ثم لم يحل دونها إلا الظلم أو اشفاق علي فحسب .. وكلاهما لا يقوم حجة عليهم ، كما يقوم حجة لهم بإنهم مغلوبون في أمرهم على الحالين .

اختراع .. باختراع !

وهكذا يلوح اننا امام مجرد اتهام غامض باختراع الخبر ،

ينقصه التحديد !

والقول باختراعه للرد على الشيعة بأن علياً لم يكن يعلم انه وصي النبي ، أو بأي رد كان ، قول غـــير وجيه .

ان اقل ما يمكن ان يوصف به علم علي او سواه بين التردد والاحتمالات : هو انه لا يقبل الإثبات ولا النفي ، فالاستدلال به من احد الطرفين ، أو من اخصـــام الشيعة على الأخص ، استدلال غير وارد .. هذا اذا لم يكن هو مجرد كلام من المؤلف الكبير ، لم يسبق اليه أحد من المعتبرين في أولئك أو هؤلاء !

ولقد أدركه التردد آخر الأمر ، فاذا هو يفترض صحة شيء من الخبر .. ربما على نحو جديد لم يسبق اليه احد من قبل اذ يقول:
« وان صح من هذا الحديث شيء فهو ان علياً كان يعلم ان النبي كان في شغل بمرضه ، وبمـــا كان يدبر رغم هذا المرض من أمور المسلمين ، فكره أن يشق عليه من جهـة ، واستحيا من جهة أخرى ان يظهر أمامه مظهر المستغل لمكانته منه ، الراغب مع ذلك في السلطان » .

فهذا ما افترض – بالخيال – أنه غير مكذوب .

ومضى يعلل الافتراض بأدب علي وحيـائه اذ أشفق ولم يراجع في أمر الخلافة ، لا بما يرويه الخبر الصحيح من قول علي (والله لئن سألناها رسول الله فمنعناها لا يعطيناها الناس أبداً .. والله لا أسألها رسول الله ابداً) فهذا لا يفترض صحته اطلاقاً .. وكأن الخبر فيه شيء من الواقع يرتضيه المؤلف ، وشيء من

الاختراع لا يرتضيه ، ولهذا يستبدله باختراع منه جديد !

ولمن شاء – بالطريقة نفسها – أن يخترع ضمن اي خبر كان او يستبدله بغيره كلياً .. وأن « يتبجبح » في ذلك كما يشاء !

ان هذا حـــلال سائغ لتصحيح التـاريخ المتهم بالكذب والاختراع !

اخترع من مضوا .. ونخترع نحن .. و « مفيش حد احسن من حد » كما يقال بلغة العوام !

فوق الشذوذ والهوان

وأدب علي وفضله وحياؤه ومزاياه أكبر من الشك، كرّم الله وجهه ورضي عنه ، وهو – حقاً – اكرم على نفسه واشد حباً لله ورسوله من كل مـا يمس فضله ومزاياه ، ولكن قوله : (والله لئن سألناها رسول الله فمنعناها لا يعطيناها الناس ابداً) ليس في ذلك من شيء كما ظن – او هوّش – الدكتور بجماسة !

ولا يمس فضائل علي او كرامته بحال من الأحوال : ان يفكر في امر الخلافة ، وحظ آل البيت والهاشميين منها ، والرسول موشك ان يفارق الدنيا .

ان هذا طبيعي كما سبق الكلام .

وطبيعي ايضاً ان يفكر يجد في احتمال ان يقول الرسول : لا .. ويمنع الخلافة بذلك عنهم الى الأبد ، فهناك سوابق لمثل

هذا الاستثناء الذي خصهم به الرسول في بعض الأحكام ، وما الذي يمنع ان تكون الخلافة منها على اعتبار انها مسؤولية قد لا يكره الرسول ان يجنبهم اياها ، بكل ما لها وما عليها امام الله .. والناس ؟

او ما الذي يمنع تصوراً كهذا من ابن عـــم الرسول وهو يعرف السوابق ..والأسباب ؟

واذا كان تفكير علي في امر الخلافة لنفسه طبيعياً لا شذوذ ولا غرابة فيه ، ولا يحط من قدره مطلقاً، فإن تفكيره في الأمر لذويه طبيعي ايضاً ، ولا يحط من القدر والمقام ، سواء كان .. او لم يكن ..

ان كل هذا جائز على فطرة البشر واستجابتهـــا لبداهة المؤثرات ، فلا غرابة ولا شيىء ممـا يمس الكرامة والاعتبار في تصور المستقبل بإشفاق.. لو غدت الخلافة حراماً على الهاشميين، وحلالاً لغيرهم ..

أليس طبيعياً ان يكون هذا غير مرغوب فيه ، سواء من علي او من العباس او غيرهما من سادة الناس ؟

واذا بدا كل ذلك طبيعياً فأي حط فيه لكرامة علي وحبه لرسول الله ، حتى نتفاداه بتهمة الكذب.. نلقيها على الخبر كله، او نتفاداه بالتحريف والاختراع فى نطاق الخبر .. على ما يخيل الينا – او الى الدكتور – انه يُجَنبنا ذلك الحط .. والهوان ؟

وفيم كل هذا - على الاخص - ممن لم يبال ان يحط في الرواة.. وأن يمسح بهم الارض جزافاً ، ثم يبدو على حسابهم كالمنتصر لكرامة علي ومقامه كيفما تيسر الفهم والانتصار ، فاذا هو يسحب على الاخبار الصحيحة تهمة الاختراع ، ثم يعلل التهمة بما يؤدي لعكس ما اراد ، ثم يتردد ويخترع في الخبر الذي رماه بالاختراع ، ليستقيم باختراعه هو .. ان كان ولا بد من الاختراع !

فيم كل هذا .. وفيم السؤال والجواب ، والخبر صحيح رغم كل اختراع للتهم او للأخبار !؟

ولم يكن الذين ردوا على الشيعة في عوز من الحجج ، حتى يلفقوا حجة كالتي قال : انهم لفقوها باختراع هذا الخبر ، وان لم يقل : من هو - على وجه التحديد - ذلك الذي لفّق وكان في حالة خصومة للشيعة من بين رواة الخبر .. أو من غيرهم ؟

ان هذه الخصومة لديها حجج اقوى كثيراً من اية حجة كهذه قد تنقلب لصالح الشيعة اذا صح انها اختراع كما قال !

ولكنه سيظل خبراً صحيحاً .. لا اختراعا .

وسيظل به علي ، والعباس ، وكرام الهاشميين ، سادة الناس وخيارهم .

وسيظل النهج العلمي في نقد الاخبار والاحاديث شيئاً معناه

السهر والكفاح في متابعـة الرواة والروايات بفحوص تفوق – ان امكن – فحوص الاقدمين ، لوضع كل شيىء في مستواه الحق ..

وسيظل الحق دائماً والمنطق السديد مع كل خبر صحيح .

قِصَّةُ البَيعَة

بالإجماع .. كما يراها !

يطول الـكلام لو نقلت هنا نص ما قاله الدكتور في عدة صفحات من الفصل الرابع والخامس عن البيعة التى تمت بالخلافة لأبي بكر رضي الله عنه .

غير ان النتائج التي يمكن استخلاصها – باجمال – من ذلك النص هي: ان كل ما تذكره الروايات عن جدال او تخلف بعض المهاجرين من بني هاشم ، كعلي رضي الله عنه ، أو بعض الأنصار كسعد بن عبـادة كبير الخزرج ، انمـا هو كذب « تكلـّفه المتـكلفون بآخرة حين افترق المسلمون شيعاً واحزابا » .

وان أكثر نصوص الحوار الذي جرى بين المهاجرين ، أو بين الأنصار ، أو بين اولئك وهؤلاء ، يوم اجتماع سقيفة بـني ساعدة ، انما هي نصوص لا يطمئن اليها .

وتستمر تهمة الكذب والتشكيك في وجه ما ورد – أياً كان حظه من القوة التي تتـحدى الشك أو من الضعف الذي اكتشفه القدماء من مئات السنين – اللهم الا ما آمن بـه طه حسين وحده .. ولا شيء سواه !

وكل ما آمن – ولا ادري كيف آمن – به هو : انها كانت

بالإجماع ، اذ ان احداً لم يخالف على ابي بكر لا من بني هاشم ولا من غيرهم .

وان بيعة ابي بكر كانت « فلتة » وقد وقى الله شرها لأن المسلمين لم ينكروا هذه البيعة ، ولم يجادل ولم يتردد فيها ولم يتخلف عنها احد من المسلمين .

هذا .. مع ملاحظة ان الدكتور لا يقطع بصحة الرواية التي تروي كلمة « الفلتة » عن ابن الخطاب !

الشك .. فنون !

والدكتور لا يقطع غالباً بصحة اي خبر يرويه في الكتاب.. حتى ما تغلب على الشك عنده ولو لم يكذبه بالجزم واليقين لا يفوته ان يلقي عليه ظلا ، ولو رقيقا ، من نوع : « الواقع فيما ارجح » أو « والذي أرجحه وأوشك أن اقطع بـه » أو « ولا يستطيع احد ان يقطع » .. الى آخر ما يتردد بمثل هذا المعنى مراراً بين السطور .. ، وهذا قد لا يعاب لولا ان الروايات الصحيحة التي تندرج فيه احياناً لا تقبل مثل هذه الظلال .

كما انها لا تقبل التجزئة الى شطرين : احدهما صادق والثاني مكذوب. .كالروايات التي استخلص الدكتور منها قصةالبيعة . .

انها هي نفسها تروي نصوص ما جرى بين المهاجرين والانصار من حوار موضوعه البيعة التي صدّق المؤلف قصتها . . وشك في

نصوص الحوار ..

كيف نكذب الرواية الواحدة في بعضها ، ونصدقهـــا فيما عداه ، وهي وحدة قائمة بكل هذا وذاك ؟

كيف نستخلص منها حكاية البيعة بإجمال ، ثم لا نصدق نصوص الحوار الذي ترويه وهي شيىء قامت به الحكاية ؟

وليكن ذلك معقولاً وجائزاً .. انما لا بد من اسباب تفسر تغاير الحكم بين التصديق وعدم التصديق ..

واتهـــام الرواة بالتلفيق ، أو بأي كلام من نوع : « لست أطمئن » او من نوع « ان هذا الحوار وامثاله لم يدون الا بآخرة .. وصنعت فيه الذاكرة صنيعهـــا وتعرض بعضه للنسيان ... وصنعت فيه الاهواء السياسية صنعها ايضاً » أو « وواضح ما في هذا من الكذب »

اتهام كهذا لا يكفي للإقنـــاع علمياً بصدق بعض الرواية ، وكذب بعضها ، وهي شيىء واحد يرويه نفس السند والرواة ..

والنسيان ، والتـــدوين الذي لم يكن الا بآخرة ، والأهواء السياسية - كل هذا وما اليه يصدق على الرواية بأسرها .

وليس في الحوار المروي الصحيح ما يتعارض مع نهج قائله أو أسلوبه ، أو مع منطق الأحداث ..

ولكن الشك فنون !!

شيىء كالحرج

ومَن يُتابع كلام الدكتور عن شكه في معظم الحوار الذي

جاءت بنصوصه الروايات الصحيحة ، وتكذيبه مـــا ورد في تخلف الهاشميين ، أو غيرهم من المهاجرين والانصار ، عن مبايعة الصدّيق رضي الله عنه – قد يلوح له ان تكذيب المؤلف لم يكن عبثاً ، وانه استطرد لأسباب وجيهة تبرر التكذيب ، بل كأنها لا تبرر سواه ..

استطرد الى سيرة الانصار والمسلمين عامة ، وأن الاسلام «قد ألغى ما كان في قلوبهم من التنافس والتباغض ، ومحا ما كان في صدورهم من الضغائن الجاهلية ، فغريب ان تعود اليهم جاهليتهم بكل ما فيها من الحقد والحسد والموجدة فجأة في اليوم نفسه الذي قبض فيه النبي صلى الله عليه وسلم »

قال الدكتور هذا وهو يعقب على الرواية التي اوردها عـن حوار جرى بين الانصار .. وقد سَبَقَتْ وسبق القول فيهـا بأنها مما لم يَحْتج به ، لضعفه ، القدماء .

كما استطرد لأن علياً رضي الله عنه والهاشميين كانوا اكبر من ان يفارقوا جماعة المسلمين ، وان يتأخروا عن البيعـــة التي اتفق عليها الناس .. الى آخر كلام كثير معناه الفضل والمزايا العالية التي تحول دون التردد في هذه البيعة بحال من الاحوال. وهذا كلام ظاهره الحق .

وقد يشعر المسلم بشيء كالحرج وهو يتصور البيعـة وقصتها بالتفصيل ، كأنما هو يتوقـّع غير ما كان ، فلا يسعه إلا ان يرفضه بما يلوح أنه حق .. وليس أمامه حينئذ إلا ان البيعة قد حصلت

« فلتة » بمعنى التسليم المطلق والموافقة الشاملة من الجميع – على رأي المؤلف – في الحال !

وحقاً .. هناك النبي صلى الله عليه وسلم وجسده الطاهر الشريف لم يجف بعد ، ولما يواره التراب السعيد .

وهناك المزايا التي ترجح اختيار واحد من الناس بالذات ، ليتولى أمر المسلمين .

وهناك الاسلام وأثره الحي في جمع الشمل .. والقلوب .. الى حد الإخاء والتلاشي في الإخاء ..

كيف يُعقل – كما تذكر الروايات – ان يثور نزاع حار على الحكم ، فيمن تعلموا أن يكونوا كباراً فوق الخُلف والنزاع ، وان يحْسِموا ذلك – اذا كان – بالقرآن ، وباشارات معلمهم الصريحة بعد القرآن ؟

كيف يُعقل ان يتردد احد من المهاجرين أو من بني هاشم أو من الأنصار – في أمر البيعة ، او أن يتخلف عنها .. في ضوء منطق كهذا ظاهره الحق ؟

طبيعة البشر .. والظروف

غير انه لا حرج .. ولا إحراج .

والحق الصحيح في الظاهر والباطن على السواء هو ان الاسلام لا يلغي الطبائع ، ولا يحذفها من فطرة الناس .. انما يقهر نوازع الشر فيها بالتربية والتهذيب ، ويشدها الى المثل

العليا لينتصر الخير على الشر ، فالاسلام او هدفه الحق هو هذا السمو والانتصار .

ولكن هذا لا يمنع التقهقر احياناً الى عوامل الخلاف والتفرقة كلما تحركت طبيعة البشر .. والتراب .. في النفوس عند اللزوم والمناسبات .

حدث هذا مراراً والنبي صلى الله عليه وسلم قائم في الناس . حدث في غزوة حنين وهو يقسم الفيء بين المهـــاجرين .. والأنصار ، فلم تُعجب قسمته بعض هؤلاء .. وكان ما كان من كلام مردّه العصبية او العنصرية ، حتى تلطف عليـــه الصلاة والسلام بقول مؤثر رقيق أعاد الرضا والسكينة الى القلوب في الحال ..

وحدث ذلك بـين الأوس والخزرج وقد أخذوا يتذاكرون ايام الجاهلية ، حتى اشتدت الحماسة فيهم .. وانكر ذلك عليهم المصطفى ، ثم لم يزل بهم الى ان هدأت الحماسة وزال الشقاق .. وعاد الصفو والأخاء ..

وحدث مثله ايضاً يوم فتنة « الافك » وثار ما ثار بين الأوس والخزرج مـــن جدل وخصام ، حتى عالج الموقف بحكمته عليه افضل الصلاة والسلام .

حدث أن تحركت طبيعة البشر في مناسبات كهذه وغيرها مما يطول شرحه ولا يتسنى انكاره ، لأن الروايات التي تحدثت عنه أقوى من الضعف والانكار .. ثم لا ولن يهدمها الشك بأي

منطق كان ، مذ كانت تتحدث عن انفعـالات محتملة لا تعيب الإسلام وتعاليمه .. ولا الصحابة عليهم رضوان الله ..

انها شيىء في طبيعة البشر ..

وكل ابن آدم خطّـاء وطوبى للمستغفرين، فلا غرابة –اذن– ولا حرج ولا إحراج ان حدث نفس الشيىء ، او مـا يفوقه ، وقد ذهب الرائد ، وجدّ موضوع خطير لم يكن في الحسبان .

انه موضوع الخلافـة .. وموضوعها – بالذات – في وطن جدّ عليه وعلى اهله دين جديد وعنصر جديد من الناس في نفس الوقت ..

وهو موضوعهـا –بالذات– في ظرف كارثة شلت تفكير عمر وسواه من فحول الرجال ، وأذهلتهم حتى عن القرآن .. وعن الموت والحياة .

انها كارثة الكوارث ..

كارثة انتقال النبي صلى الله عليه وسلم الى الرفيق الأعلى ..

والكارثة التي تهون يضطرب فيهـــا النـاس .. بعقولهم وعبقرياتهم ، فكيف بكارثة الكوارث وهي حينئذ ملء السمع والبصر والفؤاد ؟

وهكذا كان الظرف حرجاً تـُخشى عواقب الفتنـــة ، كما تخشى عواقب الارتجال ، فيه .

وكان مع هذا ظرفاً ضيقاً لابد فيه من السرعة مع التوفيق والسداد .

فـمَن يـلي الأمر في مثل هــذا الظرف الحـرج الضيق العجيب ؟

وهناك طرفان – أولا –

الانصار أهل الوطن .

والمهاجرون .

وهناك الاطراف – ثانيا –

الاطراف التي يحتويها كل من الطرفين .

هناك قبائل قريش .. وبنو هاشم .. في المهاجرين .

وهناك الأوس .. والخزرج .. في الأنصار .

فمن يلي الأمر من أولئك وهؤلاء في الطرف الاول او الثاني اذا رسا على احدهما القرار ؟

التأييد .. والمعارضة

والنـبي صلى الله عليه وسلم لم يقل بالنـَّص الصَريـح : ان خليفتي فلان .. ، ولو قالها لكان دستوراً ، والقرآن لا يرضى املاء الخليفة على الناس الا من باب الشورى والاختيار .

والمزايا هي التي ترجح وتختار بعد الشورى .

اما الشورى فقد كانت .. وكان قيامها نجاحا مدهشاً لتعاليم الاسلام في مثل هذا الظرف .

كانت الشورى بعد أن أسرع المهاجرون ، او ممثلوهم ، الى الاجتماع بمن كانوا يمثلون الانصار في « سقيفة بني ساعدة » .

ولا أدري ما هو « البرلمان » او اي نظام بمعناه ان لم يكن شيئاً لايتفوق على مثل ذلك الاجتماع في السقيفة ، وتمثيل الناس فيه من خيرة الناس ، بعد صرف النظر عن الشكليات والتفاصيل ؟

وكانت المزايا راجحة بأبي بكر رضي الله عنه .. ما في ذلك ريب ولا اشكال ..

ولكن ..

ولكن أفيبدو شاذاً على الشورى في « السقيفة » او « البرلمان » ان يختلف الناس الى حد الجدل والنزاع ؟

أفيبدو ذلك شاذاً على الطبيعة او على تعاليم الاسلام ونبي الاسلام ؟

وكيف تبدو الشورى بمعنى الرغبة في الأصلح ، وكيف تفضي اليه إلا بعد الجدل والخلف والنزاع ؟

كيف تغدو نتائجها أدعى للطمأنينة اذا قال أهل الشورى: لا .. او نعم .. في الحال مذعنين مستسلمين ؟

ان من حق الناس في حالة كهذه ان يظنوا التواطؤ على مصالحهم من خيرة الممثلين.. او ما شاءوا من الظنون .

فلا غرابة في ان يختلف من اجتمعوا في سقيفة بني ساعدة ، وان يتطور الخلف بينهم الى حد النزاع واستثارة شيء مما ثار مراراً في عهد الرسول .

ولا غرابة اذا تلكأ الاعتراف –اول الامر – بمزايا الترجيح لأبي بكر رضي الله عنه في مثل جو الخلف والنزاع ، والكارثة التي كانت تخيّم على الجميع .

ولا غرابة بحال من الأحوال في ان يكون جدل وحوار بين من اجتمعوا على غير ميعاد في السقيفة ، مما نقلته الرواية الصحيحة التي نقلت قصة الاجتماع ، ومما لا يقوم أي دليل علمي او نصف علمي على اتهامه بالكذب والاختراع .

لا غرابة في ذلك .. بل ما يعيب اجتماع المهاجرين والانصار يومها ان يختلفوا الى حد الخصام ، كما قد يعيبه لو أسرعوا في الحال الى يد الصديق ليبايعوه دون جدل يتطور .. الى أن تنتصر مزايا الترجيح على أساس قوي لا يملكون معه جميعاً إلا امتثال الحق والرجوع اليه بالحق .. كما علمهم القرآن ونبي القرآن .

وقد امتثلوا ورجعوا فعلاً الى صواب « الفلتة » التي صنعها قائلها عمر بن الخطاب رضي الله عنه .

« الفلتة » على حقيقتها .

ولا ادري من هم الذين يعنيهم الدكتور عندما قال :

« فمن الناس من يتخذ هذه المقالة التي رويت عن عمر – وما أدري أصحت بها الرواية ام لم تصح – وسيلة للقول في خلافة ابي بكر والتشكيك في صحتها »

ثم عاد مرة أخرى وقال :

« ولم يكن بد من هذا الاستطراد المسرف في الطول لأبيّن ان ما يروى عن عمر لم يكن طعناً في خلافة ابي بكر »

لا ادري من هؤلاء الذين يعنيهم، فيمن يُعبأ بهم وبأفهامهم من الناس، حتى يسرف الدكتور في الرد عليهم كل هـذا الإسراف ؟

من هم هؤلاء الفاهمون الذين قالوا ان كلمة عمر تعني الطعن في خلافة الصديق ؟

واية روايات هي التي أيدت ذلك عند من يملؤ الشك عقيدته في التاريخ والروايات ؟

ان كلمة « الفلتة » نفسها يشك فيها، ولا يدرى أصحت بها الروايات أو لم تصح .. كيف اذن صدّق رواية - اية رواية - تقول انها كلمة تعني الطعن في خلافة الصديق ؟

ومع هذا الشك لم يعفها من التفسير الذي ارتضاه، وهو : انها قد كانت « وقد وقى الله شرها، لأن المسلمين لم ينكروا هذه البيعة ولم يجادل فيها مجادل منهم ولا تردد فيها متردد، وانما اقبلوا فبايعوا ابا بكر راضية به نفوسهم، مطمئنة اليه قلوبهم وضمائرهم »

ولا اجد ما اعلق به على هذا التفسير إلا انه قد يشير - فيما بين السطور ! - لحكاية اتهام « الفلتة » ومروجيها من توافه الشيعة أو غيرهم .. كما قد يشير - في الوقت ذاته - الى « عقدة » الاتهام، وهي أن الخلافة قد تمت بدون جدل او اعتراض .. كأنما لو كان شيء من هذا لما تمت بيعة الصديق، وكأن غض

النظر قد حصل فيها منعاً للشقاق .. بتسامح كبير !!

هذا .. مع ان كلمة « الفلتة » صحيحة رغم انف الشك والتشكيك ، وروايتها ثابتة في الصحاح عن عمر بن الخطاب ، في خطاب ألقاه يوم سمع لغطاً من احد الناس موضوعه خلافة الصديق ، فإن كان هو من يعنيه الدكتور فقد كفاه عمر المؤونة في ذلك الخطاب !

وليس فيها ما يتعارض مع المنطق او الظروف لنشك فيها .

ولا أجد وصفاً لما كان أحسن من « الفلتة » .

انها كذلك حقاً ..

فلتة من الجدل والخلاف ومن الظرف الحرج بتفاصيله ، وكأن ما كان لا يستحق الجدل والخلاف .

فلتة البديهة الصادقة ، والفتوة القادرة معاً .. في كلمة تبت الموقف بما لا يقبل إلا الطاعة والامتثال، أو تتطور الأمور بعدها الى ما لا تحمد عقباه .

ولكنها لم تتطور بعدها ، فقد جاءت – بالفراسة – خلال الجدل والكلام في الوقت المناسب، فبادرت الى الكلمة الحاسمة :

– ابسط يدك يا أبا بكر ..

وكأنها تقول : هذا هو الجد والحق .. وما أضيَع الوقت في الكلام الفارغ الطويل !

ولم تتطور أيضاً الى ما لم تحمد عقباه لأنها لم تكن عبثاً ،وانما كانت مزايا النجاح معها .. المزايا التي ترجِّح الصدِّيق حتماً على

من عداه ..

وكانوا يعرفونها ، فلم يزد عمر على ان واجه القوم بها في كلمة موجزة ، وليس في كلام كثير ..

وتوالت البيعة من المهاجرين والانصار ..

وانتصرت تعاليم الاسلام ونبي الاسلام ، ولم يشذوا عنها يوم اختلفوا وترددوا أول الأمر .. في ضوء الظروف، وفطرة الناس ..

ثم انهم - سواء أرادوا ذلك او لم يريدوه - قد شرعوا ، عليهم رضوان الله ، سنة الشورى كما يجب ان تكون ..

سنة أولها التردد والنقاش حتى وان كان الموضوع في حكم المفروغ من مزايا الترجيح فيه .. كخلافة الصديق ، وآخرها القناعة على أساس صحيح بالقرار الصحيح وامتثال القرار - كما فعلوا - مخلصين ..

شرف المعارضة .. بخطتها

ثم ان هذا لا يمنع بحال من الأحوال ان يظل شيء من القرار او ضده في نفوس من لم يقنعوا به مخلصين ، او فيمن يعارض لوجه الشيطان .. والمعارضة !!

اما الطراز الثاني فليس منه في اصحاب رسول الله ..

واما الاول فما الذي يمنعه فيهم وهم لا يقلون شرفاً به عنهم بالموافقة والامتثال ؟

ما الذي يمنع الهاشميين – وفي مقدمتهم علي رضي الله عنه – من تصور أن حق الخلافة لهم ؟

اليسوا هم الأقرب الى رسول الله بوشائج الدم والكيان ؟

ما الذي يمنع ان ترجح هذه المزية – في نظرهم حينذاك – على اية مزايا ترشح سواهم لذلك الحق ؟

وهذا لا يعني الشذوذ او اي اعتبار يحط من شأنهم ..

انهم لا يقلون شرفاً به عن الانصياع السريع .. بل لعل الأمر على العكس ، فالطاعة العمياء ليست كالتي تكون عن بصيرة وايمان ، اياً كانت وجهة النظر قبلها بين الخطأ والصواب ..

فاذا اختلفت الروايات في بيعة علي او سعد بن عبادة او غيرهما من المهاجرين والأنصار ، وقال بعضها : ان بيعة الجميع تمت في الحال بلا استثناء .. وقال بعضها : انها لم تكن كذلك ، وان هناك من تردد ولم يبايع ابا بكر الا مؤخراً ، او لم يبايع على الإطلاق ، فنحن في حل من الأخذ بما يحلو لنا ، على ان نقدر احتمال الصدق في غيره .. هذا اذا لم نكن من اهل النقد والتمحيص ..

اما اذا اردنا ذلك على أساس نطمئن اليه في الترجيح بين الروايات ، فسبيلنا هو النهج العلمي حينئذ .. لا التهويش بالفضل والمزايا ، وانها لا تسمح بتخلف الهاشميين او غيرهم عن البيعة .. الى آخر ما قد يلوح ان ظاهره حق ، ولكنه

باطل في الصميم !!

اذا بايع عليٌّ والهاشميون وسعد بن عبادة .. او غيرهم من اول الأمر ، فلقد بايعوا عن قناعة مخلصين ..

واذا لم يبايعوا الا مؤخراً ، أو كان فيهم من لم يبايع الى ان توفاه الله ، فإنما كان ذلك عن نفس القناعة والاخلاص – على الخطأ أو الصواب – ولهذا لا يحط من شأنهم بمثقال ذرة مما قد يصوره التهويش ضد عدم المبايعة ، او ضد عدم الإسراع اليها في الحال .

واذا كان لا بد من المنطق فإنه قد يرجحها مع التأخر ، او الامتناع ، من بعضهم .

لقد كان جو البحث اول الامر « عنصرياً » بين « اهل مكة » و«أهل المدينة» وان لم يكن ترجيح المهاجرين على الانصار في النهاية لهذا الاعتبار .

فإذا أسرعت البديهة من الباب نفسه الى تقرير حق الخلافة للهاشميين ، وهم طليعة قريش ، وقد كان الرسول وحكومته منهم ، فإن ذلك هو الطبيعي قبل أي شيء سواه .. وليس بالغريب ان تُسقط البديهة من حسابها مزايا الترجيح ، أو أن لا تلمحها وهي تتخيل « العنصر » أو « القبيلة » وراء البحث .. بل ان هذا هو الاقرب الى المعقول من أخذ المزايا كلها بعين الاعتبار ، ومن التماس الترجيح حينئذ على وجه صحيح .

ان هذا – كما اظن – شيء فوق طاقة البديهة في مثل ذلك

الجو ، وهي بعد ذلك وقبله بريئة من الكذب والافتعال ، فما يعيبها ان تتوقف عن المعارضة ،او ان تجد في النفس شيئا منها ، كما قد يعيبها ان تنطوي وتجاري التيار .. لا اكثر ولا اقل .

ودليل انها صادقة، وانها غير مؤاخذة او معابة على التوقف أو المعارضة : انها لم تستمر بعد الاقتناع ، فلم يلبث الهاشميون ان بايعوا .

وكانوا - وفي مقدمتهم عليّ - خير عون وسند للصديق ثم لعمر وعثمان رضي الله عنهم اجمعين .

وهذا معناه ان ما كان من توقف او معارضة لم يكن هدفاً لذاته .. بل لطلب الحق ، بفهم واخلاص ، في تلك الظروف !

* * *

أليس هذا تشريعاً ضمنياً لخطة المعارضة الفاضلة التي لابد منها في كل نظام قديم او حديث سمته العدل والإنصاف ?

أليس ارتفاع صوتها بالحق مطلوباً على مر العصور ?

ومن الذي يمثل المعارضة ?

أيمثلها « هلافيت » الناس ?

ان هذا ينحط بالمعارضة الى معنى الغوغاء ، بينما المفروض ان تكون غير هذا .. قوية مؤمنة بهدفها وهو مصلحة الناس ..

حتى اذا ثبت اخلاص الحكومة وصلاحيتها كانت المعارضة قوة معها - وليست عليها - بالنقد وتثقيف الاعوجاج .. ،

وهذا أدعى لطمأنينة الناس من أن لا تكون معارضة ، وان لا يكون إلا هزّ الرؤوس بالتسليم التام في وجه كل شيىء !

ولو ظلت معارضة كهذه الى الأبد ، وظل في الناس من يقف بها موقف السلب من الحكومة ، فإن هذا – بصرف النظر عن حكم الأغلبية عليه – لا يمس اخلاص المعارض ، وانه على جانب من الحق فيما يراه هو .. صادقاً مخلصاً ؛ عن علم ، الظاهر وفي السريرة .

الا يجوز ان تكون الأغلبية مسيّرة بالخوف .. والأمل .. والنفاق ؟!

.. وهم الأكرمون

وعلى ذلك ، اذا صح ان سعد بن عبادة رضي الله عنه قد عارض ولم يبايع الى النفس الأخير – كما تقول رواية ضعيفة من الأساس ومن قبل ان يكذبها طه حسين – اذا صح ذلك فما أحسبه بضار إيمان سعد أو غيره ممن لا يتخذون موقف المعارضة عن جهالة أو غرض أو رياء !!

ولو كان علي رضي الله عنه هو هذا المعارض لما كان به إلا من « المؤمنين الصادقين الذين أخلصوا سريرتهم وعلانيتهم لله عز وجل ، ونصح للمسلمين اصدق النصح وأصفاه من الشوائب ما امتدت له اسباب الحياة » كما قال المؤلف الكبير .

ولكنه لم يكن الا في مقدمة المبايعين ، سواء بايع أول

الأمر كما تقول بعض الروايات ، او تأخر في البيعة كما يرجح المحققون .. بل ان بعضهم يرى ان علياً رضي الله عنه قد ظل للنهاية على يقين راسخ بأن الخلافة حق له قبل غيره ، وأنه أحق بها من سابقيه ، ثم لم يروا في ذلك الا ما يؤيد كرامة علي وفضله ، وانه قد ظل من المؤمنين الصادقين المخلصين في السر والعلن كما قال الدكتور وهوينكر تردد علي في البيعة او تأخره عنها ، بوهم ان هذا يخدش مقامه الكريم .

ولقد قال هو نفسه في نهاية كلامه عن البيعة :

« ان ما تم في سقيفة بني ساعدة من ابتداء البيعة لأبي بكر لم يلزم سائر المسلمين ، ولم يكن من شأنه ان يلزمهم ، حتى يبايعوه عن رضا واختيار »

كيف يقول هذا من أسرف كثيراً في التهويش بمزايا الهاشميين لمجرد القول بأنهم لم يمتنعوا عن البيعة ولم يتخلفوا عنها ، وهي التي قال آخر الأمر : انها لا تلزم المسلمين الا عن رضا واختيار؟

اذا كان الأمر كذلك حقاً فأي حرج في التخلف عن البيعة من الهاشميين ، أو بعضهم ، حتى يلتمس دفع الحرج عنهم بانكاره كل الإنكار ؟

أي حرج في ذلك اذا كان الرضا والاختيار شرطاً لا تتم البيعة به إلا كما قال ؟

إن الحرج في المبايعة ، اذا فقد الشرط ، أكثر منه في التخلف عنها والشرط قائم في المتخلفين والمبايعين على حد سواء ..

وأولئك وهؤلاء – على كل حال – هم الأكرمون .

قصة اللؤلؤة .. بالقياس !

وسؤال بهذه المناسبة عن قصة مغاضبة السيدة فاطمة لأبي بكر رضي الله عنهما فيما يلوح من امر الميراث :

كيف أثبت المؤلف هذه القصة – في نفس الفصل ثم في الفصل السابع من الكتاب – ولم ينكرها قياساً على منطقه في انكار تخلف الهاشميين عن البيعة ؟

انني لا اناقش هنا صحة الرواية او ضعفها بمنطق القدماء أو غيرهم .. انما بمنطقه وهو قد أكد مبايعتهم في الحال ، لئلا يمس التخلف فضائلهم بشيء .

وقصة مغاضبة فاطمة أجدر بمنطق كهذا اذا كان منطقاً حقاً بمعناه في النتائج والمقدمات .

انها ابنة الرسول .. لؤلؤة بني هاشم .

وتعرف مزايا ابي بكر ومكانه من نفس أبيها العظيم .

واذا لم تكن تعرف ان أباها قد قال ما لفظه او معناه : (نحن معاشر الأنبياء لا نرث ولا نورث .. ما تركناه صدقة) فإن معرفة ابي بكر وحده بذلك كفاية .

ثم أي ميراث هذا الذي لا يكاد يذكر ، وتغضب له فاطمة ، وتخاصم عليه أبا بكر الى ان توفاها الله – كما رجح المؤلف – وقد

علمها أبوها تفاهة الدنيا بأسرها من وقت طويل ؟

هذا ان كان يخفي عليها - عدا ما سبق - ان القطيعة تأباها تعاليم سيد الأولين والآخرين ..

انني أردد كلاماً كان من المتوقع ان يردده المؤلف بمنطقه في الدفاع - او في التظاهر بالدفاع - عن الهاشميين ، ليكون مصير قصة المغاضبة كقصة التخلف عن البيعة .. الى الرفض والإنكار ..

لقد كان هذا متوقعاً لو ان المسألة مسألة منطق لا تنهار قاعدته هنا وتثبت هناك .. أياً كان الخطأ فيه والصواب ، وبصرف النظر عن صحة الرواية وعن مغزاها في تقرير حالة انسانية قد يمر بها كرام الناس ، ثم لا يزيدهم معنى البلاء والامتحان فيها الا كرماً ومقاماً عظيما .. الى آخر ما يقال عن قصة المغاضبة مما لست بصدد بحثه وتفصيله هنا .. وقد جرى شيء منه ايضا على قلم المؤلف الكبير ..وكان حقا أن لا يجري ، وأن ينكر القصة من اساسها كما انكر غيرها ، وان يقول انها قصة ملفقة مكذوبة ، وان فاطمة اكبر كثيراً من ان تخاصم ابا بكر لسبب الميراث أو غيره .. كما قال عن قصة تخلف الهاشميين عن البيعة ، والا فكيف يتأثر مقامهم بالتخلف ، ولا يتأثر مقام سيدتهم بالتخلف او المغاضبة .. على اساس منطقه وما رآه ؟

ولكن المسألة – كما يبدو – مسألة خلط في الهدم والبناء ، والـكلام .. يثبت وينفي ، ويتنـاقض ، ويعفّ عـن بعض الروايات ، ويجر بعضها الى الهاوية باسم المنطق .. ولا منطق هناك ، والا لاضطرد وثبت على القياس في كل مثال !

اختِلافُ الصّحابة

دليل التمرد !

انتقل المؤلف في الفصل السادس من (الشيخان) الى ما كان من أمر الصدّيق بعد أن تمت البيعة له بالخلافة .. وكيف كان أول عمل قام به هو انفاذ جيش أسامة رغم مراجعة الصحابة له في ان يؤجل انفاذه امام ظروف الردة وخطرها .. وكيف تهيّأ لقتال المرتدين وعقد ألوية القتال للقواد. وكيف ان «تسمية هؤلاء القواد ، وبيان القبائل التي وجهوا اليها بجنودهم، ومنازل هذه القبائل : يبين في جلاء ان الجزيرة العربية قد كفرت كلها ، الا افراداً من المسلمين ظلوا على دينهم»

وما أجدني مضطراً لمناقشة هذا المعنى بعدما سبق .

وخلاصة ما يقال : انه اذا جاز ان يكون تجهيز الألوية والجيوش دليلاً على ان التمرد هو الأغلب الأعم في القبائل – أياً كانت – فان من الجائز ان يستدل به على ان التمرد هو الأقل وليس الأكثر .. ولمثله تعقد الألوية وتساق الجيوش ، تحت إمرة كبار القواد لمعالجته قبل فوات الأوان ، فهو دليل غير قطعي على « ان الجزيرة العربية قد كفرت كلها » كما قال .

على ان استطراده لمعنى الكفر .. أو النار التي اشتعلت في الجزيرة .. الى آخر ما مضى به الكلام : ليس هو الاستطراد الاخير !

* * *

ثم يستطرد الى الشك فيما كتبه ابو بكر من عهود لقواده أو

لمن وُجّهوا الى قتالهم .. لا لسبب الا انه لا يطمئن للنصوص ، وان كان هذا لم يمنعه ان يذكر خلاصتها بمنتهى الثقة والاطمئنان!

تهويش !

ثم ..

ثم لا أطيل .. وسياق البحث يقتضيني أن أمر بالفصل السادس أو بمعظمه سريعاً لأقف عند قوله :

« ولكن الرواة يزعمون ان بعض وجوه المسلمين راجعوا أبا بكر في حرب المرتدين، وقال له قائلهم – وهو عمر رحمه الله–: «كيف تقاتلهم وهم يقولون لا اله الا الله »

«وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم: (أمرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله ، فاذا قالوها عصموا مني دماءهم واموالهم الا بحقها وحسابهم على الله) ، فرفض ابو بكر وقال: « والله لو منعوني عقالاً كانوا يؤدونه الى رسول الله لقاتلتهم عليه. فهم يفرقون بين الصلاة والزكاة والله لم يفرق بينهما . والزكاة حق المال ، وقد قال رسول الله : «الا بحقها » ويزعم الرواة ان عمر قد شرح الله صدره لقتال المرتدين حين رأى ان الله قدشرح لهذا القتال صدر ابي بكر »

ثم اسمعوا .. هذه الطلقة :

« ولست اقبل هذه القصة بحال »

عظيم ..

انما .. « ليهْ » ؟

اسمعوا :

« فوجوه المسلمين من اصحاب رسول الله اعلم بدينهم من ان يجادلوا ابا بكر في الزكاة ، ولم يكن عمر اقلهم علماً بالاسلام، الى ما عرف من شدة عمر في الحق . ولم يكن عمر ولا ابو بكر قد عرفا هذا اللون من الجدل الذي ألفه الفقهاء والمتكلمون فيما بعد » الى ان يقول :

« والذين يروون هذه الرواية يسيئون الى أولئك الشيوخ من اصحاب رسول الله ، حين يصورونهم من جهة خائفين مشفقين ان يتخطفهم العرب ، مع انهم قد صحبوا النبي صلى الله عليه وسلم .. »

ويستمر في كلام كهذا التهويش بمزايا اصحاب الرسول ، وانهم بها اكبر من ان يخافوا حرب المرتدين او يشفقوا منها ، وانهم يعرفون كأبي بكر « ان الله قد قرن الزكاة بالصلاة في القرآن غير مرة ، فلا تكاد الصلاة تذكر في الكتاب العزيز الا ومعها الزكاة » الى ان يقول :

« فما كان لهم بعد ذلك ان يقنعوا من العرب بقولهم لا إله إلا الله وهم يجحدون ركناً من الأركان الخمسة للإسلام ، فيؤمنوا ببعض الحديث الذي حاجّوا به ابا بكر ، ويتركوا بعضه ، حتى ينبههم ابو بكر إليه »

ثم يمضي في الكلام عن شدة عمر في الحق .. الى ان يقول:

« فعمر الذي يهم بضرب أعناق نفر من المسلمين المجاهدين ، أن استحلوا الخمر ، لا يمكن ان يجادل ابا بكر في حرب العرب على جحود الزكاة ، وهي أصل من اصول الاسلام »

المزايا حق مع الاختلاف

وأعيذ كل باحث مخلص من ان يجوز عليـــه التهويش بمزايا الصحابة عليهم رضوان الله .

فالرواية التي تذكر مراجعة بعض الصحابـــة لأبي بكر في حرب الممتنعين عن أداء الزكاة ، رواية ثابتة في الصحاح .

وليس ضروريا أن أذكر عند كل رواية اسماء رواتها بالتفصيل ، بل ما كان ذكر الأسماء من قبل إلا للمثال أو لعله من فضول البحث ، فإن الدكتور لم يتعرض لسند اية رواية أو لأي أحد من رواتها — بما يقتضي استعراضهم للبحث والنقاش ..

انه يتعرض للرواية بمنطقه فحسب !

وكان موضوع منطقه — أو تهويشه — هنا مزايا الصحابة !

ومزايا الصحابة — وفي مقدمتهـا شدة عمر — حق لا يلغيه أنهم قد اختلفوا مع الصدّيق في وجهة نظر كان الاستنـاد منهم فيها لحديث الرسول صلى الله عليه وسلم ، كما فهموه حينذاك .

ولا يمس مزايا عمر او غيره ان يفطن ابو بكر الى ما لم يفطنوا اليه في المستند والدليـــل ، فما أكثر القضايا التي اختلف رأي الصحابة فيهـا ، وسبقت فطنة أحدهم الى الحل الصحيح قبـل

الآخرين ..

بل لقد سبقت فطنة بعضهم، كعمر رضي الله عنه، في قضية كقضية اسرى بدر – الى ما نزل القرآن بترجيحه على ما جري به العمل من سيد المرسلين يومها، ولم يقل احد من قبل او من بعد: إن شيئاً كهذا يمس مقام النبوة، بحيث نتفاداه بالإنكار، ونقول – على رأي طه حسين كلا ... ان عمر لم يكن ليرى قتل الأسرى اذ يرى النبي افتداءهم، وانما كان عمر من رأيه عليه افضل الصلاة والسلام، ونزل القرآن ضد ذلك جميعاً، والرواية التي تقول غير هذا كذب في كذب، لأن الله لا يرضى ان يضع رأي عمر من رأي النبي في درجة الرجحان .. او اية « دردشة » كهذه يمكن ان تقال – بأسلوبه – للنفي والإنكار!

ولكن الدكتور نفسه لم يقلها، بل بالعكس اثبت القصة وهو يتحدث عن مزايا عمر في القسم الخاص به من الكتاب، وكأنه لم ينكر اختلاف عمر وسواه مع الصدّيق في موضوع الزكاة، وكأنّ إنكاره لم يكن مبنياً على المزايا التي لا يُعقل – كما يرى هو – ان يختلفوا فيها، وأن يفطن الصدّيق بها الى ما لم يفطنوا اليه !!

كيف يُعقل – بمنطق انكار كهذا – أن يختلف أحد مع النبي صلى الله عليه وسلم أي اختلاف يمس، ولو باللمس الرقيق، تلك المزايا التي تفَوّق بها على العالمين ؟!

ولا يقال إن الأمر في قصة الأسرى كان للرأي وحده، وانه

في قصة الامتناع عن الزكاة ، لم يكن كذلك ، وانما كان لنص الحديث .. فالرأي لا بد منه هنا وهناك ، واكتشاف الصواب عملية رأي وتفكير .. أياً كان الموضوع ، وعلى أية درجة ، من الوضوح أو من الخفاء .

– وعمر رضي الله عنه صاحب الفطنة التي أيدها القرآن في قصة اسرى بدر وغيرها ، هو نفسه عمر الذي وقفت امرأة في مواجهته يوم قال :

– لاتزيدوا مهور النساء على اربعين اوقية ..

فردت عليه قائلة :

– ما ذاك لك ..

قال : ولمَ ؟

قالت : لأن الله تعالى يقـــول (وان أردتم استبدال زوج مكان زوج وآتيتم إحداهن قنطاراً فلا تأخذوا منه شيئاً)

فقال عمر رضي الله عنه كلمته الخالدة :

– أصابت امرأة .. وأخطأ عمر .

وأبطل مقالته السابقة في الحال ..

أفنشطب رواية كهذه ونظائرها لأي تهويش فـارغ بمزايا الصحابة ، وان امرأة من سواد الناس لا يعقل بحـال من الاحوال ان تكون أفطن من عمر للقرآن والآية التي استشهدت بها من القرآن ؟

اننا جديرون ان ننـكر – بنفس المنطق – كتاباً اسمـه

(الشيخان) بقلم طه حسين ، لأن مزايا الدكتور كاللون الصارخ في جيلنا ، فكيف يعقل ان تـُنتج مزايا كهذه شيئاً كالذي في الكتاب ؟ !

اذن .. هو كتاب مكذوب على العبقري الكبير !

* * *

وسبحان الله العظيم .

سبحان من هو وحده الذي لا ينسى .. ولا يغفل .. ولا يخفى عليه شيء في الأرض والسماء ..

وسبحان من جعل في مزايا البشر وطبائعهم شيئا كهذا لاتتم فَنّيّةُ الخلق الا بـه .. في أحسن النـــاس ومن دونهم على السواء ..

فإذا فطن ابو بكر رضي الله عنه الى ما لم يفطن اليه من كانوا يجادلونه في قتال المرتدين ، او اذا فطنت امرأة الى ما لم يفطن اليه عمر في موضوع المهور ، فليس في ذلك ونظائره أي شذوذ على مزايا وطبائع البشر .. من الغفلة العارضة .. الى النسيان .. الى آخر المفارقات .. ، بل – على العكس – فيه من ملامح التشريع ، والتربيـــة والخلق ما لا يخفى على الرأي السليم .

اساتذة الجدل .. والفقه

والموضوع أبسط كثيراً من لون الجدل الذي قال المؤلف :

ان الشيخين لم يكونا قد عرفاه ، ولهذا بطلت في نظره الرواية .

الموضوع هو : هل يبرر الامتناعُ عـــن أداء الزكاة قتالَ الممتنعين ؟

سؤال واضح لا محل فيه لاحتمالات الرأي والتعقيد .. ولا محل لها أيضاً في الجواب على السؤال ، لأن نص الحديث - نص محدود ، ولا شيء فيه من متاهات الفلسفة والجدل .. وكل ما هناك أن الصدِّيق سبق الذين جادلوه الى فهم الحجة واستنباطها من معنى الحق المستثنى في نص الحديث ، وان وجهة النظر الصحيحة غابت على من عداه ، ثم رجعوا اليها وقد عرفوا انها الحق مذعنين ..

ثم ما هو الجدل الذي عرفه الفقهاء او المتكلمون ؟

أليس هو من البداهة .. واليها .. اذا صدق الجدل ؟

أتراه شيئاً فوق مستوى العقل السديد بالفطرة وبالتجربة .. من غير ثقافات ؟

ان عقلاً كهذا كثيراً ما يزاحم العقل « المدرسي » في معارك الجدل ، ثم قد لا يخطئه الصواب ..

وفي المؤتمرات الشعبية او الحكومية ، وفي الدنيا عموماً ، يقع شيء كالزحام والصراع بين « العقليْن » وقد يبدو « العقل المدرسي » حينئذ قزماً .. الى جوار ذلك العملاق .. بالجدل والبرهان الفصيح ، لا بضرب « السْبُق » !

كيف - اذن - بمن خالطت عقولَهم واروا َحهم ثقافـــةُ القرآن ؟

لقد كانوا أساتذة الجدل الذي عرفه المتكلمون والفقهاء من بعد ، وكانوا مؤسسيه على الطبيعة ، وهم الذين كانوا دائماً مع القرآن ونبيه ومع بعضهم – في اخذ وعطاء ..

(ولو ردّوه الى الرسول والى أولي الامر منهم لعلمه الذين « يستنبطونه » منهم)

(وجادلهم بالتي هي أحسن)

(وان جادلوك فقل الله أعلم بما تعملون)

(ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتي هي أحسن) .

(قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها) .

ولا أكاد أحصي ما جاء في القرآن عن الجدل بأنواعه ، وقد عاش الصحابة مع النبي ، والقرآن ، ومع بعضهم .. في جو السؤال والجواب والنقاش .. وكان منهم سادة الفقهاء في الفهم ، والاستنباط ، والقياس ، والفتوى .. وكانوا يختلفون أحياناً على امتلاك ناصية الجـــدل ، مع الفقه ، في حالة الاختلاف والاتفاق .

وفقه عمر وعلي ومعاذ بن جبل وابن عمر وابن عباس وسواهم – فقه معروف مشهور ، واحكامهـــم مشهورة في عشرات القضايا .. ومن ذلك ونظائره نشأت فكرة المذاهب التي أخذ بها الفقهاء والمتكلمون فيما بعد ، ثم عرفوا الجدل وعرفوه كعلم وقواعد ما زالت معرفتها الى اليوم ليست ضرورية للخوض في كل جدل ونقاش .

والبيان الفصيح على ألسنة الذين لم يعرفوا جـدل الفقهاء والمتكلمين – كما قال المؤلف – هو وحده يكفي .. بغض النظر عما سبق ، فإنه مستعد للجدل بطبيعة تكوينه .. من المفردات، وعوامل الحركة عليها .. الى ما وضح أو خفي من أسرارهـا في التركيب والسياق ، فإذا صح أنهم كانوا يتكلمون الفصحى بالفطرة او بالعافية فهم بها ايضاً كانوا يمارسون فن الجدل، إلا اذا جاز انكار ذلك عليهم – بمثـل منطق المؤلف – لأن الكلام الفصيح لا بد له من الإلمـــام بعلوم اللغة والبيان ، وهم كانوا لا يعرفون هذه العلوم، كعلوم الجدل التي عرفها الفقهاء والمتكلمون فيما بعد !

وسلامة العقل من مثل هذا الإنكار !

الإشفاق .. وظروف الكارثة

ثم ان ما مضى عن الجدل ومزايا الصحابة الذين جادلوا في موضوع الزكاة لم يكن – كما يلوح – كافياً لإسقاط الرواية التي تثبت هذا الجدال ، ولهذا استطرد المؤلف الى نغمة الاشفاق ، وان الصحابة الذين جـادلوا الصدّيق – رضي الله عنهم – كانوا فوق الجبن والاشفاق من قتال المرتدين. الى آخر ما قال ..

ولا أجد خيراً من مواجهة الاشفاق بصراحة ، وأفترض أنه كان قائماً بالفعل في نفوس الصحابة من قتال المرتدين ، وأن المسألة لم تكن مجرد اختلاف في وجهة النظر بينهم وبين الصّديق

على القتال ، لا سيا وانهم – كما يرى المؤلف – لا يعرفون الجدل الذي قال .. انما هي مسألة إشفاق من هذا القتال .. افتراه – لو كان – يخدش مزاياهـم ، أو يسيء إليهم بشيء مما قال ، حتى ننكر الرواية لإنكاره من الأساس ؟

كلاّ .. ممدودة على طول الخط ، بل الى اطول خط يمكن ان يمتد من هنا الى ما شاء الله .

لقد كانوا وسيظلون في قمة الأكرمين ، لا يمسهم اي إشفاق كهذا – اذا صح – في مثل تلك الظروف .. بل هو اشفاق منتظر لا يشذ مطلقاً على الطبيعة واستجابتهـا في الكبـار والصغار للمؤثرات .

ألم يقف عمر خطيبـاً في المسجد اذ توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم قائلاً : (لا اسمعن احداً يقول : ان محمداً قد مات ، ولكنه أرسل اليه كما ارسل الى موسى بن عمران ، فلبث عن قومه اربعين ليلة ، والله إني لأرجو ان تُقطع ايـدي رجال وارجلهم .. يزعمون انه قد مات) حتى جاء الصديق رضي الله عنه .. وقرأ في الناس قول الله تعالى :(وما محمد الا رسول قـد خلت من قبله الرسل .افإن مات او قتل انقلبتم على اعقابكم)؟

أفكان الناس – بما فيهم عمر – لا يعرفون ان الله انزل هذه الآية ؟

لقد بدا على عمر انه كما لو لم يكن قد سمعها من قبل .. وقال (والله ما هو الا ان سمعت ابا بكر يتلوها ، فعقرت حتى

ما تُقلّني رجلاي وحتى اهويت الى الارض)

افنكذب رواية كهذه لأي تهويش معناه : ان عمر لا يعقل بحال من الاحوال ان يجهل تلك الآية ، ولا يعقل ان يجهلها الحاضرون ايضاً ثم لا يعرفها الا الصدّيق وحده ؟

لقد كانت الكارثة شديدة ، وكانت مفاجأتها بحيث يبدو طبيعياً كل ما يصاحبها من أعراض لا يسلم منها حتى العباقرة والكبار ، ومن الطبيعي ايضاً ان يثبت في مثلها نفر من الناس ، كما ثبت الصدّيق رضي الله عنه في اكبر مأساة .. وكأنما كان ثباته اشارة واضحة لرجحانه ، اذا بطلت مزايا الترجيح كلها او خفيت ، او كأنما هو بمثابة رنين الجرس للتنبيه — في الوقت المناسب — الى كل ما هو جدير ان لا يبطل وان لا يخفى من مزاياه ..

ومن الطبيعي ايضاً ان لا يستعيد الخضمُّ هدوءه الا بعد حين ، وان تظل النفوس بعد الكارثة في حالة اقرب الى الهلع والاضطراب ، وان يسبق اليها الخوف والاشفاق من حرب المرتدين — لو كان الأمر كذلك — وان يرنّ الجرس مرة اخرى باستمرار بطل الثبات على الثبات .. الى ان تولت الطمأنينة نفوسهم ، وعاد فيها كل شيء الى مجراه .

فأية غرابة او شذوذ — بعد فهم الحقائق كما هي — في ان لا يرى الصحابة قتال الذين امتنعوا عن اداء الزكاة ، على فرض انهم كانوا مشفقين من قتالهم في مثل تلك الغمرة من الأحداث؟

ولكن الغرابة والشذوذ ، ليست في الانكار فحسب .. بل في الاثبات ايضاً .. فقدسبق – في الفصل الثالث من الكتاب – ان أقر المؤلف نفسه ما كان من شك الصحابة ، وأولهم عمر ، في وفاة الرسول ..

وهو وان ألقى على الشك ظلالاً موضوعها الدين الذي لم يظهر على الدين كله – كما سبق الكلام – الا انه قال بعد الظلال في نهاية ذلك الفصل :

« فاذا فكرت في ان أبا بكر كان احب الناس الى رسول الله ، وكان رسول الله احب الناس اليه ، عرفت وقع هذه المحنة في نفس ابي بكر . ولكنك تعلم كيف خرج ابو بكر من هذه المحنة دون ان تضطرب لها نفسه ، ودون ان يجد الضعف او الريب الى نفسه سبيلا . وتعرف كذلك كيف استطاع ان يرد الصادقين من المؤمنين الى انفسهم ، او يرد انفسهم اليهم » ثم ذكر الآيتين اللتين قرأهما الصدّيق حينذاك ، وعقب بقوله :

« لم يجزع اذن ابو بكر ولم يرتب لوفاة النبي ، بل ذاد الجزع والريب عن نفوس المؤمنين الصادقين حين ذكرهم بما أنبأ الله به في القرآن من ان النبي معرض للموت وللقتل ، ومن انه ميت كما يموت غيره من الناس »

كيف – وانا أسأل باسم منطقه – كيف يُثبت هذا من من يُنكر جدال الصحابة مع الصدّيق في موضوع الزكاة ؟

كيف يثبت تفوقـاً كهذا للصدّيق ينفيه في انـكار رواية الجدال ؟

كيف يعدد مزايا الصحابة ومواقفهم مـع رسول الله ، ويدهش لنسيانهم اذ يقول « افتراهم قد نسوا هذا كله ؟ » وهو قد اثبت – في اول الكتاب – شك عمر وسواه في وفـاة الرسول ، ممن كانوا يقرأون في القرآن دائمـاً (انك ميت وانهم ميتون) (وما محمد إلا رسول قـد خلت من قبله الرسل) الى آخر ما يعرفونه عن الحي الوحيد الذي لا يموت ابداً وهو الله ؟

وليس هذا هو التنـاقض الأول بين منطقه في مسألة ، ومنطقه في أخرى . . وليس الأخير . .

فقد أثبت في الفصل السادس نفسه من الكتاب ، وقبـل انـكاره رواية الجدال، مراجعة وجوه المسلمين للصدّيق في تأجيل انفاذ جيش اسامة امام الخطر الداهم « الذي يوشك ان ينقضّ على المدينة في أي لحظة ، ولكنه أبى وألح في الإباء ، فـلم يكن أبغض إليه من ان يخالف عن امر النبي صلى الله عليـه وسلم ، مهما تكن الظروف ومهما تكن العواقب » الى ان قال :

« ثم طلب اليه الانصار الذين كانوا في الجيش ان يولي عليهم قائداً آخر أسن من أسامة ، وارسلوا عمر ليكلم ابا بـكر في ذلك ، فلم يكد عمر يفضي اليه بما رغب الانصار فيه حتى قال له ابو بكر : (ثكلتك امك يا بن الخطاب ، يوليه رسول الله

صلى الله عليه وسلم وأعزله انا !) فرجع عمر الى الأنصار برد ابي بكر عليه ، فلم يزيدوا على ان سمعوا واطاعوا »

ولا أعلق على هذه الرواية بضعفها، و انها مما لا يُحْتَجُّ به، وقد لمس النقاد رواتها من بعض الوجوه ، لأن الدكتور قد كفانا مؤونة الكلام في الروايات من باب الرواة ، وأراحنا واياه من كل عناء الا عناء منطقه وحده مع الروايات .. وليكن حال رواتها ما يكون !

ولا أقول ايضا : ان الأنصار الذين وسطوا عمر للصديق في ان يعزل أسامة ، ما كان لهم ان يفعلوا ذلك – على حد منطقه – وهم يعرفون كالصّديق حق الزكاة .. والصلاة .. وحرمة أوامر رسول الله ، ومنها تعيين أسامة قائداً لذلك الجيش ..

وانما أقف عند عمر وحده في الرواية .. كيف يضعه المؤلف في مثل هذا التناقض بها وباثباتها ، بعد انكار الرواية السابقة التي تقول بمراجعته في شأن الزكاة والقتال عليها .. وعمر هو عمر الشديد العالم على كل حال ؟ فكأنما الذي كان غير معقول – عند المؤلف – من عمر هناك كان معقولاً عنده هنا في مراجعته لعزل أسامة وهو يعرف ، كأبي بكر ، ان النبي هو الذي ولاه، ويعرف ايضاً حرمة اوامر النبي كأبي بكر ، ويذعن لها كل الاذعان !

كيف هذا ؟

رواية قوية يكذبها وينكرها لمنطق مدهش عجيب ..

ورواية ضعيفة كان ينبغي ان ينكرها بنفس المنطق – ما دام الرواة والسند وكلام النقاد شيئاً لا اهمية له عنده على الاطلاق – غير انه لم يتردد في اثباتها ، على التناقض الواضح بينه وبين ذلك الانكار !

القوة ألوان

هذا وان عمر وسواه من صحابة رسول الله قد ظلوا – بكل حادثة صحيحة ثابتة تصور مزايا البشر فيهم – أولئك الأقوياء الرحماء الذين لا يخشون في الله لومة لائم ، والذين صحبوا النبي صلى الله عليه وسلم في كفاحه الطويل ، وعاشوه في كل غزوة وفي كل امتحان وفي كل يوم ، دون اي تناقض ، او تهويش بهذا التناقض بين المزايا ، أو بينهم اولا . وبينهم اخيراً في ظروف الردة .

وظل عمر رضي الله عنه – بمحادثة مراجعته للصديق في قتال المرتدين ، أو بموقفه من وفاة الرسول قبلها ، او بحادثة مراجعته في شأن جيش اسامة ، لو ثبتت ، او بحادثة المرأة التي ردت عليه في تحديد المهور . ظل عمر بكل ذلك أو بعضه او ما اليه ، هو هو .. البطل القوي والعبقري الذي لا يفري فريه احد ، والذي يهم بضرب اعناق نفر من المسلمين المجاهدين أن استحلوا الخمر – كما روى المؤلف .

وغلطان من يظن ان القوة او البطولة او العبقرية تناقض حوادث كهذه ، فينكرها وهي في حقيقتهـــا قد لا تخرج عن المعاني ذاتها بعد التأمل الدقيق .

ربما كان الضعف نفسه قوة ، وليس ضعفاً كما قد يخيل الينا من أمره بعض الاحيان ، كمراجعة الصحابة للصّديق في قتال المرتـــدين .

انها لون من القوة ، ولعل الضعف ان يتابعوا الصّديق حالاً ولو لم يقنعوا .. بأسلوب « الأمعات » سواء كانوا ذاهلين عن معنى الحق والقتـــال من اجله في حديث الرسول ، او كانوا مشفقين .

وهو لون آخر من القوة بعودتهم الى الحق في رأي الصديق مذ عرفوه ..

وارتباكهم يوم وفاة الرسول لون من القوة في عواطفهم التي فاضت ايماناً وحباً لرسول الله ، حتى استسلموا لها - وحدها — في ذلك الموقف الرهيب ..

وقس على ذلك تراجع عمر امام رأي امرأة ، فانه منتهى القوة .. ولا ضعف فيه ..

وكذلك الحال في بقية الحوادث الصحيحة الثابتة ، فانها لا تخرج عن معاني القوة ـ كما يجب ان نفهمهـا ـ بين عشرات الصور والألوان .

ولا يعني ذلك انها جميعاً على مستوى واحد ، فان بعضها يفوق بعضها ،ولهذا كانت قوة الصدّيق في حادث وفاة الرسول اكبر منها فيمن عداه ، كقوته يوم صمم على قتال المرتدين .. وقد استكان الصحابة لرأيه وقوته هنا وهناك .

ولقـــد جاء تفوقه رضي الله عنه في الوقت المنـــاسب له ولإثبات انه هو صاحب الحق بعد وفاة الرسول صلوات الله وسلامه عليه .

* * *

ويتردد قلمي كثيراً هنا لما قد يلوح في ثنــايا كلام المؤلف بأسره عن الصديق ، من ظلال على تفوقه .. الى جوار لمحات صادقة عن فضله ومزاياه !!

انه شيىء يذكر بما مضى في المقدمة يوم قال : انه لا يريد الثناء على الشيخين !

ولا أحكم .. ولا أذكر نصوصاً ، او أشير لما سبق .. او لما سيأتي ، ولكنني اترككم لتحكموا – ان شئتم – بعد ان تقرأوا جيداً ، ثم تعتبروا النتائج او الصافي منها بين السطور !

ظِلالٌ على الخالِدين

روايات في درجة الأخبار

تحدث الدكتور في الفصل الثامن من (الشيخان) عن موقف ابي بكر من الردة .

وقسم كبير من هذا الفصل موضوعه خالد بن الوليد رضي الله عنه ، بطل حروب الردة ، وبطل الفتح الاسلامي العظيم .

والروايات التي تقص انباء هذا البطل — خاصة ما اتصل منها بحروب الردة ، وبموقف الشيخين منه ، وما كان من خلاف بينهما عليه — روايات مهزوزة بطبيعتها .. ليست لها او لمعظمها اسانيد ثابتة ، فهي من هذا الباب لا يحتج بها النقاد .

انها في درجة الاخبار ، ترويها كتب التاريخ المعروفة ، ولا شك في ان بعضها أوثق من بعضها ، وانها قد تصور الحادثة ثم تختلف — الى حد التناقض احياناً — على تفاصيلها ، مما يحتم على الباحث المخلص ان يتردد فلا يقطع برأي جـــازم في التصديق والتكذيب الا على ضوء صحيح .

ولكن الدكتور طه حسين كذب بعضها ، وصدق بعضها ، وتردد بين التصديق والتكذيب في بعضها .. وعسى ان يكون فيما كذبه ما هو جدير بالتصديق ، والعكس ايضاً ، على الضوء الصحيح .

بين الخطأ والاجتهاد

وعلى سبيل المثال : حادثة قتل مالك بن نويرة وجماعته من

بني يربوع ، فالروايات تذكر هذه الحادثة ، على اختلافها ، في صورتين :

احداهما القتل الخطأ الذي ترتب على كلمة صاح بهـا المنادي في ليلة كانت شديدة البرد ، وهي كلمة « أدفئوا اسراكم » .

وكان من الأسرى مالك بن نويرة ورفاقه تلك الليلة .

وكان معنى الإدفاء هو القتل في لغة من كانوا على الأسرى من اصحاب خالد .

وقتلوهم ..

وما اشبه القتل حينئذ بمعنى الحظ السيىء الذي يقع احياناً، ويستوي فيه الآمرون والمـأمورون والقاتلون والمقتولون والكاسبون والخاسرون .. ، وكل ما هناك انه حظ سيىء كان وانتهى ، فمـا من سبيل لتحديد المسؤول عنه ، او الى اللوم والتثريب الا على الحظ .. ان كان الحظ يُسأل او يلام !

فهذا قتل خطأ لا يؤاخذ القاتل به او يحاسب عليه ، اللهم الا الديّة .. وقد ساقها ابو بكر فيما تقول بعض الروايات .

والصورة الثانية هي القتل العمد المقصود من خالد وقد تبين له انه يقتل كافراً مرتداً عن دين الله .

من الجائز ان يكون ما تبينه خطأ ، او انه تعجل الامر ولم يتأن فيه ، ولكن هذا ليس حجة عليه وهو في مقام الاجتهاد ..

كان يقود معركة ضد الردة والتنبؤات التي اطلت برأسها .. هناك !

فما هو مؤاخذ على العجلة في معركة حياة او موت ، وما هو مؤاخذ على الخطأ الذي قد يظهر بعد فوات الاوان .

أتراه لو ظفر به مالك بن نويرة او من معه - أكانوا يرحمونه واصحابه في تلك الليلة من القتل والعذاب ؟

وهكذا يلوح انهم قُتلوا خطأ، او انه قَتَلهم عمداً وحجته قائمة في نفسه بأنهم كافرون .. أياً كان الخطأ فيها او الصواب .

وضميره بريء على الحالين من سفك دم المسلم بمعنى العمد الذي شُرع من اجله القصاص ، فلم يكن له اي غرض في القتل الا إعلاء كلمة الله، ولهذا لم يؤاخذه الرسول صلى الله عليه وسلم على موقف مماثل من القتل يوم فتح مكة ، وانما تبرأ الى الله مما كان ، وتبرأ الصدّيق ايضاً منه بمفهوم كلمته التي أثبتها الدكتور، وهي «تأول فأخطأ» ولم يتعدَّ الأمر منه حد اللوم والملاحظة .. وان تعداه الى غير ذلك عند عمر بن الخطاب .

براءة من القتل

ولكن الدكتور طه حسين يأبى الا ان يأخذ الحادث وحده من الروايات ، وهو « ان خالداً قتل مالكا » .

ذاك وحده ما يأخذه بدون شك !

اما تفاصيل الحادث فانها عنده « من التكلف الذي لا يراد به الا ابراء خالد من قتل اولئك النفر » .

وما أحسبه يريد ان يقول : ان هذه التفاصيل تنفي القتل

من اساسه ، لتثبت أنه لم يكن قتلٌ مطلقاً .. أو من خالد على الأخص ، فالتفاصيل ليست كذلك على كل حال .. ولكنه يريد – أو كأنه يريد – ان يقول : إن خالداً رضي الله عنه قد قتل مالكاً .. لا خطأ ، ولا عمداً باجتهاد .. انما قتله كأي رجل يقتل رجلاً من المسلمين ، ظلماً وعدواناً ، وان خالداً لا يبرؤه من ذلك شيء من التكلف الذي جاء به الرواة في التفاصيل .

وأحسب ان خالداً في غير حاجة الى مثل هـذه البراءة أو التماسها له من أي كان ، فلقد برأه الرسول أولا .. ثم ابو بكر .. وعمر ثانيـاً ، فلو لم تكن الثقة بضمير خالد وإخلاصه للحق في الخطأ والصواب لما بقي خالد على وجه الحيـاة ، ولم يكن النبي صلى الله عليه وسلم ليقعد عن القصاص منه يوم فتح مكة ، ولم يكن الصديق ليعفيه منه ، بعد مقتل ابن نويرة ، ولم يكن عمر ليتساهل في ذلك اذا تساهل الصديق ، فقد امتثل هذا مراراً لرأي عمر ولإصراره عليه بالحق .

ولا يقال : كيف يغدو هذا إبراء وقد تبرأ النبي والصديق مما فعل ؟

ان هذا غير ذاك ..

ذاك إبراء من مسئولية الظاهر كما يراها ويحاسب عليهـــا الحاكم ..

إبراء معناه عدم مؤاخذة خالد بما كان حقاً ان يؤاخَذَ بـه لو كان عامداً في القتل بالمعنى المجرم الأثيم ..

وهذا تبرؤ واضح من مجرد احتمال الخطأ فيه ولو كان مما لا يؤاخَذ عليه المخطىء بعد الاجتهاد ..

تبرؤ يضرب المثل الأعلى في التقوى وخشية الله ..

ان هذا وحده – بالإجمال الذي آمن به الدكتور في حادثة قتل ابن نويرة – يغني عن التماس إبراء خالد بـأية تفاصيل لم تزد على انها صورت اسس الإبراء الحق من اهل الحق .

بين النفي والاثبات !

ولكن الغريب ان الدكتور اذ ينكر تفاصيل مـــا قبل الحادث ، يثبت تفاصيل ما بعد الحادث ، ويذكر ما جرى من كلام بين الصدّيق وعمر ، حتى قـــال الاول (تأوّل فأخطأ) وهذا معناه انه لم يقلها رجماً بالغيب ، والتفاصيل التي انكرها صالحة لإعطاء كلمة كهذه تثبت براءة من لا يبرؤه شيء في نظر المؤلف الكبير !

وعلى فرض أي تمحّك معناه : ان الصديق قـــد استمع الى تفاصيل غير التي نقلتها الينا الروايات – وان لم تتغير كلمته على الحالين –

او على فرض انه يقصـد حصول الكذب في التفاصيل من يومها ، وكأن كلمة الصديق مبنية حينئذٍ على الكذب !

على أي فرض كهذا او ذاك او سواهما ، كيف ثبت عنده جدل الشيخين ، وكلمة الصدّيق نفسها ، وكل مـــا جرى بعد

الحادث حتى عودة خالد الى المدينة .. كما أقره بتفصيله مؤلف (الشيخان) ؟

مع ان مـا بعد الحادث ومـا قبله تذكره نفس الروايات ، فهي وحدة قائمة تصور الحادث مع الإبراء ومسبباته التي قال : انها تكلّف من الرواة !

وربما كان الفصل حقاً بين اجزاء بعض الروايات وتفاصيلها .. على أن يكون ما نُقره منها لا يستدعي اثبات ما ننكره ايضاً، والا بدا التناقض واضحاً كما رأيتم بين النفي والإثبات .

* * *

وأخيراً – لا آخراً – لمـاذا لم يشك في حـــادثة القتل والتفاصيل كلها ، ومستوى الروايات التي تذكرها دون مستوى روايات كثيرة وصمها بالكذب والاختراع ؟

وتهمة الأهواء السياسية ، وما اليها ، في متناول اليد هنـا وهناك .. بالبساطة التي مسحت بالأرض بعض الروايات !

فلماذا لم يكن شيىء من كل هذا أو ذاك سبباً للشك في الحادثة والتفاصيل . أو في رواية كالتي أثبتها دون اي شك، وهي التي تصف خالداً بالعجب اذ أقبل الى المدينة ودخل المسجد « وقد غرس في عمامته اسهماً ، فلما رآه عمر قام اليه فانتزع الأسهم من عمامته وحطمها ، وقـــال : قتلت رجلاً مسلماً ثم نزوت على امرأته » ؟

ولماذا لم يشك ايضاً في الرواية التي تذكر زواج خالد من زوجة مالك بن نويرة ؟ وكيف تحقق لدى المؤلف ان هذا الزواج قد تم .. مع ان هناك ما يساعد على الشك ؟

هناك رواية تقول : ان زوجة خالد – وهي ام ابنيه سليمان وعبد الله – كانت معه في معركة اليمامة ، واسمها ام تميم بنت الحارث بن جندب الثقفية .

وزوجة مالك بن نويرة اسمها ايضاً ام تميم .

قفشة مازنية !

وقديماً .. شك الدكتور في وجود بعض الرواة والشعراء لأسباب في مقدمتها اختلاف اسم احدهم ، او تحريفه ، بين الروايات .

ويحضرني بهذه المناسبة شيء كالخيال من كلام للاستاذ ابراهيم عبد القادر المازني يرحمه الله – وهو من اكبر المؤثرات واقواها في الجيل المعاصر – وكان قد أخذ « يقفش » الدكتور ويحقق وجوده بنفس اسلوبه مع الذين شك في وجودهم .

وكانت النتيجة هي الشك – الذي قد يكون يوماً ما بأسلوب الدكتور – في ان رجلاً قد وجد باسمه ، فقد كان الشيخ طه .. ثم الاستاذ .. ثم الدكتور طه .. الى آخر ما لحق الاسم او اللقب من تطورات تلحقه بنظائره ممن شك الدكتور فيهم لنفس السبب !

انها « قفشة » موجودة في احد كتب المازني، ولعله «حصاد الهشيم » او « قبض الريح » فليس عندي منهما الآن .

من الشك .. لليقين

المهم ..

لقد كان في بعض الروايات اسم واحد بعينه وهو « ام تميم » لامرأتين : احداهما زوجة خالد ، والأخرى ارملة مالك بن نويرة، فلماذا لا يكون هذا الاتفاق في الاسم سبباً -على قاعدته في الشك - لصنع الحكاية وتلفيقها من الأساس ؟

واذا قيل :ان قصة الاسم مختلقة فلماذا لا يقال نفس الشيء في قصة الزواج ؟ ولماذا كانت قصة مفروغاً منها - عنده - سواء بعد انقضاء عدة زواج مالك ام قبله باعتبارها من السبي ، واستبرائها كما تُستبرؤ الإماء ؟ مع ان المدة التي مضت بين قتل مالك وبين علم ابي بكر بالحادث - كما تذكر الروايات - مدة قصيرة لا تتسع لأي استبراء كان !

بل وتذكر الروايات ايضاً ان خالداً لم يقربها ، اي امرأة مالك ، وانها أعيدت ضمن السبي لأخي زوجها المقتول .

وموقف كالذي كان فيه خالد قد يبرر الكيد وتلفيق الحكايات ضد بطل عظيم .

* * *

ولماذا لم يشك في قصة أخرى اوردها بمعنى التأييد، وهي

قصة مجاعة بن مرارة الذي استبقاه خـالد من دون جماعته .. ثم صالحه وتزوج ابنته ، وعنفه على ذلك الصديق ؟ مع ان حال هذه القصة كأمثالها في اختلاف الروايات على نصها وتفاصيلها ، ويشير بعضها الى ان مجاعة لم يرتد ، وانه قد قـــال شعراً بهذا المعنى ، فاستبقاء خالد له دون الآخرين لماذا لا يكون على هذا الأساس ؟

وبعض الروايات تذكر ان خالداً تزوج بنت مجاعة اخيراً ، وبدون اي اتهام ..

وقصص اخرى من نفس النوع يذكرها المؤلف ولا يكاد يشك فيها ، كقصة الحجة التي استخفى بها خالد عن جيشه في العراق ، ثم سلك طريقاً لا يسلكه الحاج .. حتى بلغ مكة ، فأتم حجه وعاد ..

ويقول الدكتور : ان الصدّيق عنّفه على ذلك ، والكتاب الذي وجهـــه اليه لا عنف ولا تعنيف ، بل عتب ملؤه الرضا والتقدير ، ثم إنجاد المسلمين في الشام .. والدكتور نفسه قـــال ذلك وأثبته وقد أثبت التعنيف قبله بكلمات !

ثم يستطرد للقول بأن إسراعه الى الحج « يُشعِر بأنه قـد اراد ان ينتهز هـذه الفرصة ليظهر في مكة ايام الموسم ، وليلم ببعض قومه من بني مخزوم » .

ولا أدري كيف يتفق حب الظهور في مكة مع عمليـة الاستخفاء التي قال عنها ؟

وكيف يتفق حب الظهور مع موقف البطل يوم ان عزله عمر ، فلم يكن الا موقف الصبر والامتثال وإنكار الذات .. وهو يومها – وكل يوم – في أوج المجد والكفاح ؟

* * *

وقصص اخرى اوردها مثالاً لعنف خالد وإمعانه في القتل في احدى المواقع مع الفرس في العراق ، حتى سُمي النهر الذي ضربت اعناق الأسرى فيه « نهر الدم » .

وهي قصة لا يزيد مستواها على ما سبق ، ان لم يقل عنه الى حد لا يعتد به أي اعتداد .. وما اجدرها بالشك ، خاصة ممن عقب عليها بمثل هذا الاحتياط في قوله : « وقد يكون الرواة قد أسرفوا في المبالغة » .

ثم يضيف في الحال « ولكن المحقق ان خالداً أمعن في القتل » .

ما أعدله من احتياط لو حصل فيما هو أهم من خبر أو جملة اخبار كهذه ليست – بمجالها ومستواها – كبيرة على الشك !

* * *

ألمجرد القول بأن خالداً كان يحب التزوج.. والظهور ، وانه كان مسرفاً عنيفاً في القتل، وانه يستحق تعنيف الصدّيق – أو لأي شيء كهذه الظلال – يطوى الشك ويتحول الى خط اليقين ؟

ليكن ..

ومـــاذا في حب التزوج او النساء من رجل كخالد ملؤه الفحولة على مستوى نادر في الرجال ؟

وأنـعِمْ بحب الظهور ان كان هو وحده عيب من لا عيب له إلا حب الظهور !

اما العنف والإسراف في القتل فلو لم يكونا – على احتمالات الخطـــأ والصواب بعد الاجتهـــاد والاخلاص – أكان الفتح الإسلامي يمضي كما مضى ؟ وهل كانت حروب الردة تنتهي الى ما انتهت اليه ؟

غرة مشرقة

لقد عرف الراجحة ابو بكر رضي الله عنه يوم وقف ضد مراجعة عمر في عزل خالد ، بل لقد كانت هذه مزية اخرى في الصدِّيق ، موضوعها البصيرة التي تكاد تلمح الغيب فــيما وراء الأبطال .. والأحداث .

ثم لم يكن خلافهما عليه من باب انه قاتل يسفك الدماء بغير أي حق ، وإلا لما كان إلا الحساب والقصاص ..

كان موضوع الخلاف هو انــه – على العنف والإسراف في القتل– يتأول ويجتهد، وقد يخطىء .. انما عن ايمان واخلاص .. وليس عن شغف بالدماء .. أو بالظهور ..

فهل يعزل لمثل هذا قائد قــد لا يسد غيره الفراغ في تلك الظروف ؟

لقد كان رأي الصدّيق في هذه المسألة من رأيه في قتــــال المرتدين ، ولهـذا كان الرأي الأقوى والأصلح لخطـة الفتح الاسلامي.. وعرف ذلك عمر ثم جهر به غير مرة في المناسبات.

أما التعنيف من الصدّيق أو من عمر فمــا احلاه من مثلهما لمثل ذلك القائد البطل .

وكأنما اراد الدكتور ان ينصفه اخيراً بقوله : « ولكن هذا كله لا ينقص من كفاية خالد في الحرب ، ولا من بلائه في رد العرب الى الاسلام » .

والحق ان خالداً رضي الله عنه – على كل ما رُوِي .. أو بعضه – قد ظل سيفاً من الله مسلولاً على رقاب الأعداء ، وظل غرة في جبين الفتح الاسلامي .. مشرقة الى الأبد .

نفس النغمة .. والحكايات !

ثم ينتقل المؤلف من لمحات كالتي مضت عن خالد الى حكاية قديمة رددها غير مرة من قبل ..

انها حكاية « عصر أبي بكر والظروف التي احاطت به » الى ان يقول في ذلك :

« واذا سائر العرب في الجزيرة قد عادوا الى جاهليتهم » .

نفس الحكاية .. والنغمة .. والنار التي اشتعلت .. والكفر الذي شمل الجزيرة العربية كلها !

وأخـذ يتحدث عن هؤلاء العرب الذين قـد عادوا الى

جاهليتهم، واستمروا - بهذا الشمول والتأكيد- مرجع الضمير في سياق الكلام .. حتى يقول :

« فأرادوا ان يصالحوا قريشاً ورئيسها أبا بكر على الاسلام كله ، لا يستثنون منه إلا الزكاة التي لم يألفوهـا في جاهليتهم . فلما أبى عليهم ذلك ابو بكر نقضوا طاعته ، واستخفوا به وبمن معه لقلتهم وكثرة العرب . حتى قال قائلهم :

أطعنا رسول الله اذ كان بيننا فيا لعباد الله ما لأبي بكر
أيورثها بكراً اذا مات بعده وتلك لعمر الله قاصمة الظهر

فقد نظر العرب الى أبي بكر على انه رجل ملكته قريش امرها ، وأبوا ان يدينوا للملوك ، وهم بعد ذلك قد عرفوا من ألفوا من ملوك الغسانيين في الشام، وملوك المناذرة في العراق ، ولم يكن اولئك الملوك ، يتسلطون عليهم فضلاً عن ان يفرضوا عليهم الضرائب ، فما بال هذا القرشي الذي عرفوه تاجراً كغيره من قريش يريد ان يجعل نفسه عليهم ملكاً ، وان يفرض عليهم الضرائب التي لم يجرؤ ملوك غسان ولا ملوك المنـاذرة عـلى فرضها ؟

وقـد بلغ من استخفاف العرب بأبي بكر ان كانوا يهزأون به ويدعونه : أبا الفصيل ، لأن البكر هو الفصيل . وكان الذين يؤثرون العافية من عقلائهم وممن بقي على إسلامه يردون عليهم استخفافهم ذلك ، ويقولون لهم : لتعرفن من أمره مـا

يحملكم على ان تدعوه : أبا الفحل الأكبر » .

* * *

ومـا عليَّ مما في ضمير المؤلف اذا كان فيه غير مـا تؤديه الألفاظ بوضوح ، وهو ان «سائر العرب» قد استخفوا بالصدِّيق ومن معه - وخاصة بالصدِّيق في آخر الكلام .

« سائر العرب » هكذا .. ودون اي استثناء !

أتراهم قد استخفوا كما قال ، او كما لعل احداً غيره قد قال ذلك سواء في القدماء او المحدثين .. او - أيضـاً ! - في المستشرقين .. وانا اتحدث عن المعتبرين من اولئك أو هؤلاء ؟

إنه لم يقدم على ذلك من الأدلة سوى حكاية بيتين من الشعر ما أحسبهما يمثلان استخفافاً شائعاً في « سائر العرب » .

ربما كان استخفافاً من الشاعر وحده او من قبيلته .. واين هم من « سائر العرب » ؟

* * *

ثم .. حكاية « الفصيل » ومن كانوا يدعونه : « أبا الفصيل » وهي حـكاية في تاريخ ابن جرير ، سندها ساقط - أولاً - والعرب .. العرب الذين بلغ من استخفافهم فيها كما قال - ثانياً - هم « أسد فزارة » والذين آثروا العافية كما قال هم « خيل طيء » على أن كلمة هؤلاء « نشاز » واضح في نغمة

استخفاف « سائر العرب » فلم يجد غير ان يقول : انهم كانوا يؤثرون العافية .. لتلافي « النشاز » !

واين اولئك بما فيهم هؤلاء — لو كانوا يقصدون الاستخفاف مع ايثار العافية — من « سائر العرب » ؟

* * *

وكدت أنسى حكاية ثالثة استطرد اليها بقوله :

« والرواة يتحدثون ان عمرو بن العاص عاد من مهمة كلفه النبي أداءها في عمان ، فمر في طريقه الى المدينة بسيد من سادات بني عامر — يقال له : قرة بن هبيرة — فأنزله قرة وأكرمه ، فلما هم عمرو ان يرتحل خلا به قرة ، وقال له : يا هذا! ان العرب لا تدين لكم بالأتاوة ، ثم اتصل الحديث بينهم حتى تغاضبا واوعده عمرو . وبلغ عمرو المدينة وقد رأى كفر من مر بهم من العرب ، فتحدث بذلك الى نفر من اصحاب رسول الله ، وريع هؤلاء النفر لحديث عمرو ، وجعلوا يتحدثون في ذلك . فأقبل عمر بن الخطاب مسلماً على عمرو ، فلما رآه اولئك النفر سكتوا . قال عمر : اني اعلم بما تتناجون . فأجابه طلحة بن عبيد الله : أتريد ان تحدثنا بالغيب يا ابن الخطاب ؟ قال عمر : لا يعلم الغيب الا الله ، انما ظننت أنكم سمعتم ما أنبأ به عمرو من كفر العرب وانتقاضهم ، فراعكم وجعلتم تتناجون فيه . قالوا : صدقت . قال عمر : فإني والله لأخافكم على العرب اكثر مما أخاف العرب عليكم » .

وحال هذه الحكاية كحال سابقتها ، ساقطة السند في تاريخ ابن جرير .. أي انها مما يطيب فيه التردد من طلاب اليقين قبل طلاب الشك وأئمته الكبار !

وعلى فرض صحتها، أين استخفاف « سائر العرب » فيهـا بالصدّيق ومن معه .. أو به وحده كما يشير السياق ؟

ان كلمة يقولها قرة بن هبيرة لا تمثل كلمة « سائر العرب » بل قد لا تمثل « بني عامر » جميعاً وان كان هو سيدهم ..

ثم ان مـا فيها ليس استخفافاً بقدر ما هو مساومة على الزكاة .. والمساومة قد تخفي غير الاستخفاف ، أو تخفيـه مع بوادر الخوف والحساب في نفس الوقت !

ولو أضفنا هذه الحكاية الى سابقتيها ، بل والى نظائرهـا ، وأخذناها جميعاً على انها صحيحة، وليست مما يطيب فيه التردد، وانهـا تصور الاستخفاف بالصدّيق خاصة وبمن معه على وجه العموم ، بل لو قلنا : ان كل قبيلة في جزيرة العرب قـد ارتد واستهان نصفها بالمسلمين ، لما جاز ان نطلق عليهـا — بين النصفين — اسم « سائر العرب » !

وكأنما المؤلف نفسه غير قانع بصدق الدليل فيهـا على الاستخفاف الذي قال، فاذا هو يقفز مباشرة بعدها الى الضرب على نغم قديم .. اذ يقول :

« وفي هذا الحديث تأكيد لما قلته آنفاً من أن عمر لم يجادل أبا بكر في قتـال المرتدين ، كما زعم كثير من الرواة ، ولكنه

يصور الى أي حد رجع العرب كفاراً بعد اسلامهم » .

ومع صرف النظر عن نغمة الكفر ، والعرب الذين رجعوا كفاراً – كما قال واستطرد مراراً – انه يتخذ من حكاية كهذه ساقطة السند حجة على رواية مضى الكلام عن قوتها .. تثبت الجدل في قتال المرتدين ، اذ يصور الجدل ضعفاً تنفيه هذه الحكاية .

ولو جاز هذا .. أو كانت الروايتان في درجة واحدة من القوة والثبوت.. بل لو صح ان الكلام الذي ترويه هذه الحكاية – أياً كان مستواها – قد حصل قبل الجدل الذي قصت خبره الرواية الثابتة لما كان في ذلك أي نفي لجدال عمر أو غيره في قتال المرتدين .

هذا جدل له حكمه في مناسبته وظرفه .. وذلك كلام له نفس الظرف والحكم .. كيف وهو انما حصل – بعد الجدل وقد وضح الطريق ، واستتب الجأش واليقين ؟

وقد يبدو شيء كالتناقض في مثل هذه الحكايات والتصرفات ، ولكن من يضع الأمور في نصابها الحق ، ويفهم النفس الانسانية بكافة احتمالاتها بين الظروف واطراف الليل والنهار – لا يتبين التناقض .. كما يتبين الوئام .. كل الوئام !

* * *

جريمة الفود ..

وكدت أنسى دليل الاستخفاف الرابع أو الأخير في قصة

قـــال المؤلف انها « تصور استهانة العرب بالمسلمين عـــامة ، وبأبي بكر خاصة » وانها « تصور في الوقت نفسه كيف صــار أبو بكر الى الشدة والعنف بعدما ألف في حياته كلها من الرقة واللين » .

تلك هي قصة رجل من بني سليم ، ويعرف بالفجـــاءة ، واسمه أياس بن عبد ياليل » .

جاء للصديق محتالا باسم الاسلام وقتال المرتدين .. حتى اذا ظفر منه بالسلاح وبطلباته كلها جمع اليه نفراً من طرازه ، وجعل يتعرض الناس بالقتل والسلب والفساد .. وغضب الصدّيق أي غضب عليه ، فلما جيء به اليه أمر بأن توقد نار ويحرق فيهـا هذا المجرم الأثيم .

وليس من همي القصة او سندها ، او عدالة العقوبة فيها الى حد قد لا يوجب الندم لولا ورع الصدّيق وتقواه ، منــذ كانت جرائم الرجل اكثر من واحدة ، واكثر من صنف واحد .. كما في القصة .

انما أتساءل فحسب عمـــا اذا كانت تصور « استهانة العرب المرتدين بالمسلمين عامة ، وبأبي بكر خاصة » كما رأى الدكتور وهو يروي القصة ؟

انها تصور – كما يلوح – عمل واستهانة مجرم واحد بسلطان ضميره ثم بسلطان الحـــاكم ، سواء كان الصدّيق أو غيره من الحكام الذين تواجههم الجريمة بأنواعها من الأفراد والعصابات .

ولقد وقع مثلها على عهد النبي ﷺ

وقصة ثعلبة معروفة تشبه – الى حد ما – قصة الفجاءة ، وقد نزل فيها قرآن ، فهل تصور استهانة العرب بالمسلمين عامة وبالنبي خاصة .. بنفس القياس ؟

ان من يتصور الاستهانة هناك يتصورها هنا ، وهو تصور مردود على الحالين بأن جريمة الواحد أو الآحاد لا تحسب على الجماعة مثل هذا الحساب ، والا لكان حظ الامم والجماعات – حتى الراقية منها ! – حظاً سيئاً في كل زمان ومكان .

جديرة بالشك !

وكلمة اخيرة عن تلك الاخبار والحكايات التي سبقت فيما يتعلق بخالد بن الوليد، أو عن هذه التي رواها لإثبات استخفاف « سائر العرب » بالمسلمين وبأبي بكر على وجه الخصوص .

انها ، بصرف النظر عن سقوط الدليل فيها كما أراد ، قد كانت جديرة بالشك ممن يشك لأضعف الاسباب .. بل لما يوجب اليقين !

المبالغة – مثلاً – من السهل أن يأخذها ، بقاعدته ، كحافز ممكن وراء تلك الحكايات .. إمعاناً في إلقاء أية ظلال على الصدّيق أو خالد أو سواهما من الخالدين .

ألم يتخذ المبالغة نفسها قاعدة في مقدمة الكتاب للشك فيما يرويه المنتصرون ؟

ألم يتخذ اسباباً غير المبالغة لهدم ما ثبت أنه قوي صحيح

لا يتزعزع لأي سبب مما رآه ، ومما قد يصدق على الحكايات الاخيرة اذا أراد الشك والتكذيب ؟

فلماذا كان ذلك حلالاً هناك .. وحراماً هنا ؟

وقد امسكت قلمي طويلاً عن ذكر « العقد » والظلال في الجواب !

وأولئك – على كل حال – هم الخالدون .

عمر بن الخطّاب

.. الى آخر كتاب الصدّيق

تحدث الدكتور في الفصل التاسع ، ومـــا بعده ، عن فتح العراق .. والشام التي تورط الصدّيق في حربهـــا – على حد تعبيره ! – وما أحسنها ورطة – اذا كانت – بنتائجها اللامعة في الفتح الاسلامي العظيم .

ثم عن سياسة الصديق ، ومزاياه في خلافتـــه القصيرة ، وحادث وفاته ... الى آخر ما أجتازه الآن منذ لم يكن همي متابعة الكتاب كله من الألف للياء ، وإلا طال الكلام كثيراً بدون جدوى ، فقد وضحت الامثلة .. وحق الشك فيما يرويه الكتاب ، أو المؤلف عموماً ، قبل القدماء والمحدثين أو بعدهم ، لمن يريد الشك عن علم واخلاص .

وإنما أتوقف عند الفصل الثالث عشر ، وهو الأخير ، من كتاب « الصديق » في « الشيخان » وفيه يتحدث عن استخلاف عمر من أبي بكر رضي الله عنهما .

الاستخلاف بين النصوص

وأحسبكم تذكرون كلمته في الفصل الرابع عن انتظـــار الصدّيق « باستخلافه عمر مرضه الذي توفي فيه » ويفهم منها ان الاستخلاف حصل قبل المرض .

ثم جاء في الفصل الخامس والثالث عشر كلام معناه : ان

الاستخلاف انما حصل بعد مرضه وليس قبله كمفهوم ما سبق .

ولا شك في ان هذا هو الحق ، وان استخلافه عمر لم يكن قبل مرض الوفاة بل بعده ، وان التناقض وارد – كما اظن – بين ظاهر الكلمة الاولى والكلام الاخير .

* * *

ثم انه في الفصل الخامس يقول :

« وقد استخلف ابو بكر عمر رضي الله عنهما في مرضه الذي توفي فيه ، ولكنه لم يطمئن الى وصيته حتى استشار فيها نفراً من اصحاب رسول الله ، ثم أمر عثمان ان يسأل جماعة المسلمين : اتبايعون لمن في هذا الكتاب ؟ فلما قالوا : نعم ، اطمأنت نفس أبي بكر وأرسل الى عمر فنصح له بما أراد » .

وهذا – كما ترونه – ينص بصراحة على ان قصة الاستخلاف ذات تفاصيل آمن بها ، وهي : عثمان .. والشورى .. والكتاب المكتوب .. وسؤال المسلمين .. وموافقتهم .. ونصح من الصديق لعمر .

ومـــا أحسبكم ستجدون لو رجعتم للسياق كله أي ظل من ظلال الشك في ذلك .. أو الاحتياط .

انما هو سياق صريح في الإيمان بالقصة وبالتفاصيل .

* * *

ولكنه في الفصل الثالث عشر يقول – وكأنه نسي ما سبق

أو رجع فيه ! – :

« والرواة يكثرون في أمر هذا الاستخلاف .. يزعمون أنه شاور فيه جماعة من اصحاب النبي ، وفي مقدمتهم عبد الرحمن ابن عوف وعثمان بن عفان وسعيد بن زيد بن نفيل ، فكلهم رأى رأيه » .

وهذا – كما ترون – تشكيك في الشورى أو الاستشارة التي أقرها في النص السابق هناك ؟

ثم يمضي في استعراض اقاويل الرواة - كما يسميها ! – من العهد الذي أملاه الصديق على عثمان باستخلاف عمر .. الى مبايعة الناس عليه وقد خرج به اليهم عثمان .. الى آخر ما يقال عن مراجعة جماعة من المهاجرين للصديق في استخلاف عمر بأنه على غلظة ، وان الله قد يسأله عن ذلك ، وقول الصدّيق لهم : (أبالله تخوفونني ؟ أقول قد استخلفت فيهم خير أهلك) .

ويعقب المؤلف على كل ذلك بقوله : « ولست أطمئن الى شيىء من كل هذه الروايات ، فقد كثر الكلام في استخلاف أبي بكر نفسه ، ولا غرابة في أن يكثر الكلام في استخلاف عمر ايضاً ، وانما أقطع بشيىء واحد ، وهو ان أبا بكر قد استخلف عمر في مرضه الذي توفي فيه » .

وهذا صريح في الإيمان بالاستخلاف وحده .. ولا شيىء سواه !

ولكنه يضيف بعده الى قائمة ما يطمئن اليه :

« وانما كان استخلاف أبي بكر ترشيحاً لعمر ونصحاً للمسلمين ، وكان من حق المسلمين وأولي رأيهم أن يقبلوا هذا الترشيح أو يعرضوا عنه ، فإذا كان المسلمون قد قبلوا هذا الترشيح فإنما قبلوه لأنهم كانوا يحبون أبا بكر ، ويثقون به ، ويطمئنون الى نصحه للأمة وللإسلام والى حسن اختياره ، وقد قبلوا ترشيح أبي بكر لعمر ، مجمعين على هذا القبول .. لم يخالف عن اجماعهم أحد، وكان اختيار عمر أجلّ خدمة أداها أبوبكر للمسلمين » .

وفي هذا – كما ترون – لمحات عن الترشيح .. والبحث فيه مع المسلمين وقبوله منهم ، لأنهم يحبون أبا بكر ويثقون به وبنصحه ، كأنما شخصية عمر لم يكن لها أي تأثير في القبول ، أو كأنه يعني الذين راجعوا في استخلافه ، لغلظته ، من المهاجرين !!

* * *

وسواء صح هذا أو كان مجرد خيال ، فإننا امام عدة نصوص :

نص يثبت قصة الاستخلاف وتفاصيلها ، بإيجاز ، أول الأمر .

ونص لا يطمئن إلا الى الاستخلاف وحده .

ونص ثالث يصور لمحات من القصة .. وجوها ، وربما أقحم

عليهـــا شيئاً من الخيال إذ صوَّر موافقة المسلمين على استخلاف عمر وكأنها من أجل أو – لخاطر ! – أبي بكر فحسب .

هذا عدا احتمال الاستخلاف قبل المرض أو بعده كما سبق في أول الكلام .

وصانع الكلام والنصوص من أئمـــة الوزن .. والنقد .. والبيان !

قصة معقولة بتفاصيلها

ومن الواضح –أياً كان ما قال– ان حدثاً هاماً كالاستخلاف لا يمكن أن يقع جملة أو فجأة .. كما لو هبط من السماء أو انشقت عنه الأرض !!

لا بد من قصة له ومن تفاصيل ، ولا شذوذ فيما رواه الثقات منها على منطق الأحداث أو أي منطق سليم .

وعلى فرض ان الكلام قد كثر فعلاً في استخلاف أبي بكر نفسه – كما قال في النص الاخير– وانه لكثرته مظنة شك أو تكذيب عند من يكون ، فانه – على كل هذا – ما يصلح لأن يكون مقياساً في استخلاف عمر ، بحيث تغدو كثرة الكلام شيئاً لا بد منه .. مع نفس الشك والتكذيب ..

فالصدق جائز مع الكثرة ، وجائز ان يكون هنا اذا صح انه لم يكن هناك .

والكثرة ايضاً يصدق عليهـــا نفس الاحتمال ، فمن الجائز أن

تحصل في الاستخلاف الأول ، ولا تحصل في الأخـير .. كيف وهي لم تحصل إلا بالقدر اللازم فيما يرويه الثقات عن استخلاف الصدّيق ؟

ثم أين هي فيما رواه هو أو غيره عن الاستخلاف الأخير ؟

انه – على اختلاف ما يروى – يصور عهداً أملاه الصدّيق، ثم غشيته غاشية المرض قبل ان يملي الاسم ، فإذا عثمان رضي الله عنه يكتب الاسم ، واذا الصدّيق يقرّه .. ويذيع العهد عثمان في الناس ، واذا هم يؤيدونه ، وان راجع بعضهم فيـه ، قانعين مقتنعين بأبي بكر وبعمر رضي الله عنهما، واذا هي قصة معقولة لا بد فيها من التفاصيل كسواها.. وكانت تفاصيلها: الترشيح، والبحث ، والكتاب ، والقبول ، والاستخلاف -كما في بعض نصوص المؤلف ! –

فأين كثرة الكلام في قصة كهذه ؟ وهل كانت فيها شيىء غريب على من تحركوا بها من الأبطال ؟ أو على الظروف ؟ أو على أي منطق كان ؟

واذا لم تكن قصة ولا تفاصيل مطلقاً فكيف كان الاستخلاف الذي آمن به على وجه الإجمال ؟

بلغة العيون ؟

أو بالإيحاء ؟

أو بما لا يخطر على بال في عالم الصحو والمنام ؟!

أو لعل الأمر غير هذا وذاك .. انما هو مزاج اسمه الشك .. يطمئن ولا يطمئن ، ويرتاح مرة ولا يرتاح اخرى للتفـــاصيل

والروايات ، ويعجبه الواقع ويتعسف احياناً ، لئلا يعجبه غير الخيال !؟

الشك المذبوح

إلا أنه ، والحق يقال، قد أبدع اذ انتقل من أبي بكر لعمر في الكتاب الثاني من (الشيخان) وهو أهــل الإبداع ومحله دائماً .. لولا المزاج !

لقد تحدث بإسهاب عن الفاروق قبل الاسلام ، وعنــه يوم أسلم .. ولم يفته ان يلقي على رواية اسلامــه شيئاً من الشك .. انما هو كالظل الرقيق .. مع انها –كما اوردها – هي الراجحة عند الثقات ، وهي التي ذهب فيها عمر لعكس ما انتهى اليه .. وكان يقصد (محمداً) اول الأمر بالذهاب للشر ودواعيــه ، ثم حوّل طريقه الى الذين بلغه – وهو في الطريق – خبر اسلامهم من اهله . . واذا هو، بعد الجدل والخصام، يقرؤ القرآن عندهم . واذا هو يبادر الى اعلان اسلامه بين يدي الرسول وفي كل مكان.

وتحدث عن اعتزاز الإسلام به.. ولم يفته أن يلقي هنا ايضاً نفس الظل ، إذ يقول : « وجائز جداً ان يكون النبي ﷺ قد تمنى على الله ان يعز الاسلام بعمر بن الخطاب » مع ان هذا خبر ثابت في الصحاح ، لا يقبل الشك والظــلال ، سواء من باب الرواية أو المنطق أو من أي باب .

وتحدث عن بأس عمر وشدته في الحق ، وعن رقته فيــه

أيضاً .. وعن اخلاقه .. وعن كل - أو بعض - ما كان به عمر وسيظل ذلك العبقري الذي لا يفري فريه أحد ، كما قال عنه سيد المرسلين صلوات الله وسلامه عليه .

تحدث وأفاض في كل ذلك بأسلوبه البارع المؤثر حقاً .. الى حد انه قد يحرك الدمع والقلوب .

ولم تعد فورة الشك كما عرفناها فيما مضى من كلامه عن الصدّيق ، وبدا علينا انها قد تراجعت كثيراً ، وتحولت - في الغالب - الى احتياط كالذي كان وهو يروي خبر إسلامه .. ويحتاط مثله العلماء في رواية الأخبار .

* * *

وما ألقي بهذا على الدكتور ظل التشيع لأحد الشيخين ، ولكنني أسجل صدى الكلام في نفسي كما أحسه ، وكما قد يحسه من يتابع السطور وما بينها في الكتاب !

ربما كان هو لا يعني ذلك ولا يريده، ولكن.. هكذا كان..
شكٌ وتشكيك هناك في معظم الروايات .. والصفحات .
وطمأنينة غالبة هنا على معظمها ، فلا يكاد يذكرها إلا بالتسليم والاعتراف .. أو بلغة الاحتياط الموزون !

وكأنما « العُقد » قد أخذت حظها من الحركة في الكتاب الأول عن الصدّيق.. وما هو بضاره أن تتحرك حواليه عشرات « العُقد » أو أن يتشيع لغيره الناس، فلقد كان وسيظل الرجل

الآول بعد الانبياء عند الله ورسوله وصالح المسلمين .

ولا يقال : ان الشك لا محل له فيما رواه عن عمر ، فإنه لم يكن له محل ايضاً هناك فيما رأيتم .

والمطلوب ليس هو الشك هنا كالشك هناك ، بل أن يكون الشك هناك وهنا فيما يوجب الشك حقاً ، لا تعسفاً .. وبالاسلوب العلمي ، لا بالتمحكات !

وتستطيعون ان تقرأوا الفصل الاول والثاني والثالث من كتاب عمر رضي الله عنه في (الشيخان) فانكم لن تجدوا بها ما كان من قبل يغلي بين السطور !

انما هو شك نادر ومع الاحتياط ، أو هو شيء كحركة المذبوح ... لا يطول !

ومضى الكلام بارعاً كما قلت في مزايا الفاروق .. وأكرم بالمزايا وصاحبها .. وأكرم بالشيخين في قمة الرجال .

* * *

ثم يتحدث عن عـــام الرمادة وقصته المؤثرة في الفصل الثالث .. وفجأة تنطلق « العقدة » ويتحرك الشك المذبوح في عنف يذكر بما مضى .. وهو يلم بالرواية التي تقول : ان عمر قد استسقى بعد الجدب الشديد في عام الرمادة ، وانه اخذ بيـد العباس عم الرسول وتوسل به الى الله ..

وقال – غفر الله له – في التعليق على هذه الرواية :

« وواضح ان هذا تكلف مصدره التملق لبني العباس أثناء حكمه » .

* * *

ثم تمضي الفصول بعد هذا في الكلام عن اعمال عمر بعد الخلافة وعن عبقرياته الخالدة .. ويهدأ الشك في هذه الأثناء .. حتى الذي له فيه رأي غير ما تقوله الروايات يذكره بنفس الاحتياط .

يذكر – على سبيل المثال – في الفصل الرابع رواية الدَّيْن الذي تركه عمر فيقول :

« ويقول الرواة : ان الاسبوع لم يتم بعد وفاة عمر حتى ادى عبدالله دين ابيه الى عثمان رحمه الله ، وأخذ منه البراءة بالأداء .. وأرجح ان عمر قد رد على بيت المال ما اخذه لقوته وقوت اهله ، واعتبر هذا ديناً عليه كما فعل ابو بكر رحمه الله » .

ولئن كان ما رجحه مرجوحاً ، لا سيما وانه لم يعلل ترجيحه بشيء ، والراجح هو ما يقوله الرواة عن قصة الدين المتروك وسداده بعد عمر – الا أن تعليقه برأيه لم يشذ عن خطة العلم والأدب .. في اللفظ والمعنى .. وليتها كانت الخطة كلها في سائر الكتاب !

ولقد مضى بها كما قلت شوطاً بعيداً في كتاب عمر ، لا يتحرك الشك المذبوح .. او لا يكاد .

حتى اذا جاء الفصل الخامس عشر تحدث مرة اخرى عن «عام الرمادة»، واحتاط نفس الاحتياط في سائر رواياته .. الى ان يقول :

« ولست ادري الى اي حد تثبت قصة الرجل الذي رأى النبي وتلقى عنه رسالة ابلغها عمر » .

وتصوروا هذا الاحتياط في التعليق على قصة كهذه التي رواها عن ابن سعد ، وهي قصة رؤيا ذات توجيهات واضحة او خفية .. موضوعها الجدب الذي كان في عام الرمادة ، بينما يستمر بعدها قائلاً :

« ولكنني أقطع بأن قصة التوسل بالعباس بن عبد المطلب كذبة (هكذا) تقرب بها الرواة الى بني العباس .. وما كان عمر ليستشفع بأحد».

وهكذا يبت ويقطع.. وينسب ابن سعد ورواة الخبر كلهم، ومن تبعهم من النقاد والعلماء – الى الكذب او روايته دون تحديد ، ودون ان يقول : كيف ومتى اخترعت اكذوبة الخبر؟ مع انه خبر وارد في اقوى الصحاح ، وليس في « طبقات » ابن سعد فحسب .

ولو كان فيه ما يقبل احتمال الضعف من اي باب لكان العلماء السلفيون في مقدمة من تفطن لذلك – ورأيهم في التوسل

معروف – ولكنهم تأولوه بمعنى الدعاء ، او جـــواز التوسل بالأحياء ، أو شيئاً كهذا هم في غنى عنه لو كان في الخبر ما يقال. وفيهم من كبار المحققين والنقاد من لا يخفى عليهم وجه القـــوة والضعف – بحق – في الروايات والاخبار .

واذا كنا سنأخذ بتهمة التشيع او التملق للأمويين او لبني العباس او لغيرهم ، في مواجهة كل رواية مهما كان حظهـــا من الصدق والقوة ، فإننا بذلك سنمسح من الوجود عشرات الاحاديث والروايات ، لمجرد انها تتحدث عن مزايا وفضائل اناس من اولئك وهؤلاء.. كعثمان وعلي وعباس وابي سفيان.. الى آخرهم ، وما اظن هذا حقاً في ميزان النقد الصحيح .

وهذا لا ينفي التهمة عن بعضها ، ولكن القـوي الثابت على النقد والتمحيص لا يجوز ان نساويه بالضعيف او بالمكذوب في الاتهام ، فنقول عن رواية كرواية التوسل بالعباس : انها ملفقة ، وهي من اقوى الروايات في اقوى الصحاح .

والإثبات عادة مقدم على النفس حتى تضعف ادلتـه او تنهـــار .

ورواية التوسل فيها سند قوي برواته من البداية الى النهاية .

وفيها ظرف حرج هو ظرف الجدب ، في ايام الرمادة .

وفيها تصرف لا غبار عليه ، ولا يناقض المعروف عن مزايا ابن الخطاب .

واذا كان حقاً انـــه ما كان ليستشفع بأحد – كما قال المؤلف – فإن الأمر قد بلغ في نفسه حـد الهلع في عـــام

الرمادة .. ولقد روى الدكتـــور نفسه شيئاً من ذلك يُفيض الدموع ، ويصور ما كان يعانيه - والناس في ذمتـه - من أمر ذلك البلاء ، فماذا عليه في أن يلتمس من ربه الخلاص بكل مـا يرى أنه قد يحقق الالتماس ، ولا يتعارض مع معتقداته وكل ما كان به عملاقاً أي عملاق ؟

ثم ان الاستسقاء قد كان في ملأٍ من الناس، ومن يلفق رواية للتملق ، او لغيره من الاسباب ، ما احسبه يتحرى لذلك جواً يكثر الناس فيه كجو الاستسقاء وصلاته في المسجد النبوي .

ان قلة الناس ، او عدمهم اصلًا ، هو الجو المناسب لتلفيق الخبر ، والا كان عملية غباء في وضح النهار !

على أن من يصف الرواية من اساسها- كما مضى بالكذب قد لا يعف عن ذلك مع افتراض الغباء !

مبتكرات على .. السُّنن

ثم يواصل في الفصل السادس عشر كلامه عن مزايا الفاروق وعنايته بشؤون الناس ، وبأمور دينهم .. ويقول :

« ورعايته هذه لشؤون الدين قد حملته على ان يبتكر أشياء لم يكن للمسلمين بها عهد أيام النبي ولا أيام أبي بكر ، فهو الذي اخذ الناس بقيام رمضان بعد ان تصلّى العشاء ، فسن لهـــم صلاة التراويح، لم يقصر هذا على الرجال وحدهم وانما سنه للنساء أيضا . وجعل للرجال قارئاً يصلي بهم صلاة التراويح هـذه ،

وجعل للنساء قارئاً يصلي بهن هذه الصلاة . وكتب بهذا الى الآفاق لتكون هذه الصلاة عامة بين المسلمين .

واشتد في عقاب الذين يشربون الخمر ، ففرض لشرب الخمر حداً لم يكن معروفاً قبله . فالله حرم الخمر في القرآن الكريم ، ولكنه لم يفرض على شاربها عقاباً في الدنيا ، وانما ترك ذلك لما ادخر للمخالفين عن امره ونهيه من العقاب يوم القيامة »

* * *

اما صلاة التراويح فلقد عاد مرة اخرى اليها في الفصل السابع عشر بقوله :

«فعمر لم يسن للمسلمين حين سن لهم صلاة التراويح في رمضان الا قليلاً مما طلب الله الى رسوله ، فهو إذن ملائم للقرآن اشد الملاءمة واقواها . ويقول المحدثون : ان النبي ﷺ قام ليلة في المسجد وتسامع الناس بذلك ، فجعلوا يسرعون الى المسجد ليشهدوا مع النبي صلاته تلك ، فلما كان من غد قام النبي الى المسجد قيامة البارحة ، فكثر الناس ، ثم ما زالوا يكثرون بعد ذلك حتى اكتظ بهم المسجد. فلما رأى النبي ﷺ منهم ذلك لم يخرج للناس في الليل بعد صلاة العشاء، واكتفى بالقيام في بيته ، فلما سأله الناس عن ذلك قال : خشيت ان تفرض عليكم والا تطيقوا ذلك .

فعمر اذن لم يزد على ان عاد الى شيء ضئيل من سنة النبي

ﷺ في رمضان . »

* * *

وكلام كهذا — وهو الواقع — معناه غير الابتكار الذي قال عنه قبل لحظات ، فقد كان للناس بصلاة التراويح عهد في حياة الرسول — وابي بكر — لا كما قال أولاً ، وهي ليست من مبتكرات عمر الا بمعنى انه اتخذها بترتيبها المعروف تقليداً مسنونا ، ثم انه لم يأخذ بها الناس الا بهذا المعنى ، لا بمعنى الفرض كما يعطي معنى الاخذ في ذلك الكلام !

ان شيئاً كهذا قد يشير لتناقض النصوص ... في ميزان الحرف الدقيق ، وحق ان ينصب ميزان كهذا لأهله من قادة الفكر والبيان .. والدكتور في طليعتهم كما لااحتاج ان أقول !

ولقد ابتكر عمر الكثير فعلاً مما لا عهد للناس به ، ولم يخرج فيما ابتكره عن السنن الحق .

الكتاب والسنة

ثم أقف عند كلمته عن الخمر وعقوبتها .

من الحق أن القرآن لم يرد فيه نص صريح يحدد عقوبة الخمر ، ولكن هذا لا يُتَرْجَم الى عبارة كالتي قالها المؤلف ، وهي « ان الله لم يفرض على شاربها عقوبة في الدنيا » فإن قول الرسول وعمله ﷺ « فرض من الله » فيما فرضه ، لا يقل عنه فيما فرضه القرآن بنص صريح .. والا لجاز أن يقال مثله عن الصلاة ، منذ لم يكن في القرآن نص صريح — ايضاً — يحدد كيفية الصلاة ،

وعدد ركعاتها ، وكل ما يتعلق بها من أحكام .. ولجاز ان يقال مثله عن الصوم والحج ، والزكاة ، وقواعد الدين باختصار .

ولقد قيل شيىء كهذا ضمن « الدندنات » اياها .. بما يلوح أن ظاهره التمسك بنصوص القرآن وحده ، والتحلل مما عداه ، وهو في حقيقته تحلل واضح من الدين ومن القرآن نفسه ، وفيه ما فيه من نصوص كثيرة تلزم الناس بما شرعه الرسول وباتباعه ، وأنه ما ينطق عن الهوى .. ان هو الا وحي يوحى ..

ويكفي أن فيه قوله تعالى :

(وما آتاكم الرسول فخذوه ، وما نهاكم عنه فانتهوا) .

بل لو لم يكن في القرآن الا هذا النص لكفى حق الكفاية لإلزامنا بسنة الرسول – قولاً وعملا – كإلزامنا بما جاء في القران ، وواضح ان المقصود هو ما صح منها قطعاً .. باليقين .

واذا كان ولا بد من مثل هنا فإنه كمثل من يوجه كتاباً فيه إجمال المهمة ، وتفصيلها مع حامل الكتاب ، فهو في حكمه .. والا كان الذين يأخذونه مخالفين عنه لو لم يعتبروه كذلك ، بزعم أنهم لا يعتبرون الا ما في الكتاب .

انه مثل تافه للسنة التي هي من القرآن بمثابة التفصيل من الإجمال .

وفي وسع اهل العلم والحكمة ان يردوها بتفاصيلها الى اصولها في القرآن . ولذلك فإن كل ما يقال من اهمية التشريع واعتباره في القرآن وحده ، وصرف النظر عما عداه ، انما هو ضرب مما « يُدَنْدن » به الضالون أو مقلدوهم ، بوهم أن السنة مشكوك

فيهـــا .. حتى الثابت الصحيح !

* * *

والكلام في هذا يطول - كما قلت من قبل - والموضوع هو عقوبة الخمر التي نفذها الرسول واقامها كحـد شرعي لم يزد عن اربعين جلدة ، فهي بذلك مما فرضه الله في سنة الرسول فرضاً مؤكداً لا يقبل الشك او التهاون ، كغيرها من تفاصيل الصلاة والزكاة وسائر الأحكام .

وفي كلام المؤلف ، بعد ما سبق ، هذا النص : « ولم يحاول ابو بكر رحمه الله أن يزيد على ما كان النبي ﷺ يفعله » ويقصد عقوبة الخمر .

كيف لا يكون ما فعله - إذن - فرضاً مـن الله إن تقرر الفرض فيه ؟ وهو قد تقرر حتماً في عقوبة الخمر ، ولم يكن مجرد سنه اختيارية يفعلها من يشاء ، أو يتركها لما ادخر الله - كمـــا قال - للمخالفين عن امره ونهيه يوم القيامة !

وتصرّف عمر رضي الله عنه يوم ضاعف عقوبتها لا يناقض ذلك بحال من الأحوال ، فإن مما آتانا الرسول أيضاً قوله :

(عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي) .

وقد فرضت سنة النبي الحد ، ثم ضاعفه عمر بعـد المشورة والاجتهاد ، لاعتبارات موجبة طرأت بعد الرسول - وقد اشار اليها المؤلف - ونحن ، على السنتين ، في حدود القرآن ومـــا

فرضه الله في القرآن .

(وقل الحق من ربكم، فمن شاء فليؤمن، ومن شاء فليكفر) !

عمر وابنه عبد الرحمن

ثم نخلص الى قصة اخرى اوردها في نفس الفصل السادس عشر، وهي قصة عمر مع ابنه عبد الرحمن الذي تقول القصة – كما أوردها – إنه مات بعد ان جلده عمر، رغم مرضه، وكان عمرو ابن العاص قد جلده – قبل ذلك – وصاحباً له في مصر بعد اعترافهما لديه بالسكر .. أي أن عبد الرحمن بن عمر قد جُلد مرتين .. ومات بعد الأخيرة .

انها قصة واردة، وقد اعتبرها المؤلف « قصة معروفة رائعة حقاً تصدق ما كان عمر يوصف به من انه لم يكن يخاف في الله لومة لائم » مع ان القياس على نظائرها ، مما شك فيه من قبل ، يجعلها عرضة للشك .. بأسلوبه ، ولسبب وجيه .

ان في ظاهر القصة – كما أوردها – شيئاً من القسوة ، كأنه الظلم ، فى جلد رجل مريض قريب العهد بنفس الجلد والعقاب ، ولا يقال : انه ابوه ، فعلاقة النسب – ايا كان نوعها – لا تبرر ظلم « الحاكم » ولقد كان عمر شديداً حقاً ، ولكنه كان عادلاً حقاً في شدته ، وكان رحيماً ايضاً ، ولم يخرج قط عن حدود العدل والإنصاف ، ولم يكن ليتحاشى الظلم في الآخرين .. ويمارسه في اهله او ولده .

ولم يكن – كما يقول الاستاذ العقاد – « بالسريع المتعطش الى اقامة الحد ، ولم يعرف عنه قط انه اقام حداً وله مندوحة عنه .. وفي قصة ولده منادح شتى ترضيه على شدة تحرجه وتحريه ، ثم لا حاجة بمثله الى رياء العدل ، فيجور على ابنه ، ويسرف في القسوة عليه ، ليقال : انه سوى بينه وبين غيره ».

* * *

وأضيف ان القصة تعتبر الجلد الثاني من عمر لابنه حداً ، مع أن فيها رجلاً آخر هو ابو سروعة ، وكان حقاً ان يستوفي نفس الجلد ان كان حداً ، وهما قد اشتركا في الحادثة والحد الأول عليهما بمصر ، وعمر اكبر من ان يفرق بينهما في حد شرعي يقام .

ثم ما ذنبهما – معاً – وعمرو بن العاص هو الذي واراهما ولم يعاملهما في الحد كالآخرين ؟

ما ذنب من يتساهل الحاكم بحقه لأي اعتبار ؟

انه هو المسؤول حينئذ .. وليس من اقيم عليه الحد !

أو اذا كان ولا بد من المؤاخذة فإنها تنصب أولاً على الحاكم.

وكتاب عمر لابن العاص لا يمثل المؤاخذة الا بمعنى الأدب والزجر..وأين هذا من اقامة الحد مرة أخرى على مريض تلحقه المؤاخذة ، ان كان ولا بد ، في الدرجة الثانية بعد مواخذة من جرها عليه – اذا عدل الحُكْم ، ولم يكن هو في عهد عمر الا مثال العدل ؟

ويضاف أيضاً ان عبد الرحمن وصاحبه هما اللذان بادرا الى ابن العاص بالاعتراف والتماس الحد ، وهذا معناه التـوبة ، والا فقد كانا في حل من القصة كلها ، وكأنها لم تكن ، لو لم يذهبا بها الى ابن العاص ، طلباً للحد والتطهير .. مما يبرر الرحمة .

* * *

من كل ذلك وما اليه يبدو ان القصة ، ان صحت كما رواها المؤلف انما تعنى شيئاً غير الحد وتكرار الحد ..

انها تعني « التأديب الأبوي » لا اكثر ولا اقل ، وربما كان طابع القسوة عليه ، ان صح المرض اثنـــاء الجلد - كما تروي القصة - غير ان مثل هذا لادخل للناس فيه او في الحكم عليه أي حكم كان .

ولا علاقة للحاكم بالوالد في مثله ايضاً ، فلو لم يكن عمر حاكماً لفعل نفس الشيء فيما أظن ، ولهذا لم يشرك صاحب ابنه فيـه ، ولو كان حداً لما أعفاه .

هذا ان صحت القصة كما رواها المؤلف .

* * *

ولقد كانت جديرة بأن تثير شكوكه كما اثارتهـــا روايات مضت لأسباب دون هذه في الوجاهة والاعتبار .. وتهمة اختراعها

بنكرة المبالغة او ما إليها – بأسلوب المؤلف – ممكنة كل الإمكان .. ، غير ان التهمة لم تكن ، ولم يخامره فيها الشك مطلقاً ، بل كانت عنده قصة رائعة حقاً الى آخر ما قال .

ولقد كان عمر حقاً لا يخاف في الله لومة لائم – وكان وسيظل مثلاً عظيماً لا نظير له بقصص كثير ما اروع الدلالة الواضحة فيه من غير ظلال !

* * *

ولا يسعني غير ان أستطرد الى ذكر ما أورده العقاد عن القصة نفسها ، بعد ما رويته عنه من قبل في الفصل الثالث من كتاب « عبقرية عمر » اذ يناقش القصة بكلام ضاف عميق .. الى ان يقول :

« وأصح من ذلك ان نأخذ برواية عبدالله بن عمر وهو أحق الناس بالمبالغة في عدل ابيه لو كانت المبالغة مما يجهل بمثله ، فقد روى هذه القصة فقال ما خلاصته : ان اخاه عبد الرحمن وابا سروعة عتبة بن الحارث سكرا ، فلما اصبحا انطلقا الى عمرو ابن العاص وهو امير مصر فقالا : طهِّرنا فإنا قد سكرنا من شراب شربناه . ولم اشعر انهما اتيا عمرو بن العاص ، فقلت : والله لا يُحلق اليوم على رؤوس الاشهاد ... أدخل احلقك ! وكانوا اذ ذاك يحلقون مع الحد ، فدخل معي الدار فحلقت اخي بيدي ، ثم جلدهما عمرو بن العاص ، فسمع عمر بن الخطاب ،

فكتب الى عمرو ان ابعث الي عبد الرحمن بن عمر على قتب .. ففعل ذلك عمرو ، فلما قدم عبد الرحمن على عمر جلده وعاقبه من اجل مكانه منه ، ثم ارسله فلبث شهراً صحيحاً ، ثم اصابه قدره فتحسب عامة الناس انه مات من الجلد ولم يمت منه » .

ثم يضيف العقاد :

« هذه رواية عبد الله عن ابيه واخيه ، ولو كان الأمر مبالغة في عدل عمر لكان الابن احق الناس بهذه المبالغة ، او كان الأمر رحمة بعبد الرحمن لكان الأخ أحق الناس بهذه الرحمة ، ولكنه امر صدق لا نقص فيه ولا زيادة » .

* * *

وأحسبني في غنى عن المزيد من التعليق – بعد هذا – على ما اورده مؤلف (الشيخان) عن القصة بإيمان وتسليم !

بأسلوبه !

ثم يمضي بمثل هذا الإيمان والتسليم في بقية الفصول ، لا يكاد يشك او يتشكك في شيء مما يرويه..

وليس معنى هذا – كما قلت من قبل - هو ان الشك مطلوب دائماً ، أو انه كان حقاً فيما رواه .. انما الظاهرة وحدها هي محل الملاحظة بين الشك فيما مضى وبين اليقين – غالبا – حتى آخر الكتاب .

ان في بعض ما استطرد اليه ما يمكن الشك – بأسلوبه ! – فيه .

وعلى سبيل المثال .. انه يذكر ما ورد عن تحرج عمر من رواية الحديث عن النبي ﷺ ، وانذاره المكثرين في روايتــــه بالعقوبة ، كأبي هريرة الذي «أنذره بالضرب والنفي الى بلاده التي جاء منها ، لأنه كان يكثر الحديث ، فلما نهاه عمر كف عن رواية الحديث ولم يعد اليها الا بعد وفاة عمر » .

ويذكر ايضاً « أن عمر قد هم أن يكتب السنة فاستخار الله في ذلك شهراً ثم عدل عنه وقال : « ذكرت قوماً كتبوا كتاباً فأقبلوا عليه ونسوا كتاب الله » ويعقب على ذلك بقوله : « واذا دل هذا على شيء فإنما يدل بنحو خــــاص على تردد عمر في رواية الحديث » .

وما أقول شيئاً في ذلك بفكرة النقد ومناقشة صحة الرواية او ضعفها ، وانما أستعير منطق المؤلف ورأيه في اختراع بعض الروايات ، فقد اتخذ عدة مسميات وأسباب للاختراع فيما سبق . كالتشيع مثلاً ، وكالانتصار ، واللون السياسي الى غير ذلك ، فما الذي يمنع أن نتخذ شيئاً كهــذا للشك والتشكيك – على رأي المؤلف وقاعدته – فيما ورد ورواه عن تحرج عمر من رواية السنة ومن كتابتها ؟

ما الذي يمنع – على حد تشريعه لمنهج الشك – ان يقــال : ان كل هذا مخترع للتشيع ، ضد السنة وضد روايتها وما ورد منها ، باسم القرآن والانتصار للقرآن وحده .. وقد سبقت الاشارة الى

شيء كهذا ليس هو الا تحللاً من القرآن والسنة معاً في حقيقة الأمر ؟

ان المؤلف لم يشك ولم يشكك في ذلك على هذا النحو او سواه ، وانما كان عنده محل اليقين ، غير انا نستعير اسلوبه - كما قلت - للشك ، فاذا هو وارد على ما تيقنه بنفس الأسلوب !

* * *

ومن ذلك ايضاً انه - وقد انتهى لوفاة عمر رضي الله عنه - لم يشك ولم يشكك في تفاصيل رواية استخلاف عمر للنفر الذين جعل امر الخلافة فيهم ، وهو الذي شك من قبل في تفاصيل استخلاف ابي بكر ، اولاً ، وفي تفاصيل استخلاف عمر ، ثانياً ، لأسباب مضت .. منها كثرة الكلام في الاستخلافين ، فما الذي يمنع نفس الاسباب عن تفاصيل الاستخلاف الثالث الذي كان من عمر ؟

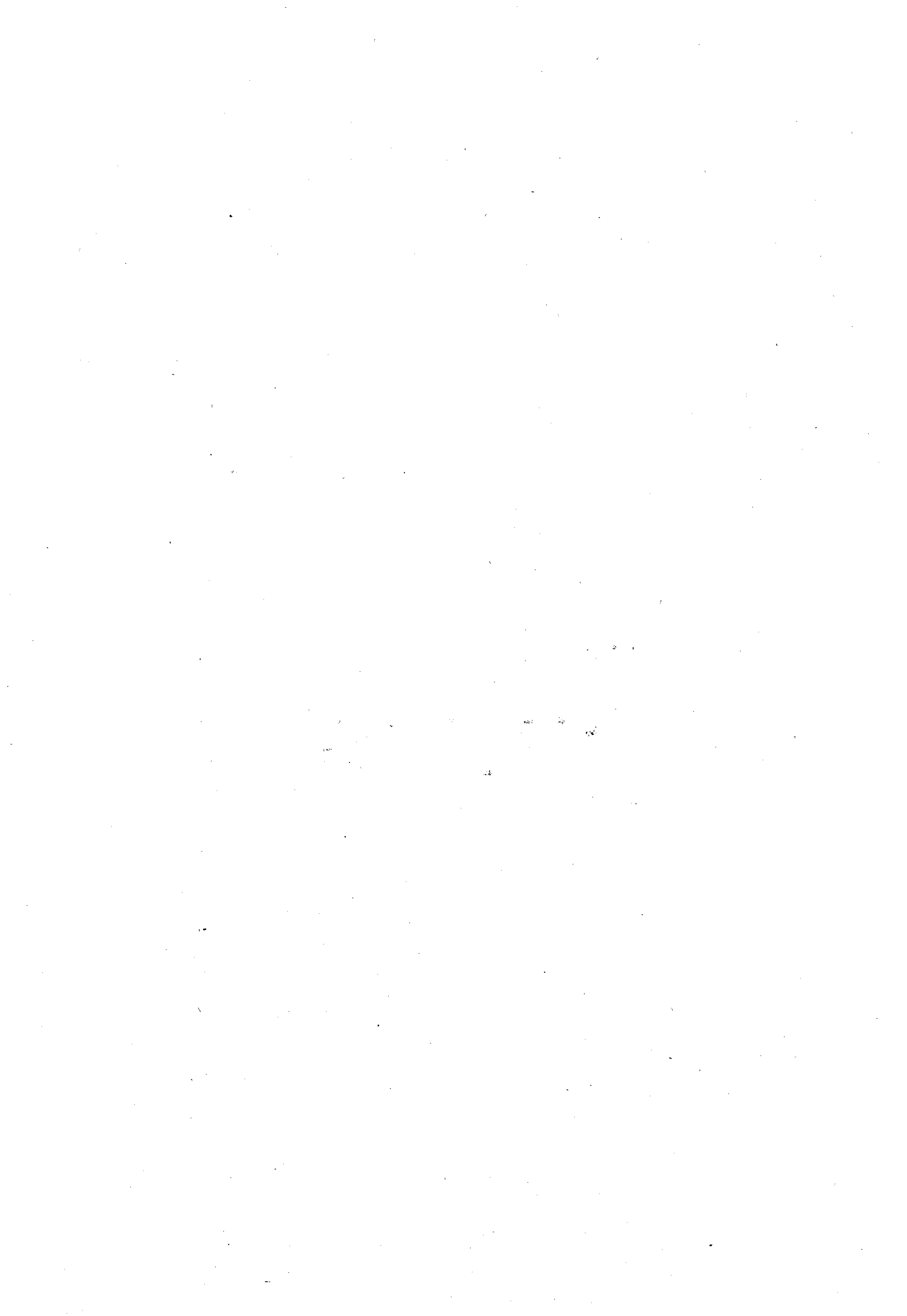
ما الذي يمنع القول - على رأي المؤلف - بان هذه التفاصيل باطلة ايضاً ، وان الصحيح هو مجرد الاستخلاف كما كان من امر كل استخلاف مضى في نظر الدكتور ؟

ان كل ما جاز به القول هناك جائز هنا .. بأسلوبه في التكذيب والارتياب !..

* * *

وقل مثل هذا فيما استطرد اليه بالجزم واليقين . حتى انتهى





قلت في اول الفصل الأخير : إنه لم يكن من همي متابعة الكتاب كله .. من الألف للياء وإلا طال الكلام دون جدوى.

وأضيف الآن : أنني لم أستوعبه ولم أتابع جميع الأفكار والروايات التي فيه بالنقد والمناقشة ، بل ما أحسبني قدمت تحقيقاً شاملا دقيقاً – بمعناه – فيما مررت به من الكتاب. ذلك لأن التحقيق لم يكن هدفاً وان جاء عرضاً في سياق الكلام.

انما كان الهدف مناقشة نهج المؤلف ، وقد اتضح انه مهزوز في المقدمة .

ثم لم يكن بدٌّ من الأمثلة.. وقد اتضح ان النهج فيها مهزوز أيضاً لا يكاد يستمر بمعنى القاعدة أو القياس ، فهو ينهض مرة ولا ينهض أخرى ، وما كان يستحق الشك – على نهجه – قد يأخذه باليقين أو بالاحتياط ، وما قد يستحق اليقين – على نهجه – قد يأخذه بالشك او بالتكذيب .. الى آخر ما هناك.

ثم هو لم يكلف ناقده عناء التحقيق، مذ كان يبني على منطقه – والله أعلم بحال منطقه ! – لا على اي تحقيق او استيعاب لما قيل في الرواية او رواتها من جميع الوجوه .

وبمثل هذا اراد أن يبين شخصية الإمامين كما قال في اول الكتاب!

* * *

على أنه اذا كان فيما عرضت أو لم أعرض له – منه – أو من

« تاريخيات » المؤلف عموماً ! ـ اذا كان في ذلك ما لم يستقم حاله ، بنفس منطقه ، على النقد فعسى ان يكون فيه أيضاً ما هو راجح ، بعد النقد، في ميزان الاعتبار..شأنه شأن غيره من النقاد والمؤرخين ..

ولعله منتهى العدل أو أحسن الفروض : أن تضعه ومن يشك ويُشكك فيهم على قدم المساواة، والا فلعل الشك فيمن يشك ـ بأسلوبه وعلى نهجه ـ شيء من طبيعة المنطق أو العقل!

* * *

ومما لا ريب فيه أن التاريخ هو « رصيدنا » كسائر الأمم .

والشيخان ـ رضي الله عنهما ـ ألمع الغرر في جبين التاريخ.. بعد رائدهما العظيم .

وحق أن الزيف جائز في التاريخ وفي كل شيء ، غير أن تحقيقه مسؤولية كبيرة لها أهميتها في حياة الأمم .

والسبل واضحة لا اشكال فيها ..

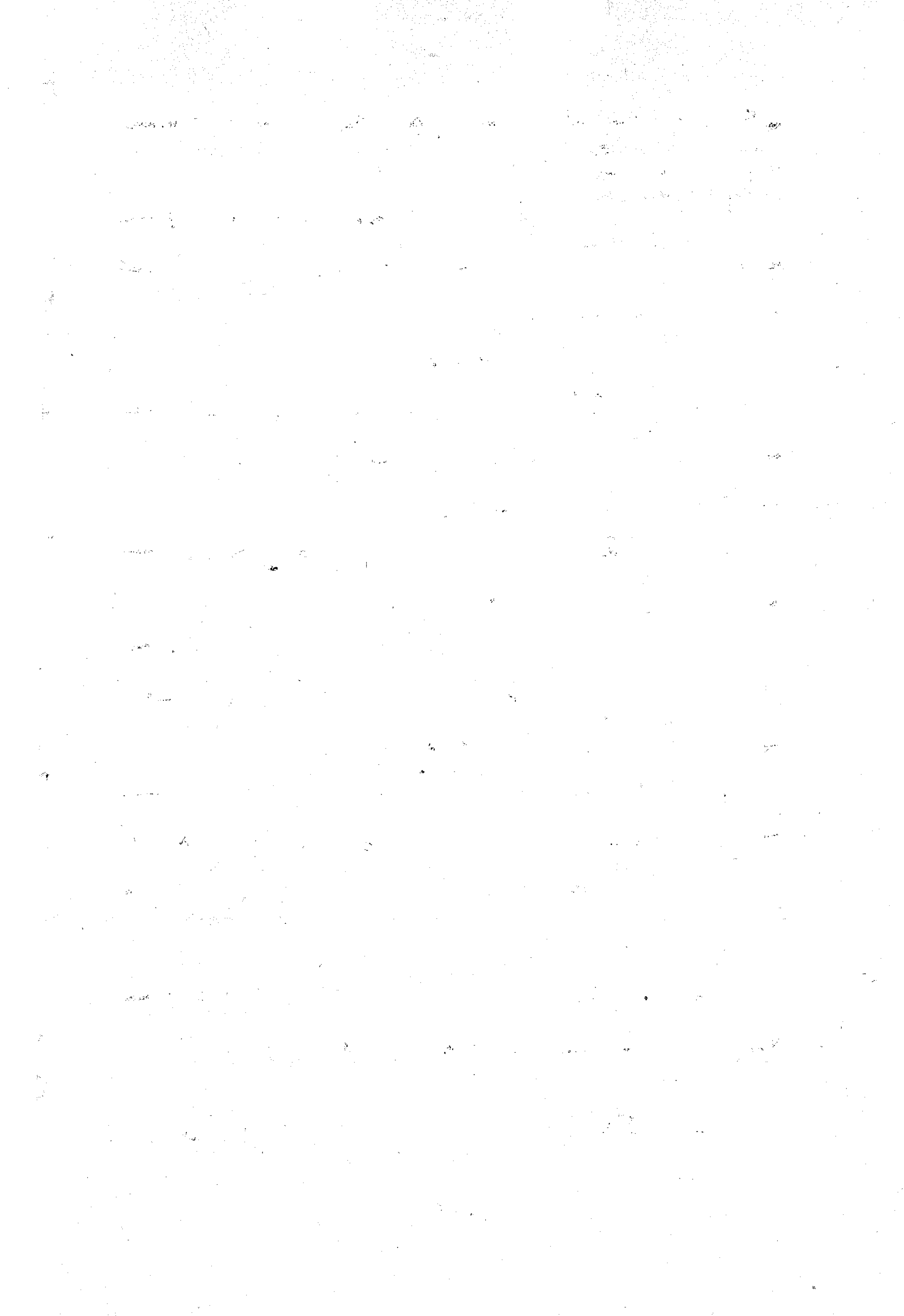
هناك الرواية .. ورواتها .

وهناك كلام المؤرخين والنقاد على اختلافهم .

وهناك منطق المقابلة بينها وبين نظائرها .. في المستوى .. وفي الاحكام .

وهناك منطق الأحداث والوقائع ، كما قال ، أو أي منطق سديد وان لم تخضع الحوادث ـ أحيانا ـ لأي منطق كان .

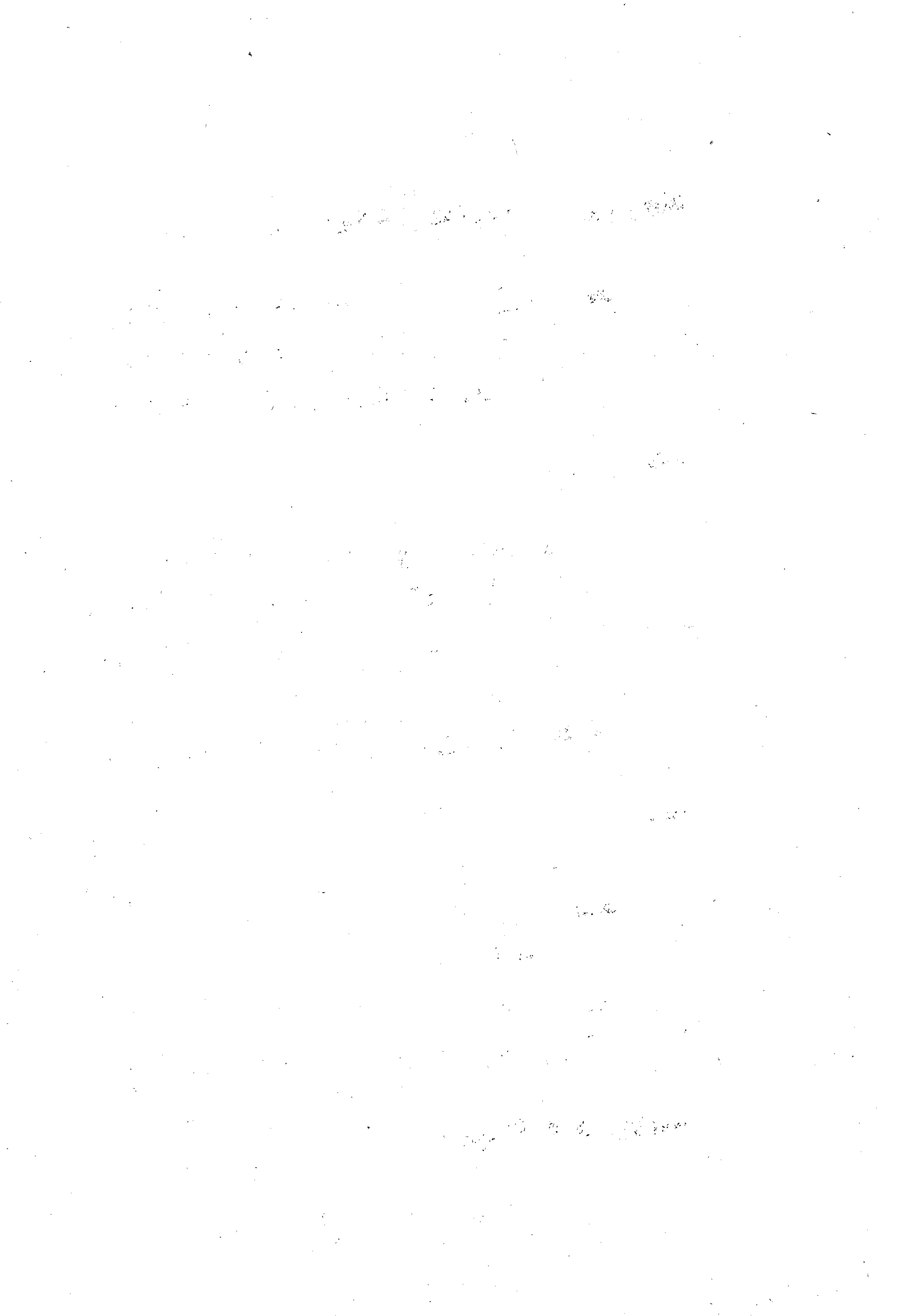
وهناك ـ ان تعذرت سبل التحقيق ـ شيء اسمه الترجيح،





فهرســـت





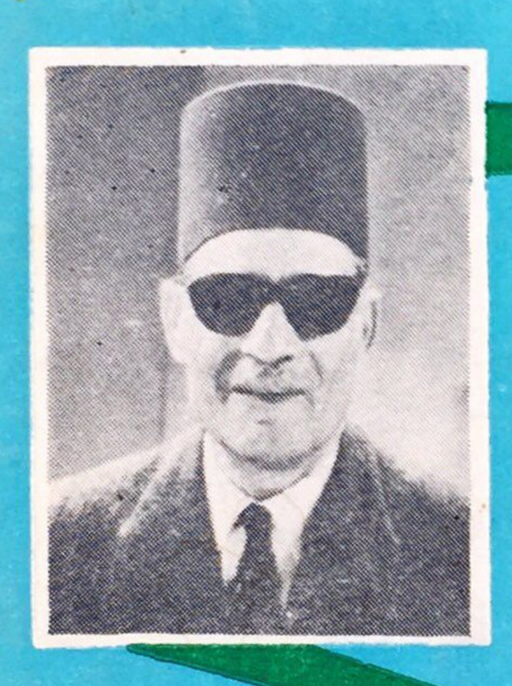
مجموعات المعارف الشعرية

صدر منهـــا :

ق.ل.		
١٥٠	رياح آسيا	ملحمة شعرية لبابلو نيرودا
١٥٠	أراجون	شاعر المقاومة
١٥٠	بول ايلوار	مغنى الحب والحرية
١٥٠	فابتزا روف	شاعر بلغاريا الشهيد
٢٠٠	رسالةالىناظم حكمت	تعريب عبدالوهاب البياتي
٢٠٠	من كل قطر شاعر	مختارات
٢٠٠	الشعراء الاعلام	عبدالله الطباع
١٥٠	الخطيئة	شاعر من عبقر عبدالله الطباع
١٥٠	شاعر النبي حسان بن ثابت الانصاري	عبدالله الطباع
٢٠٠	دفتر الحب	هند سلامة
٢٥٠	شموع المعبد	فوزي عطوي



يقول مؤلف هذا الكتاب عن
طه حسين إنه من العباقرة ،
ويضيف : « .. إلا أن العباقرة
جائز عليهم الخطأ ـ وسواه ! ـ
كالآخرين » .
ونحن نرى أن « طه حسين ،
والشيخان » نفحة من نفحات
الحق تتضوع ، وشهاب مز



شهب التصويب يضيء ، وجهد
علمي صادق بعثت عليه أمانة
علمية أصيلة ، إنه ثروة نقدية
ثرة ، تنير للناس محاج الصواب
من متاهات الخطأ والتضليل ،
وفضل علمي عميم يضاف الى
عقول البحث والتقرير العلميين
الخالصين .

الثمن ٢٥٠ ق . ل
٣٠٠ ق . س .
٣٥٠ مليمًا